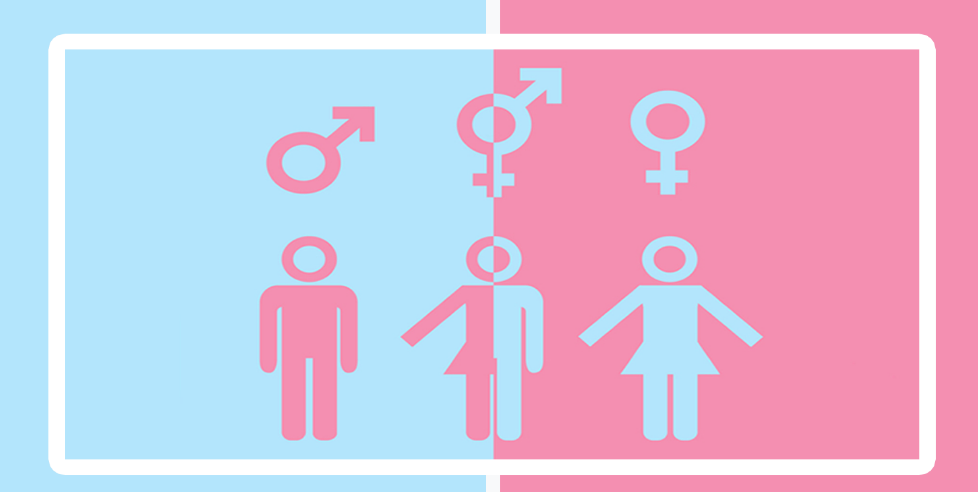
الجندر...

سقوط الفطرة
وإحياء الشيطنة

الدكتور
مصطفى شغيدل



الدّكتور
مصطفى شغيدل

الجندر...

سقوط الفطرة، وإحياء الشيطنة

قائمة المحتويات:

المقدمة:

إنّ أُولى مبادىء العيش على هذه الأرض هي الحرية، وعدم الانتساب إلى الوصاية، ولا يصح كذلك أن يكون دعاة الحرية هم أهل مصادرتها؛ لأنهم بهذا يمارسون زيف الادعاء، وقبح العمل.

ولا شك ـ اليوم ـ في أن المجتمعات تعيش وصاية ظاهرة، وباطنة من قبل القوى العالمية المسيطرة على هذا الكون الأرضي؛ عبر وسائل معروفة، تتمثل في صورة منظمات، وهيئات، وتساعدها فروع أقل شأنًا منها في داخل تلك المجتمعات المستهدفة؛ بغية إكمال خططها، وقضاياها في سلب حرية المجتمعات، ومفاهيمها من دون النظر في خصوصيتها، واختلاف ثقافتها، وارتباطاتها الدينية، وامتدادها المعرفي؛ فالبشرية لم تتشكل على التشابة، بل قائمة على الاختلاف، وصناعة الهوية الخاصة، التي هي حقها الأولى على مستوى عيشها، وكيونتها الوجودية.

وفي كل حقبة تطالعنا حملة منظّمة؛ لاستلاب الحقوق الفكرية، والحضارية، ودفعها نحو الاصطفاف الواحد، غير مراعية حقها في العيش بمنظومتها، التي أنتجها واقع هذه الأرض، وتأريخ هذه الشعوب، ويبلغ مدى هذا الاستلاب حدودا غير معهودة، ومسافات كبيرة، تنمُّ عن إلغاء الحرية، وتوطيد العبودية الجامحة بكل أبعادها؛ عبر تكريس ثقافة الدكتاتور الواحد، أو الرؤية الفردية المتسلطة، وهي بذلك تتخذ ثقافة الوصاية على الشعوب، وقيمها الدينية، والفكرية، والثقافية. إنه عصر الاستعباد الظريف!

ومن المظاهر البارزة لهذا الاستلاب (الأسرة، وقضاياها)، و (المرأة، وحقوقها)، فقد حاولت تلك المؤسسات أن تسرب مفاهيمها المعسولة إلى المجتمع ـ أفرادا، وجماعات ـ عبر مجموعة منمقة من المصطلحات، التى تتسم بملمس ناعم، ظاهره يدعم الإنسان، وقضاياه في العيش، وحقيقتها قيادة المجتمع إلى مورد واحد، لا يتناسب معه؛ فتذهب بهذا الإكراه التشريعي إلى مواطن إلغاء الهوية، وفصل الناس عن تأريخهم؛ تحت ذريعة تطور العيش، وتفاعل المجتمعات، وذرائع أخرى، لا تقل عبودية عما ذكرناه، يساعدها في ذلك أنصاف الناس،

الذين دخلوا في تلك الدوامة الفتاكة من دون أن ينظروا - ولو مرة ـ إلى حدود الثقافة، والهوية، والدين، والتأريخ.

واليوم - وليس هذا الأخير - تواجه المجتمعات العربية مدًّا كبيرا، يحاول أن ينسف صورة المجتمع العربي، وهويته بكل أطوارها الرصينة؛ متخدا من قضية المرأة، ونوعها الاجتماعي ذريعة، وعلما، يطالب بإحلال التطرف مكان الفطرة، والعنف بدل السلام، والأسود بدل الابيض، إنها الشيطنة في ارقي صورها السوداء.

ويعد موضوع المرأة، وقضاياها من أكثر الموضوعات تناولا، وطرحا؛ حتى أمسى سمة بارزة من سمات هذا العصر، الذي نجحت فيه وسائل الإعلام، والتقنية الحديثة، فضلًا عن قنوات الاتصال الاجتماعي من النشر، والترويج لكل ما يهم، ويتصل بالمرأة، ويتناول أمورها، وشؤونها المختلفة، ولا سيما جانبها الحقوقي، الذي ما فتأت المؤتمرات، والمنظمات، والمواثيق الدولية تغذيها؛ لتخرجها إلى حيز التنفيذ، والتطبيق، والممارسة الفعلية، وانشغلت فئات كثيرة من النساء بهذه المطالب، التي منها ما كان صوابا، وعادلا، ومنها ما كان جائرا، ومنافيا للشرع، والفطرة، والعقل، وعلى رأس هذه المطالب المطالبة بالمساواة الكاملة، والمطلقة بين الرجل والمرأة، أو ما يعرف بالجندر، وهو: التماثل بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، والخصائص، والوظائف.

هذه الدعوة المشبوهة خلف ستار حقوق المرأة، التي طالبوا لها بأمور كثيرة، ومنها: المساواة بالرجل في القوامة، وتعدد الأزواج، والمساواة في الميراث، والتشجيع على حرية العلاقات الجنسية المحرمة، وتسويغها بالحريات الشخصية، بل، وعدّها من حقوق المرأة الأساسية، وإلغاء الأسرة التقليدية، واستبدالها باللانمطية، أو المتعددة الأسر، وغيرها مما تدعو إليه مقررات تلك المؤتمرات العالمية الخاصة بالمرأة، والاتفاقيات الدولية الخاصة لحماية حقوق الإنسان، وإزالة كافة أشكال التميز ضد المرأة، وغيرها من المنظمات، والهيئات الدولية، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة، التي تسعى إلى دمار المجتمع الإنساني، التي مازالت تتوالى مؤتمراتها جاهدة لتحقيق ذلك المخطط.

وتسعى المنظمات الدولية بدأب؛ إلى فرض رؤيتها المتعلقة بالمصطلح في أوساط المؤسسات النسوية العربية، على الرغم من أن المجتمع العربي حمّال أنساق اجتماعية، وثقافية، وحضارية مختلفة عمّا هي عليه في البيئة الحاضنة للمصطلح، والمتخذة لرؤاه، واستشراء المفهوم في نسيج المجتمع العربي، وداخل المنظمات العربية النسوية، وغيرها، من دون وعي يشكل تهديدًا حقيقيًّا لنسيج المجتمع العربي، الذي يعتمد الأسرة بشكلها الأوحد، ووظائف أفرادها الفطرية نواةً متماسكة، حاملة له؛ مما ينذر إلى جانب مخاطر تفكيك الأسرة، التي تعدّ من آخر الحصون، التي يتفاخر بها المسلمون على الغربيّين؛ بإحداث هوَّةٍ خطيرةٍ بين الجنسين؛ لتقوم العلاقات بينهما على (التناقض، والتّصادم) بدلًا من (التّكامل)؛ عن طريق فهم كلّ جنسٍ خصائصه، وقدراته، ومهامه.

ومما دعت إليه تلك المنظمات مفهوم الجندر، الذي يعمل على مسخ الهوية الإنسانية؛ بدعاوي مختلفة، منها: حقوق المرأة، فـ (الجندرية) جاءت لتسوق المجتمعات البشرية إلى نوع جديد، يغير المفاهيم، والمصطلحات على مستوى الأسرة، والمجتمع، فيما يخص العلاقة بين الرجل والمرأة في كل المجتمعات البشرية، وتغير الثابت والمستقر عند الشعوب منذ بدء الخليقة إلى يومنا هذا. وقد حاولت في هذا الكتاب ـ بين يدي القارىء الكريم ـ عرض هذا الموضوع بتفاصيله الرئيسة بموضوعية، وصولا إلى حقيقته من دون سوء، وقسمت الدراسة على مطالب، فتناولت في المطلب الأول: (الجندر: المفهوم والدلالات): مفهوم النوع الاجتماعي/ (الجندر **Gender**)، وفلسفته، وأسسه، ومرتكزاته، وأدواره، وأبرز المفاهيم الجندرية، مثل: المساواة الجندرية، والعدالة الجندرية، وجندرة الاتجاهات السائدة، والتحليل الجندري، والجندر، وواقع حقوق المرأة، وأهم مصطلحات وثائق الأمم المتحدة المرتبطة بالنوع الاجتماعي ـ الجندر.

أما المطلب الثاني، فتناولت فيه: (الأمم المتحدة: المُنظِّر، والراعي المدبر)، فعرضتُ الجندر في وثائق الأمم المتحدة الدولية، وأهم بنود الاتفاقيات، التي ركزت على المرأة، وحقوقها، والجندر، ومفهوم التمكين.

وتناولت في المطلب الثالث: (الجندر، وما وراءه ... تلك الحكاية المشؤومة!!) الجندر، وقتل الفطرة الإنسانية، ونظرية الجندر، ودعاوى: (حقوق المرأة)، و(تمكين الشباب)، و(المساواة بين الجنسين)، ومع الجندر، والتلاعب بالمصطلحات، والجندر بين حقوق المرأة، ومسخ الهوية الإنسانية، والـ (جندر)، وانتهاك حقوق الإنسان، والهوية الجندرية بين البنية البايولوجية، وبين البنية النفسية، والأدوار الاجتماعية للأفراد، التي يكتسبونها من المجتمع، وأثر مصطلح الجندر/ النوع الاجتماعي في الأسرة، والمجتمع.

وعرضت في المطلب الرابع: (تساؤلات مع النوع الاجتماعي/ الجندر) أبرزَ التساؤلات مع أفكاره الرئيسة، وما وراءها.

أما المطلب الخامس: (مفهوم الجندر... وجذوره، وتياراته الفكرية)، فعرضتُ فيه إرهاصات المصطلح، والجندر في وثائق الأمم المتحدة الدولية، والتيارات الجندرية، وتعدد النظريات النسوية.

وتناولت في المطلب السادس: (الهوية الجندرية) مصدرَ الهوية الجندرية، وكيفيةَ تشكُّلها عند الفرد، والتفسيرات النظرية لتطور مفهوم الجندر نظرية التحليل النفسي، مثل: نظرية التعلم الاجتماعي، والنظرية المعرفية الإنمائية لكولبرج، ونظرية السيكما الجندرية، ونظرية المخططات الجنسية (البنية، والوظيفة).

وكان المطلب السابع: في (مصطلحات الهوية الجنسية، والجنسية الاجتماعية (الجندرية). وختمت الدراسة بما وضحه النائب في البرلمان العراقي د عمار طعمة من مخاطر (مشروع قانون الهيأة العليا لتمكين المرأة) المرسل من رئاسة الجمهورية، وعقوبة زواج المثليين في القانون العراقي، والمطلوب منا ـ بوصفنا مسلمين رجالا ونساءً ـ أمام هذا المد غير الشرعي، وغير الأخلاقي، وجاءت بعدها قائمة المصادر، والمراجع بالدراسات، التي أفدتُ منها، والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين، وصحبه المنتجبين أجمعين.

#المطلب الأول:

الجندر: المفهوم والدلالات.

ـ ما مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر، Gender) ما معناه، ودلالاته؟

ـ ما فلسفة الجندر ـ النوع الاجتماعي (الجندر، Gender)؟

ـ المعنى الدلالي النوع الاجتماعي/ الجندر.

ـ أسس مفهوم النوع الاجتماعي/ الجندر.

ـ مرتكزات مفهوم النوع الاجتماعي.

ـ أدوار النوع الاجتماعي ـ الجندر.

ـ مفاهيم عامة في النوع الاجتماعي ـ الجندر.

ـ أهم أفكار (النظرية الجندرية).

ـ أهم مصطلحات وثائق الأمم المتحدة المرتبطة بالنوع الاجتماعي ـ الجندر.

ـ مع الجندر أفكار، ومصطلحات.

ـ ما معنى المساواة الجندرية؟

ـ ما معنى العدالة الجندرية؟

ـ ما معنى جندرة الاتجاهات السائدة؟

ـ ما هو التحليل الجندري؟

ـ الجندر، وواقع حقوق المرأة.

ما يزال مفهوم الجندر/ النوع الاجتماعي يثير جدلا، وغموضا لدى الكثيرين؛ إذ تم تعريبه الى مصطلحات عدة، وكان مصطلح النوع الاجتماعي؛ للدلالة على مفهوم الجندر، وهو دراسة العلاقة المتداخلة بين الرجل والمرأة في المجتمع تحددها، وتحكمها عوامل مختلفة اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وتأثير هذه العلاقة في مكانة المرأة والرجل في المجتمع، وأصبح استعمال كلمة (الجندر) يتزايد في جميع القطاعات المهتمة بمسائل التنمية، والسكان، وتنظيم الأسرة، ويعد إدماج فصل مستقل عن المساواة، والجندر، وتمكين المرأة في برنامج عمل (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD) المنعقد في القاهرة عام 1994 دليلاً على الاعتراف بأهمية التحليل، الذي يعتمد الجندر.

وقد عرف صندوق الأمم المتحدة ـ الإنمائي للمرأة (UNIFEM) النوع الاجتماعي/ الجندر) بأنه: الأدوار المحددة ـ اجتماعيا ـ لكل من الذكر والأنثى، وهذه الأدوار، التي تحتسب بالتعليم تتغير بمرور الزمن، وتتباين تباينا شاسعا داخل الثقافةً الواحدة، ومن ثقافة إلى أخرى.

ومفهوم (الجندر/ النوع الاجتماعي) يوضِّح الفروق بين الرجل والمرأة الحاصلة من الدور الاجتماعي المناط بهما، والمنظور الثقافي، والوظيفة لكلٍّ منهما، وهذه الفروق هي نِتاج لعوامل اجتماعية، وثقافيَّة، وسياسية، ودِينيَّة؛ أي: إنها فروق صَنَعها البشر عبرَ تأريخهم الطويل، وهي فروق يمكن تجاوزها؛ في إطار المساواة بين الرجل والمرأة، في حين لا يمكن فعل ذلك في الفروق الفيزيولوجية بين الرجل والمرأة، التي تقف حاجزًا استفهاميًّا أمام مساواة مطلقة.

وفي الموسوعة البريطانية عُرِّف (الجندر/ النوع الاجتماعي) بأنه: شعور الإنسان بنفسِه كذَكَر أو أنثى، ولكن هناك حالاتٌ لا يرتبط فيها شعور الإنسان بخصائصه العضوية، ولا يكون هناك توافُق بين الصِّفات العضوية، وهُويته الجندرية، وإنَّ الهُوية الجندرية ليستْ ثابتة بالولادة؛ بل تؤثِّر فيها العوامل النفسية، والاجتماعية بتشكيل نواة الهُوية الجندرية، وتتغيَّر، وتتوسع بتأثير العوامل الاجتماعية، كلما نما الطفل.

* المعنى الدلالي النوع الاجتماعي/ الجندر:

إن الجندر (Gender) لفظة إنجليزية مأخوذة من أصل لاتيني، ومعناها في الإطار اللغوي – اللفظي (Genus)، أو (Sex) بمعنى الجنس البشري من ذكورة وأنوثة، الذي يتحدد على وفق

التقسيم البايولوجي الى الذكر والأنثى، أي: يرتبط بالمميزات البايولوجية المحددة، التي تميز المرأة من الرجل، التي لا يمكن تغييرها حتى بتغير الثقافات، أو تغير الزمان والمكان، كما في التعدادات الإحصائية، أو جمع المعلومات في الدراسات الميدانية، وتحليل نتائجها على أساس تقسيم الجنس إلى ذكر وأنثى، على وجه الخصوص؛ في تماهٍ محسوم للتقسيمات الموازية، وغير المتكافأة اجتماعيا الى الذكورة، والأنوثة.

الأمر الذي يسهم في التحول الى مفهوم النوع، الذي يلفت الإنتباه إلى المسائل ذات الأساس الاجتماعي؛ لحسم الفروقات بين الرجل والمرأة؛ لمعرفة ماهية الصور النمطية الثقافية للرجولة والأنوثة، هذا على المستوى الرمزي، ولمعرفة تقسيم العمل على أساس النوع في المؤسسات، والتنظيمات على المستوى البنائي أيضا. وهكذا ظهر مفهوم (النوع الإجتماعي) في الدلالة الاصطلاحية للفظة الجندر (Gender الانجليزية)، الذي صار مضمونه التعبيري هو دراسة العلاقة المتداخلة بين المرأة والرجل في المجتمع، وتسمى هذه العلاقة (Gender Relation Ship)، التي تحكمها العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والدينية؛ عبر تحليل الأدوار، والمسؤوليات، والحاجات الخاصة لكل من النساء والرجال في كل مكان، وفي أي سياق إجتماعي .

بمعنى آخر: أن الجندر ـ النوع الاجتماعي هو المفهوم، الذي يوضح العلاقة بين المرأة والرجل؛ على أساس اجتماعي، وثقافي، وسياسي، وديني، أو يلفت الانتباه الى الجوانب ذات الأساس الاجتماعي للفروقات بين النساء والرجال؛ بوصفها اختلافات مصطنعة، أوجدها البشر أنفسهم عبر تأريخ الإنسانية الطويل!

ومن ثم، لا يمكن تعريف الجندر ـ النوع الاجتماعي؛ عن طريق مصطلحي المرأة والرجل، فإذا كان (الجنس: الذكورة والأنوثة)، الذي يولد به الإنسان بايولوجيا غير قابل للتغيير، فإن الجندر ـ النوع الاجتماعي قابل للتغيير؛ بوصفه يتكون اجتماعيا، الذي يتم من خلاله تحديد ما يسمى بـ : الهوية الجندرية (Gender Identity) للإنسان، ومعناها شعور الإنسان بنفسه كذكر أو أنثى، أو إدراك الذات كذكر أو أنثى، أو الشعور الشخصي بالذكورة والأنوثة، وهذه الهوية تؤثر فيها العوامل النفسية، والاجتماعية، وتشكل هذه العوامل بدورها نواة الهوية

الجندرية، فالجندر لا يعنيه الجنس، ولا شأن له به، أي: لا يقصد الجنس البشري، بل يعنيه أدوار النوع الاجتماعي؛ بوصفه مفهوما اجتماعيا، الذي يتمثل بالمرأة والرجل، وماهية دورهما اجتماعيا، واقتصاديا، وسياسيا؛ على وفق مفهوم (التمكين)، أي: تمكين المرأة.

وتأسيسا على ما تقدم صار دعاة الجندر ـ النوع الاجتماعي يشيرون إليه؛ لما يتضمن من دلالات تحرير المرأة، ودورها في التنمية؛ أي: صار يستخدم مدخلًا لموضوع (المرأة في التنمية)؛ لذا عد مصطلح الجندر ـ النوع الاجتماعي مدخلا لموضوعات تتعلق بالمرأة كـ: (المرأة والتنمية)، و (المرأة والمساواة)، و (المرأة وحقوق الإنسان)، والتركيز عليها؛ بوصفها قضايا أساسية من قضايا المجتمع الدولي في الوقت نفسه.

وقد عرفته (منظمة الصحة العالمية)؛ بوصفه مصطلحا يفيد استعماله تناول الصفات، التي يحملها الرجل والمرأة كصفات مركبة اجتماعية، ولا علاقة لها بالاختلافات العضوية؛ وهو ما يعني أن التكوين البايولوجي للذكر أو للأنثى ليس له علاقة باختيار النشاط الجنسي، الذي يمارسه كل منهما؛ لأن النوع في ذاته كمصطلح يحمل سمات أساسية يتصف بها، هي التي ستجعل ليس من العسير فهمه فقط، بل، وتقبله في ضوء هذه السمات، وهي:

ـ السمة الأولى: النوع ثابت في حالته، ومتغير في إنتاجه: أي أن النوع عملية تعرف التغيير على الرغم من كونه في الأساس حالة ثابتة، بل يعاد إنتاجها باستمرار، ولا تعرف السكون، والثبات.

ـ السمة الثانية: النوع يرتبط بالمجتمع، لا بالأفراد: أي أن النوع لا يرتبط بالأفراد في مجتمع ما، بل يرتبط بالبناء الاجتماعي؛ فالمرأة ليست امرأة؛ إلا لأن المجتمع أعطاها ذلك الدور، وكذلك الذكر!

ـ السمة الثالثة: النوع يدعو إلى تنظيم علاقات اللا مساواة: أي أن تعريف النوع يدعو إلى تصحيح فكرة عدم المساواة في النوع الاجتماعي، وتحسين تمثيل الفئات المهمشة، ومشاركتها، ومنها المرأة، وغيرها من الفئات، التى لا يتم تمثيلها على النحو الكافي، أي: المساواة فى النوع الاجتماعي، والتنوع، والتغيير.

إن النوع ليس في أساسه البايولوجي المستقر عليه، بل هو مُعطى حضاري، اجتماعي يتأثر بالثقافات السائدة في المجتمع عن الجنس؛ ولذا تحاول كل التعريفات استغلال خاصية تفكيكه؛ وصولا إلى تحرير العقول، والأذهان من كل التصورات القائمة السابقة، وارتباطها بالنمط الجنسي فقط، ويبقى التعويل على تحديد الخصائص المتعلقة بمن هو ذكر وبمن هي أنثى فقط؛ فالنوعِ الاجتماعي هو التمييز الثقافي للذكر على الأنثى، وأن جذوره تمتد بالأساس إلى الثقافة، وليس الطبيعة. هذا ما يريد أن يفهمه كل فرد في المجتمع من مفهوم النوع الاجتماعي، وهو ما يتم تطبيقه!!!

* مفهوم الجندر (Gender):

فكلمة الجندر هي تعريب للكلمة الإنجليزية (Gender)، وتدل على (النوع الاجتماعي) في اللغة العربية. واستخدم لفظ الجندر Gender من قبل آن أوكلي Oakley Ann وغيرها من المهتمين بشؤون المرأة في السبعينيات؛ إذ ترى أوكلي أن الشعوب، والثقافات تختلف بشكل كبير في تحديدها لسمات الذكورة، والأنوثة؛ ومن ثم، فإن الفصل بين مفهومي الجنس، والجندر يختلف من ثقافة إلى أخرى.

وإذا استعرنا ما ذكرته (أوكلي)، التي أدخلت المصطلح إلى علم الاجتماع، سنجد أنها توضح أن كلمة sex، أي: جنس، تشير إلى التقسيم البايولوجي بين الذكر والأنثى، في حين يشير النوع Gender على التقسيمات الموازية، وغير المتكافئة (اجتماعيًّا إلى الذكورة والأنوثة). ويمثل مصطلح الجندر (المصطلح المنظومة)، الذي تدور، وتتبلور حوله معظم مصطلحات الأمم المتحدة، وهو مصطلح مضلل، ظهر أول مرة في وثيقة مؤتمر القاهرة للسكان في ٥١ موضعا، منها ما جاء في الفقرة التاسعة عشرة من المادة الرابعة من الإعلان نفسه، الذي يدعو إلى تحطيم كل التفرقة الجندرية، ولم يُثِر المصطلحَ أحدٌ؛ لأنه تُرجِم بالعربية إلى (الذكر/الأنثى)؛ ومن ثَمّ لم يُنتبَه إليه.

ثم ظهر في وثيقة بكين ١٩٩٥م حيث تكرر مصطلح الجندر (٢٣٣) مرة. وكما هو معروف أن هذه المواثيق الدولية تنطلق من رؤية منهجية، مستمدة من فكر الحركة الأنثوية (Feminism)، وهي من أقوى الحركات الفكرية، التي ترعرعت في ظل النظام العالمي

الجديد، وتمارس هيمنتها عبر منظمات الأمم المتحدة، ومؤسسات المجتمع المدني، وتسعى إلى أن تكون المواثيق الدولية هي المرجعية في التشريع للعالم، من دون الأخذ في الاعتبار أي مرجعيات أخرى، ثقافية كانت أو دينية، ويشكل مفهوم الجندر حجر الأساس في النظرية النسوية المعاصرة؛ لذا اتخذته مفكّرات الحركة النسائية في النصف الثاني من القرن العشرين.

وتعني النسوية (Feminism) كل جهد نظري، أو عملي يهدف إلى مراجعة، واستجواب، أو نقد، أو تعديل النظام السائد في البنية الاجتماعية، الذي جعل الرجل هو المركز، هو الإنسان، والمرأة جنسا ثانيا، أو آخِرًا، في منزلة أدنى. وتبخس خبراتها، وسماتها؛ لأنها أنثوية، فحسب؛ فتبدو الحضارة في شتى نواحيها إنجازا ذكوريا خالصا، يؤكد، ويوطد سلطة الرجل، وتبعية المرأة، وهامشيتها؛ فالأنثوية تعني اكتشاف الذات، وهي مرحلة متقدمة من النسوية. وهذا ما اتخذته وثائق الأمم المتحدة، وسعت إليه سعيا حثيثا المنظمات العالمية. ويبدو واضحا، جليا؛ من خلال تعريفهم هذا المفهوم: الجندر؛ فقد عرفته منظمة الصحة العالمية بأنه: المصطلح الذي يفيد استعماله وصف الخصائص، التي يحملها الرجل والمرأة كصفات مركبة اجتماعية، لا علاقة لها بالاختلافات العضوية؛ بمعنى: أن التكوين البايولوجي سواء للذكر أو للأنثى ليس له علاقة باختيار النشاط الجنسي، الذي يمارس. ويمكن ـ بحسب هذا التعريف ـ أن يكون الرجل امرأة، وأن تكون المرأة زوجا، تتزوج امرأة من نفس جنسها؛ بهذا قد تكون غيرت صفاتها الاجتماعية، وكذلك للرجل.

* فلسفة الجندر ـ النوع الاجتماعي:

تتعامل فلسفة الجندر في التركيز على التنكر لتأثير الفروق البايولوجية؛ عن طريق التمييز بين مفهومي الجنس والنوع؛ فالتمييز يعني أن الجنس يتعلق بالشروط البايولوجية، والفزيولوجية المرتبطة بالأعضاء التناسلية الخارجية، والداخلية، والهرمونات، وغيرها من الصفات الجنسية الأخرى؛ وباجتماعها تؤدي إلى تحديد الجنس أنثى أم ذكر، غير أن الذي يجب التعويل عليه ـ طبقا لهذه الفلسفة ـ هو مجموع العوامل، والشروط التأريخية، والثقافية، والاجتماعية، والنفسية، ولا سيما أن النوع الاجتماعي ـ طبقا لفلسفة الجندر ـ النوع الاجتماعي ـ يتحدد من خلال الأدوار الذكورية والأنثوية، التي تصطبغ بالمدركات الاجتماعية، والثقافية الفطريّة

في تحديد أدوار الرجال والنساء؛ وهو ما يعني أن تكوين فكرة الرجل عن نفسه لا تستند إلى واقع بايولوجي، وهرموني، أي: لا يوجد تأثير للفروق البايولوجيّة في سلوك الذكر عن الأنثى.

إن فلسفة الجندر ـ النوع الاجتماعي تحددها موقفها من الذكورة والأنوثة، وتكمن في إحساس الذكر بذكوريته، والأنثى بأنوثتها؛ في ضوء ما يريد كل منهما تحقيقه لنفسه، ولو كان ذلك مخالفا لما عليه بايولوجيا، وطبقا لهذه النظرة الجندرية يصبح من حق الذكر أن يتصرف كأنثى، ولو تعلق الأمر بزواج الذكر من ذكر مثله، وفي الاتجاه نفس يكون من حق الأنثى أن تتصرف مثله في الزواج من أنثى مثلها، ولا يجب أن يثير مثل هذا التصرف أي غرابة مجتمعية في هذا، بل من الممكن أن تنشأ أسرة، عددها امرأة واحدة، لها الحق في أن تنجب ممن تشاء، ويجب أن يتم القبول بهذا مجتمعيا.

لذا فقد وجب العلم أن الفلسفة الجندريّة ـ طبقا لمفهوم الجندر ـ النوع الاجتماعي، والسياسات المؤطرة لهذا المفهوم ـ ترغب بشتى الطرائق في الخروج عن الصورة النمطيّة التقليدية المستقرة في الأذهان عن الأسرة؛ ولذا، فقد ربطتها بالمنظمات الأممية، والهيئات الدولية التي تفرضها بالرهبة، والرغبة على كل المجتمعات البشرية مهما كانت ثقافتها، وخصوصيتها، بل إن غالبية الأهداف، التي تتخذاها المؤتمرات النسويّة تحصر مطالبتها بضرورة تعدد صور، وأنماط الأسرة التي قد تكون مكونة من رجلين أو امرأتين، أو من رجل وأولاد بالتبنّي، أو من امرأة وأولاد جاءوا بطريق الزنا. فخلاصة الفلسفة الجندريّة التماثل كامل بين الذكر والأنثى، من دون الفروقات، والتقسيمات، التي تستند إلى أصل الخلق، والفطرة!!!

- وقالت الباحثة الفرنسية (Antoinette Fouque): إن مفهوم الجندر يعني أن مميزات الرجل والمرأة هي مميزات تتصل بعلاقتهما الاجتماعية؛ تحت تأثير عوامل اقتصادية، وثقافية، وآيديولوجية، تحدد أدواره، وأدوارها ... أنه يجب إقحام المساواة بين الرجل والمرأة في كل السياسات العامة، الحكومية منها، وغير الحكومية.

- فيما تعرفه إحدى حركات (Feminism Gender) بأنه: منظم للحياة، وأنه لا يمكن تعريف الجندر من خلال مصطلحي (المرأة)، و(الرجل)؛ لأن الجندر بجميع معانيه يتشكل اجتماعيا؛ ومن ثم يمكن إعادة تشكيله.

وقيل إنه: الخاصيات الاجتماعية المجسّدة للاختلافات في السلوك ما بين الرجل والمرأة داخل ثقافة معينة.

إن الجندر هو بنية إجتماعية من الأفكار، التي تعرّف الأدوار، ونظم الإعتقاد، والمواقف، والصور، والقيم، والتوقعات للرجل والمرأة. وهي تسهم بشكل كبير بعلاقات القوة، ليس بين الرجل و المرأة، فحسب، لكن بين المجموعات أيضا؛ وهذا ينتج كثيرًا من المشاكل الإجتماعية. الثقافات المختلفة، لديها أفكار مختلفة حول الجندر، حول ما هو المناسب للرجل وللمرأة القيام به، وما يجب أن يكون عليه. ولا يختلف الجندر من ثقافة إلى ثقافة فقط، بل يمكن أن يتغير مع الوقت أيضا، أو من الممكن أن يتغير في ثقافة ما في خلال وضع أزمة.

ويشير هذا المصطلح إلى الأدوات، والمسؤوليات، التي يحددها المجتمع للمرأة، والرجل. ويعني الجندر الصورة، التي ينظر بها المجتمع إلينا كنساء ورجال، والأسلوب، الذي يتوقعه في تفكيرنا/تصرفاتنا؛ ويرجع ذلك إلى أسلوب تنظيم المجتمع، وليس إلى الاختلافات البايولوجية (الجنسية) بين الرجل والمرأة؛ ومن ثم نرى أن فلسفة النوع الاجتماعي تؤكد أن كل شيء غير الحمل، والولادة للمرأة، والتخصيب للذكر يحدده المجتمع، وليس فطريًا؛ مما يعني هذا أن فلسفة الجندر تتنكّر لتأثير الفروق البايولوجيّة الفطريّة في تحديد أدوار الرجال، والنساء، وتُنكر أن تكون فكرة الرجل عن نفسه تستند إلى واقع بايولوجي، وهرموني. وهي تُنكرأيّ تأثير للفروق البايولوجيّة في سلوك كل من الذكر والأنثى. وتتمادى هذه الفلسفة إلى حد الزعم بأن الذكورة، والأنوثة هي ما يشعر به الذكر والأنثى، وما يريده كل منهما لنفسه، ولو كان ذلك مناقضا لواقعه البايولوجي؛ وهذا يجعل من حق الذكر أن يتصرف كأنثى، بما فيه الزواج من ذكر آخر، ومن حق الأنثى أن تتصرف كذلك، حتى في إنشاء أسرة، قوامها امرأة واحدة تنجب ممن تشاء؛ من هنا نجد أن السياسات الجندريّة تسعى إلى الخروج عن الصيغة النمطيّة للأسرة، وتريد أن تفرض ذلك على كل المجتمعات البشرية بالترغيب، أو الترهيب؛ لذلك وجدنا أن

بعض المؤتمرات النسويّة قد طالبت بتعدد صور الأسرة، وأنماطها؛ فيمكن أن تتشكّل الأسرة في نظرهم من رجلين، أو من امرأتين، ويمكن أن تتألف من رجل وأولاد بالتبنّي، أو من امرأة وأولاد جاءوا ثمرة للزنا، أو بالتبنّي، فضلا عن أن هذه المؤتمرات طالبت بعدّ الشذوذ الجنسي علاقة طبيعيّة، وطلبت إدانة كل دولة تُحظر العلاقات الجنسيّة الشاذة.

خلاصة الأمر: أن الفلسفة الجندريّة تسعى إلى تماثل كامل بين الذكر والأنثى، وترفض الاعتراف بوجود الفروقات، وترفض التقسيمات، حتى تلك التي يمكن أن تستند إلى أصل الخلق، والفطرة؛ فهذه الفلسفة لا تقبل بالمساواة، التي تراعي الفروقات بين الجنسين، بل تدعو إلى التماثل بينهما في كل شيء!!

وتأسيسًا على هذه الفلسفة؛ فإنهم يعرفون الأسرة بأنها: مجموعة من الناس معا، يجمعون أموالهم، ويصنعونها للإنفاق على احتياجاتهم، يعيشون، ويتناولون معا وجبة واحدة من الطعام في الاقل يوميا.

* أسس مفهوم النوع الاجتماعي/ الجندر:

1. الأدوار المناطة بشكل عام بالرجل والمرأة محددة من قبل عوامل اقتصادية، واجتماعية، وثقافية أكثر منها عوامل بايولوجية.

2. إعادة توزيع الأدوار بين الرجل والمرأة في المجتمع؛ من منطلق مفهوم المشاركة يؤدي إلى فائدة أكبر للمجتمع.

3. إتاحة الفرصة المتكافئة للرجل والمرأة؛ لاكتشاف قدرات كامنة فيهم، وتمكينهم من مهارات، تفيدهم في القيام بأدوار جديدة، تعود بالنفع على المجتمع.

* مرتكزات مفهوم النوع الاجتماعي:

1. معرفة اختلافات العلاقات بين النوعين وتحليلها.

2. تحديد أسباب عدم التوازن في العلاقة بين النوعين، وأشكاله، ومحاولة إيجاد طرائق لمعالجة الاختلال.

3. تعديل العلاقة بين النوعين، وتطويرها؛ حتى يتم توفير العدالة، والمساواة بين النوعين ليس بين الرجل والمرأة، فحسب، ولكن بين جميع أفراد المجتمع.

* الفرق بين الجنس، والنوع/الجندر:

* الجنس: تواجد مجموع المميزات الجنسية الأولية، والثانوية، وكذلك الوظائف بين الذكر والأنثى. فالجنس يشير إلى الإختلافات البيولوجية الطبيعية بين الرجل و المرأة، وكثير من هذه الاختلافات واضحة، وثابتة، حتى في وجود بعض الإختلافات البايولوجية عبر الطيف.

إنّ الجنس هو ما يُحدَّد بالاعتماد على الأعضاء التناسلية، أو الأعضاء التناسلية المحتمل امتلاكها سواءً كان ذلك تبعًا للنمط الظاهريّ، أو الجينيّ، ويتضَّح عادةً عند الولادة؛ بالنظر إلى المظهر الخارجي للأعضاء التناسلية؛ بسبب الافتراض الشائع بأنها تُمثّل دائمًا النمط الوراثي، وحالة الأعضاء التشريحية الداخلية.

والجنس هو مجموعة الخصائص البايولوجية، والفسيولوجية الخاصة بكلٍ من الذكر والأنثى؛ بحسب منظمة الصحة العالمية، فالجنس يبين الاختلاف البايولوجي (الكروموسومات، والهرمونات)، الذي يُميز الذكر بالإخصاب، ويُميز الأنثى بوجود الرحم، وما يترتب على ذلك من الحمل والولادة، وبالطبع اختلاف شكل الأعضاء التناسلية الخارجي، على وفق منظمة الصحة العالمية.

النوع: إنتاج التنظيم الاجتماعي للجنسين في فئتين مميزتين مختلفين رجالًا ونساء؛ فالعلاقات بين الرجال والنساء إذًا ليست تلقائية، وإنما هي منظمة؛ بحسب الثقافات المختلفة؛ ومن ثم، فهي بهذا المعنى قابلة للتغير بحسب تغير المفاهيم، والثقافة السائدين في زمن معين، وفي بلد معين، هذا النظر إلى النوع على أنه ليس عملية طبيعية مثل مفهوم الجنس يجعلنا نستطيع أن نفكر في التغير، الذي يمكن إحداثه من أجل تنمية شاملة في المجتمع للمرأة والرجل. فالجندر هو مبني على أساس المثل الثقافية، والنظم الإعتقادية، والصور، والتوقعات حول الرجولة والأنوثة في مجتمع معين؛ فهو تعريف الشخص لذاته على أنّه أنثى أو ذكر، أو ثنائي الجنس (Intersex).

والنوع الاجتماعي، أو الجندر هو الأدوار، والسلوكيات، والأنشطة، والصفات المحددة اجتماعيا، بحيث يعدُّها مجتمع ما مناسبة للنساء أو الرجال، ويتم بناء النوع الاجتماعي عن طريق التنشئة الاجتماعية، وتختلف من مجتمع إلى آخر؛ بحسب العادات، والتقاليد، والقيم،

والمعايير، والاتجاهات، ومستوى المساواة بين الجنسين والعدالة في تكافؤ الفرص، فضلا عن أنه يمكن تغييرها، وتعديلها.

في هذا التعريف للنوع يتبين نقطتان مهمتان:

1. النوع ليس الجنس Gender isn’t sex.

2. النوع ليس المرأة Gender isn’t a woman.

فالتكلم على النوع لا يعني الأنثى، ولكن المرأة مقابل الرجل معا.

* مقتطفات من مسرد مفاهيم النوع الاجتماعي، ومصطلحاته:

* تحليل الوضع: تقدير وضع المرأة في المجتمع نسبة إلى الرجل، أو تقويمه، ويراجع أدوار المرأة والرجل، ومشاركتهما في مختلف النشاطات الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والاجتماعية، ويقيس كذلك مدى حصولهما على الفرص المتاحة، ويتفحص المنافع المطلوبة لكل منهما.

* تصنيف البيانات، والمعلومات بحسب الجنس (ذكر وأنثى): تعني جمع المعلومات في دراسات ميدانية، وتحليل نتائجها على أساس تقسيم الجنس إلى ذكر وأنثى؛ فمثلا: البيانات المتعلقة بوضع الرجل والمرأة، والأدوار الاجتماعية ـ الاقتصادية لمختلف مجموعات الرجال والنساء.

* أدوار النوع الاجتماعي: ويعني هذا المصطلح أن الأدوار، التي يقوم بها كل من الجنسين هي أدوار تشكلها الظروف الاجتماعية، وليس الاختلاف البيولوجي. ففي سبيل التمثيل: إذا كانت تربية الأطفال، وأعباء العمل المنزلي مرتبطة تقليديا بالمرأة، فإن ذلك ليس له علاقة بتكوينها البايولوجي بوصفها امرأة؛ إذ إن هذه الأدوار يمكن أن يقوم بها الرجل أيضا؛ ومن ثم، فإن أدوار النوع الاجتماعي تختلف عن أدوار الجنس البايولوجي، فالأولى من الممكن أن تكون متبادلة بين الجنسين، في حين أن الثانية تتسم بالثبات.

* احتياجات النوع الاجتماعي العملية: وتنشأ عن التقسيم التقليدي للعمل طبقا (للجندر) فيما يخص المرأة والرجل، وهي نتيجة لترتيب المرأة في المقام الثاني بعد الرجل، الذي لا يعد محل تساؤل أبداً.

إن احتياجات النوع الاجتماعي العملية تعد استجابة، أو رد فعل على الضرورة المباشرة في سياق معين، وهي احتياجات عملية بطبيعتها، وكثيرا ما تعنى بالظروف المعيشية غير المناسبة، مثل: توفير المياه، والرعاية الصحية، والتوظيف ... الخ.

* احتياجات النوع الاجتماعي الستراتيجية: وهي الاحتياجات، التي يتم تحديدها على أساس ترتيب المرأة في المقام الثاني بعد الرجل في المجتمع، وتُحدّد في ضوء علاقتها بالرجل. وتختلف هذه الاحتياجات طبقا للسياق، الذي توضع فيه، وبناءا على علاقتها بتقسيم العمل طبقا (للنوع الجنسي)، وكذلك علاقتها بالسلطة، والسيطرة. ويمكن أن تتضمن موضوعات، مثل: الحقوق القانونية، والمساواة في الراتب، وتحكم المرأة في جسدها.

* التخطيط مع مراعاة الجندر: هو التخطيط، الذي يأخذ في الاعتبار تأثير السياسات، والبرامج في تحقيق التوازن بين الجنسين، الذي يحاول ـ بصورة إيجابية ـ معالجة أوجه عدم التوازن في العلاقات الجندرية.

ويعني ذلك: ضرورة الأخذ في الاعتبار، عند التخطيط، الاختلاف في النوع؛ بعبارة أخرى: ضرورة أن تشمل عملية التخطيط مشاركة المرأة في جميع مراحل التخطيط للتنمية، وذلك ابتداء من مرحلة تحديد المشكلة، وتوجيه الأهداف؛ حتى تشمل التنمية مواجهة مشاكل المرأة، والرفع من مستوى حياتها الاجتماعية، والاقتصادية.

* أدوار النوع الاجتماعي ـ الجندر:

* تحديد النوع الاجتماعي/ الجندر للأدوار: (Roles Gender Identification).

(هذا ما يراه الجندريون مع أدوار النوع الاجتماعي/ الحندر): درجت النظرة في المجتمعات المختلفة على الرغم من تباين توجهاتها ـ كل بحسب ثقافته ـ على تحديد أدوار معينة، يضطلع بها الذكور، وأخرى تضطلع بها الإناث. فهناك من الأدوار التقليدية ما تتوقعه من الذكور كأن يكون الولد أكثر استقلالية، وأكثر موضوعية، وأكثر نشاطا، وأن يكون أقوى على التنافس، وأكثر مهارة في المهنة، ومنطقيا، ومغامرا، وقادرا على اتخاذ القرارات بسهولة أكبر، ومستعدا لأن يقود دائما، في حين نتوقع من البنت أن تكون أقل من الولد في هذه الصفات، إلى جانب اتصافها بدرجة أكبر من الرقة، والإحساس بمشاعر الآخرين، واللياقة، والتزين، والأناقة،

والهدوء، والاهتمام بالأدب، والفن، والقدرة على إظهار مشاعر الحنو ـ وذلك على عكس الولد بالطبع في هذه النواحي ـ فضلا عن أنه في توزيع الاختصاصات في العمل تتوقع الثقافة التقليدية أن يكون مجال المرأة هو المنزل، وتربية الأطفال، في حين يكون مجال العمل للرجل خارج المنزل. وإن شاركت المرأة الرجل العمل خارج المنزل، فهناك أنواع من الأعمال يتوقع أن تكون أكثر مناسبة لها من غيرها كالتدريس، والتمريض في سبيل التمثيل.

وتعرف هذه الأدوار بأنها تلك الأدوار، التي ترتبط بجنس الفرد بايولوجيا (sex roles)، ويعد الدور الجنسي من أهم الأدوار الاجتماعية للفرد؛ فهو يلازمه منذ ولادته، وحتى وفاته. وعلى الرغم من أن هناك أساسا بايولوجيا للدور الجنسي، فإنّ كثيرا من تصوراتنا عنه ترجع إلى الثقافة، فضلا عن أنه من أهم الأدوار، التي تؤثر في شخصية الطفل، ومع نمو الطفل تبدأ أهمية الجنس في الظهور، ويتخذ أهمية كبيرة في نظر الآباء، والمربين؛ فهم يعلمون الطفل الذكر أن يسلك بطريقة معينة، والأنثى أن تسلك بطريقة أخرى؛ على وفق ما يحدده المجتمع من دور لكل منهما؛ وذلك بتدعيم كل منهما، وتشجيعه لجنسه، وعقابه إذا قام بتقليد الأنموذج المخالف لجنسه؛ ولذلك، فالولد يميل إلى تمثيل دور الأب، في حين أن البنت تميل إلى تمثيل دور الأم . ويؤدي الوالدان، ولاسيما الأب دورا مهما في نمو شخصية الأبناء من جوانبها كافة، ومن أهم ما يقوم به الأب في تنشئته أبنائه تنميطُهم جنسيا؛ فيتعلم الأبناء؛ عن طريق هذه العملية أن يقوموا بأنماط السلوك، التي تتناسب مع جنسهم البايولوجي، التي تميزهم على الدوام.

ويقوم الآباء منذ وقت مبكر بتشجيع أبنائهم على فهم جنسهم، وجنس الآخرين؛ ففي بداية مرحلة الرضاعة يخصص الوالدان لأطفالهم الذكور ملابس، تختلف عن الملابس، التي يخصصونها للإناث، ويقدمون للذكور لُعبا، تختلف عن تلك، التي يقدمونها للإناث، كما ان أول ما تكلف به الإناث من الأعمال المنزلية في معظم المجتمعات هي رعاية الأطفال، والمساعدة في أعمال المطبخ، في حين نجد أن الذكور في العادة تُفرَض عليهم أدوار؛ للقيام بها خارج المنزل.

إن تعريف (أدوار الجندر، أو النوع الاجتماعي) يوضح بصورة جلية أن المجتمع هو السبب في وعي الطفل بذكوريته، أو أنوثته، بعيدا عما يسمى بـ (الاختلافات البايولوجية) بين الجنسين؛ وبناء على ذلك، فإن حركة المجتمعات في تطور مستمر؛ مما يؤدي إلى تطور دور النوع، وتغيره؛ بحسب الوسط الاجتماعي من ذكر إلى أنثى، أو العكس، وإن عدم معرفة الطفل لخصائص جنسه، أو ثبات تلك الخصائص ـ مهما تغيرت الظروف، والعمر ـ قد يؤدي إلى إرباك في فهم الدور، الذي سيتمثله بين أقرانه، وداخل أسرته، ومجتمعه مع التأكيد، على أن فهم الجنس، واستقراره يساعد الآباء على توجيه أبنائهم، أو بناتهم نحو السلوك المقبول منهم اجتماعيا، في كل مرحلة عمرية، يمر بها الطفل.

وتُحدد المفاهيم ما يعرفه الطفل، وما يعتقد به، وما يفعله، فضلا عن أنها تؤدي دورا أساسيا في السلوك الإنساني؛ إذ إن تعلمها يساعده على إدراك متغيرات البيئة.

ويعدُّ التعرف على تقسيم الأدوار بين النساء، والرجال أول وسيلة لإظهار الأعمال، والأدوار، التي يؤديها النساء والرجال في مجتمع ما، أو في بيئة معينة، وتوضيحها، التي تحددها ثقافة المجتمع، وتقاليده، وعاداته؛ على أساس قيم المجتمع، وضوابطه، وتصوراته لطبيعة كل من الرجل والمرأة، وقدراتهما، واستعدادهما، وما يليق بكل واحد منهما؛ بحسب توقعات المجتمع.

وتأتي أدوار النوع الاجتماعي من الركائز الأساسية في مصطلحات النوع الاجتماعي؛ فيفهم من المقصود بـ (الأدوار)، هي ما يقوم به جنس الذكر، وجنس المرأة من أدوار تشكلها، أو تصنعها الظروف الاجتماعية حولهم، لكنها لا ترتكز على الاختلاف، أو التنوع البايولوجي بالضرورة، وغاية ما هنالك أن هذه الأدوار، التي يحددها مجتمع ما للجنسين، والثقافة المترسخة في كل جنس، والقدرات، والمهارات، التي يحققها كل مجتمع لقيامهما بتلك الأدوار، أي: أن أدوار النوع الاجتماعي أو (الجندر) هي الأدوار، والسلوكيات، والأنشطة، والصفات المحددة لهم من قبل المجتمع؛ على أن يتم بناء النوع الاجتماعي من خلال التنشئة الاجتماعية؛ عبر الأسرة، والمدرسة، والإعلام، وتختلف من مجتمع إلى آخر بحسب عاداته، وتقاليده، وقيمه، ومعاييره، والاتجاهات، ومستوى المساواة بين الجنسين.

أدوار النوع الاجتماعي ـ الجندر:

الأدوار، التي يحددها المجتمع للمرأة والرجل معا، وتُكتسب من خلال التنشئة الاجتماعية، وتتغير بمرور الزمن، وتتباين داخل الثقافة الواحدة، ومن ثقافة إلى أخرى:

* دور المرأة الإنجابي (Women's Reproductive Role): يعدُّ الإنجاب هو الدور الأساسي، الذي تحلم بالقيام به أغلب النساء في العالم/ ومعروف ما يصاحبه من مراحل تأتي متتابعة، وزمنية، وأولها الحمل، ثم الولادة، وإرضاع الأطفال، وتربيتهم، ورعاية الأسرة، وهو من أهم الأدوار، بل الدور الوحيد، واللصيق بالمرأة؛ من خلال نظرة المجتمع إليها، وينتج عن هذا الدور عدد من المسؤوليات المشتركة، والمهام المنزلية، والأسرية، التي يقوم بها المرأة والرجل معا.

وعلى وفق الدور الإنجابي لا يرتبط إنجاب الأطفال، والحمل، والولادة بالمرأة فقط، بل ينتج عن هذا الدور عدد من المسؤوليات المشتركة، والمهام المنزلية، والأسرية، التي يقوم بها المرأة والرجل معا، مثل مسؤولية تنشئة الأطفال، ورعايتهم، وتربيتهم، وغيرها من الأعمال المنزلية.

وترتكز تربية البنت منذ استقبالها عند الولادة على تحضيرها على تأدية هذا الدور في أوانه على أحسن ما يرام. وتُهيأ البنت، وتشجع امرأة المستقبل على تفهم وضعها الجتماعي (Status Social) الأساسي؛ بوصفها زوجة، وأمًّا، وعلى النظر إلى الأطفال؛ كونهم الطريق الأساسي لضمان احترامها، والاعتراف بها من طرف المجتمع، ويكون الوسط الأسري الممثل الأفضل للمجتمع، حيث يكون ضغطه شديدا على الفتاة في جميع مراحل حياتها، ولا سيما عند بلوغها، ويتمحور هذا الضغط حول ثلاثة أسئلة جوهرية:

ـ ألم تتزوجي بعد؟

ـ لماذا لم تنجبي بعد؟

ـ وإذا اكتفت بعدد صغير من الأطفال، ثم بعد الزواج؛ وخصوصا من دون ذكور يبقى المجتمع يترقب، ويحاول إقناعها لمواصلة مهمتها (النبيلة ـ المقدسة)؛ الجنة تحت أقدام المهات.

* دور المرأة المجتمعي (Community Women Management Role): يأتي الدور المجتمعي امتدادا، واتساقا مع دور المرأة الإنجابي، حيث يبدأ من اهتمام المرأة بأسرتها إلى

الاهتمام بمجتمعها من حولها أيضا؛ وذلك عن طريق تقديم بعض الخدمات الجماعية، التي تتشارك فيها مع نساء مجتمعها، أو مع الرجال لخدمة المجتمع المحلي، وتتباين هذه الأعمال؛ بتباين ظروف الأسرة، ومستواها الاجتماعي، والاقتصادي، غير أن المهام تتوزع في خلال هذا الدور بين المرأة والرجل بحسب الثقافة المجتمعية، ويؤدى هذا الدور بشكل تطوعي؛ للمساهمة في تطوير المجتمع.

إذ يعد الدور المجتمعي امتدادا للدور الإنجابي، ويمتد من الاهتمام الأسري إلى الاهتمام المجتمعي، ويتوزع هذا الدور بين المرأة والرجل بحسب الثقافة المجتمعية، ويؤدى هذا الدور بشكل تطوعي للمساهمة في تطوير المجتمع.

* دور المرأة الإنتاجي (Women's productive role): هناك من الأعمال الإنتاجية المتعددة، التي تقوم بها المرأة في محيط أسرتها، وخارجها، وهو ما يمثله هذا الدور، غير أن الأعمال المرتبطة بدورها الأسري غالبا ما تتسم بالاختفائية؛ ويمكن إرجاع ذلك إلى عدم اعتراف المجتمع به، بل، ويفتقد لعدم التقدير؛ لوقوعه خارج الدور الرسمي لعمل المرأة، والدور الانتاجي يقوم به كل من المرأة والرجل نظير أجر يتقاضونه، غير أن مؤشرات الفجوة الجندرية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي تفيد بمشاركة المرأة في أربعة محاور رئيسة على مستوى العالم، وهي: الصحة، والتعليم، والمشاركة السياسية، والتمكين الاقتصادي، ومازال لها أدوار.

والدور الانتاجي كتقديم بعض الخدمات الجماعية، منها تدبير موارد البيئة كالماء، والوقود، والأرض، وكذلك الأعمال، التي تقوم بها مع غيرها من النساء، والرجال لخدمة المجتمع المحلي، وتتفاوت هذه الأعمال؛ باختلاف ظروف الأسرة، ومستواها الاجتماعي، والاقتصادي.

* الدور السياسي: ـ بحسب النوع الاجتماعي ـ من المعروف أن الرجل منذ عشرات السنين يحتكر معظم المناصب السياسية، والقيادية ومراكز اتخاذ القرار في العالم، وما يزال دور المرأة في هذا المجال مقيدا، ونسبة مشاركتها ضئيلة بالنسبة للرجل؛ لهذا كان من الواجب التعرف على تقسيم الأدوار بين النساء والرجال؛ لأنه هو الوسيلة الوحيدة لإظهار الأعمال، وتوضيح الأدوار، التي يؤديها النساء والرجال في مجتمع ما، أو في بيئة معينة، التي تحددها ثقافة المجتمع،

وتقاليده، وعاداته، في ضوء القيم، والضوابط، والتصورات المجتمعية؛ تبعا لطبيعة كل من الرجل والمرأة، وقدراتهما، واستعدادهما، وما يليق بكل واحد منهما بحسب توقعات المجتمع، مع اعتبار النوع الاجتماعي ليس مهمته المرأة فقط، أو السيطرة على الرجل، أو نقض القيم، والعادات، ولا يعني أن تتخلى المرأة عن أطفالها، ولا أنوثتها؛ بل الاهتمام بأدوار المرأة والرجل في المجتمع معا.

* مفاهيم عامة في النوع الاجتماعي ـ الجندر:

* المساواة الجندرية: أي ألّا تعتمد الحقوق، والمسؤوليات، والفرص المتاحة للنساء والرجال على كونهم ولدوا ذكوراً أو اناثاً، وهي تعني أيضا أن التوزيع المتساوي للمقدرات الاقتصادية يجب أن يُفهم في إطار التوزيع المتساوي للفرص، والقدرة على التأثير، والقوة الاجتماعية.

* العدالة الجندرية: هي العدالة في التعامل مع كلٍّ من الرجال والنساء؛ بناء على الاحترام الكامل لاحتياجاتهم، ويتضمن ذلك تعاملات عادلة، أو تعاملات مختلفة، لكنها تعتمد على المساواة في الحقوق، والمكتسبات، والحريات المدنية، والسياسية، وكذلك الفرص.

* جندرة الاتجاهات السائدة: عملية يُراعى من خلالها إدراج النساء والرجال في كافة عمليات التخطيط، بما في ذلك صنع التشريعات، والسياسات، والبرامج في كل المناطق، وعلى المستويات كافة، وهي ستراتيجية جعلت اهتمامات الرجال والنساء وخبراتهم عناصر أساسية في تصميم السياسات، والبرامج وتنفيذها، وتقييمها في السياقات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية كافة.

* التحليل الجندري: أداة تحليل الفروقات بين الرجال والنساء، مع مراعاة خصوصية الأنشطة، والظروف، والاحتياجات، والوسائل، التي تؤثر في تحكمهم في الموارد، وكذلك وسائل الإفادة من التنمية، واتخاذ القرار.

إن التحليل الجندري هو الأداة، التي يتم بواسطتها دراسة الروابط بين هذه العوامل، وغيرها في أوسع السياقات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والبيئية.

ويتطلب التحليل الجندري تجميع كافة المعلومات الجنسانية، غير المترابطة أولا، وكذلك المعلومات ذات البعد الجندري المتعلقة بالسكان. ان التحليل الجندري هو الخطوة الأولى نحو قياس مدى تحقق العدالة ورصدها؛ على أساس الجندر في المجتمعات.

* أهم أفكار (النظرية الجندرية).

* التغيرات المفاهيمية، التي تفرضها الجندرة.

تقوم ركيزة (النظرية الجندرية) على أسس عدة، أهمها:

أولاـ النوع الاجتماعي، لا الجنس البشري: فأول ركيزة في (النظرية الجندرية) هو عدم النظر إلى الرجل والمرأة من الناحية البايولوجية، التي خلق الله النوعين عليها (ذكرا وأنثى)، وتلك الرؤية قائمة على أن النظر إلى الرجل والمرأة؛ بوصفهما (ذكرا وأنثى)، وما يتبع ذلك من (فروق طبيعية) هي فروع مصطنعة؛ من تأثير العوامل الدينية، والثقافية، والاجتماعية، وغيرها، فهي من صنع البشر، أي: يمكن تغييرها؛ لأنها خطأ بحسب الرؤية الجندرية؛ ولذلك يستخدمون (النوع الاجتماعي)، ولا يلتفون إلى (الجنس).

فكلمة (Sex) ؛ أي: الجنس، تشير إلى التقسيم البايولوجي بين الذكر والأنثى، في حين يشير النوع (Gender) إلى التقسيمات الموازية، وغير المتكافئة (اجتماعيًّا إلى الذكورة والأنوثة).

ومعلوم أن الإسلام أقر بالفروق بين الذكر والأنثى من حيث الخلقة، والطبيعة، وأنه يترتب على هذا اختلاف في الأدوار المجتمعية، وهي ـ في الإسلام - قسمة عقلية، تتوافق مع الفطرة الإنسانية السليمة، فهناك (أدوار) خاصة بالرجل لا تستطيع المرأة القيام بها؛ لأنها تتنافى مع طبيعتها، وهناك (أدوار) خاصة بالمرأة، لا يستطيع الرجل القيام بها، وهناك (أدوار مشتركة) يمكن للمرأة أن تقوم بها كما يقوم بها الرجل، وهذه الأدوار المشتركة تدخل في حيز (الاختيار)، لا الإجبار.

وقد أبان القرآنُ الكريم عن تلك الفروق الأصيلة في أصل الخلقة، كما في قوله تعالى: {وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى} [آل عمران: 36]، وهذه الفروق، والاختلافات لا تعني التناحر بين الذكر والأنثى، بقدر ما تدلل على أنه لا استغناء لكل من الرجل والمرأة عن الآخر، فكلاهما بحاجة إلى الطرف الآخر، وأن تلك الفروق تقود إلى الحاجة إلى التكامل، وهذا التكامل هو أحد

أعمدة البناء الاجتماعي بين كل بني البشر، ليس بين الذكر والأنثى، فحسب؛ وقد قال الله تعالى: {نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ} [الزخرف: 32]، فكل يخدم بعضه، وكل بحاجة إلى الآخرين.

وأما هدف (الجندرية)، فهو إلغاء تلك الفروق؛ لتغرق الرجل والمرأة، وتخرجهما عن أصل الخلقة، والفطرة {فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ} [الروم: 30]..

ويعني أنه حينما عجز البشر عن إزالة الفروق البايولوجية بين الذكر والأنثى، انتقلت (الجندرية) إلى إزالة الفوارق النوعية بين الرجل والمرأة؛ عن طريق تغيير منظومة القيم داخل المجتمع، التي تكفل هذا التغيير، بل، والزج بالدين ـ ولا سيما في المجتمعات المتدنية ـ أنها السبب في تلك الفروق وعدم المساواة ـ كما يدعون- ممّا يجعل الناس تهرب من الدين، وتلفظه؛ وهذا مما يحقق مقصود (الجندرية)؛ كونها أحد أهم عوامل (العولمة)، التي هي وسيلة لشيء أكبر عالميا.

ثانياـ الوظيفة الاجتماعية: ومن أهم ركائز (النظرية الجندرية) الوظيفة الاجتماعية للرجل والمرأة، وهي من وجهة نظر (النظرية الجندرية) أنه يجب إلغاء ما يسمى بـ (وصاية الرجل على المرأة)، وأن تلك (الهيمنة الذكورية) يجب القضاء عليها؛ وذلك عن طريق تمكين المرأة، ومنحها القوة الاجتماعية بكافة أشكالها في المجتمع؛ بمعنى أدق: هو (إلغاء الشراكة الاجتماعية)، وتغيير شكل الأسرة في المجتمع من ناحية، وتغيير الوظائف، والأدوار من ناحية أخرى؛ وهذا يعني نفي (مفهوم القوامة)، القائم في الإسلام على أن المرأة مسؤولة من الرجل، فهو قائم على تحقيق مصالحها، ورعايتها، قال تعالى: {الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ } [النساء: 34]، إن رؤية الإسلام في (الوظيفة الاجتماعية للمرأة) قائمة على أن لا تكلف المرأة فوق طاقتها؛ فالدور التربوي المناط بها عبء ثقيل في حد ذاته، فلا تكلف في الوقت نفسه بالعمل، والكسب، بل يكون ذلك من

وظيفة الرجل، على أنه لا مانع أن تعمل ـ إنْ أوفت حق (الوظيفة الواجبة) ـ فلها الحقُّ في (الوظيفة المباحة).

ثالثًا ـ ملكية المرأة لجسدها: كانت المناداة بملكية المرأة لجسدها دعوة إلى الإباحية الجنسية، والتبرج، والتعري بين مجتمع النساء؛ فقد نادت الحركة النسوية، ولا سيما بعد فترة الستينيات إلى شعار، مؤداه: أن المرأة تملك جسدها، وهذه الدعوة الخطرة تقتضي أمورا عدة، منها: الدعوة إلى لإباحية الجنسية، ومن المشكلات، التي خلفتها هذه الظاهرة أمهات غير متزوجات، وأغلبهن في أعمار المراهقة، ومنها ـ أيضًا ـ التبرج الشديد، والتعري.

رابعاـ الأمومة خرافة: إذ تأخذ الأمومة حيزًا كبيرًا عند الجندريين، وهذا ما صرحت به عالمة الاجتماع (أوكلي)، التي أدخلت مصطلح الجندرية في علم الاجتماع في سبعينيات القرن الماضي، فهي تقول: إنَّ الأمومة خُرافة، ولا يوجد هناك غريزة للأمومة، وإنما ثقافة المجتمع هي التي تصنع هذه الغريزة؛ ولهذا نجد أنَّ الأمومة تعد وظيفةً اجتماعية؛ ما ولّد مصطلحًا جديدًا، وهو (الصحة الإنجابية)، ويهدف إلى معالجة الإشكاليات الناتجة من وظيفة المرأة؛ بوصفها أمًّا على مستوى الإنجاب، التي قد تقف عائقًا أمام ممارستها لدَوْرها الجندري المساوي لدور الرجل، ومِن هذه الإشكاليات أيضًا الحملُ، والرَّضاعة، وغيرها من الوظائف الفيزيولوجية للمرأة؛ ومن هنا، فلها الأحقية المطلقة في الإجهاض.

وهذا يعني ـ أيضًا ـ أنه بالإمكان تغيير هذه الوظيفة، فالمرأة لا يشترط أن تكون أما، ولو أنجبت!! وهذا شيء مخالف للدين، والفطرة الإنسانية؛ ذلك أن الأمومة ـ في حقيقتها وجوهرها- ليست وظيفة اجتماعية، فحسب، بل هي ـ أيضا ـ استجابة للفطرة الإنسانية، فالمرأة ـ حين تكون أما- لا تعطي فقط، أو أن تقوم بالوظيفة الاجتماعية، فحسب، بل تكتسب المرأة من وراء الأمومة من المنافع النفسية، والاجتماعية؛ ما يجعل كل امرأة عاقلة تسعى إلى أن تكون أما، فالأمومة كما هي عطاء، فهي أخذٌ في الوقت نفسه؛ ولهذا كانت وصية النبي القائد محمد (ص) حين سأله أحدهم بقوله: من أحق الناس بحسن صحبتي؟ فقال (ص): أمك، فقال: ثم من؟ فقال: أمك. فقال: ثم من؟ فقال: أمك. فقال: ثم من؟ فقال: أبوك.

فأيُّ دينٍ كرّم المرأة/ الأم مثل الإسلام؛ حين جعل لها الحق في حسن الصحبة، والرعاية، والتوقير، والتقدير ثلاثة أضعاف ما للرجل على ابنه من هذه الحقوق؟!

خامسًا ـ الصحة الإنجابية: ولا يقصد بـ (الصحة الإنجابية) في (النظرية الجندرية) رعاية الأم؛ باعتبار أن من أهم أدوارها الإنجاب، بل معالجة الإشكالات الناجمة عن الحمل، والإنجاب، التي تمنع المرأة من الوظيفة الاجتماعية في المجتمع؛ بمعنى آخر: أن لا تهتم المرأة بالحمل، والإنجاب، بل تهتم بتحقيق ذاتها في الوظيفة الاجتماعية ـ هكذا كما يدعون ـ وهذه الرؤية خطر على البشرية؛ فالإنجاب من مقاصد الشريعة في الزواج، وقد جعلت الشريعة المقصد الأعظم من الزواج هو الإنجاب؛ للحفاظ على النسل البشري؛ ولهذا امتن الله تعالى على الناس بالتناسل، والإنجاب، ونعمة الأولاد؛ فقال سبحانه: {وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَتِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ} [النحل: 72]، فالدعوة إلى ترك الإنجاب، والأمومة خرق لنواميس الكون، وكفر بنعمة الله.

ولهذا تجد أتباع (الجندرية) في كثير من المحافل الدولية فيما يتعلق بقضايا المرأة يدعون إلى (إباحة الإجهاض)؛ ممّا يعني أننا وصلنا عن طريق هذه الدعوة إلى (جريمة قتل النفس البشرية)!

سادسا ـ حقوق الشواذ/ الشذوذ، والزنا: جاء في التقرير، الذي أعدتْه لجنة المرأة التابعة للأمم المتحدة؛ 2004م، اعترافٌ رسميٌّ بالشذوذ، وحماية حقوق الشواذ، والسعي إلى قَبولهم مِن قِبل المجتمع، وعَدِّ ذلك تعبيرًا عن المشاعر، ودعمًا لتعليم الممارسة الجنسيَّة بمختلف أشكالها الطبيعيَّة، والشاذَّة. فمن أهم مرتكزات (النظرية الجندرية) إباحة الشذوذ الجنسي، والدعوة إلى الزنا، وعدم الاستياء منه، أو إخفائه، بل فعله، والحديث عنه جهرا؛ كونه أحد الحقوق لكل إنسان، ولا سيما المرأة، كما يدعون؛ ولهذا كانت الدعوة إلى تعليم الممارسة الجنسية في المدارس، بمختلف أنواعها الطبيعية، والشاذة، وعدُّوا الأسرة اثني عشر نوعا، منها (أسرة الجنس الواحد)!

ولا يشك عاقل- فضلا عن أن يكون صاحب دين- في أنّ الدعوة إلى الشذوذ دعوة هدامة، تريد أن تغير بنية المجتمع، وتدمر العلاقة الطبيعية بين الرجل والمرأة؛ ذلك أنهم يحاربون (قيمة العفة)، التي تحفظ للمجتمعات تماسكها، وقد جاء الإسلام لمحاربة تلك الرذائل، وعدها من أكبر الكبائر، ونهى المسلمين عن إتيانها، فقال سبحانه: {وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ} [الأنعام: 151]، وعدّ الزنى من أخطر الوسائل، التي تورد المهالك؛ فقال سبحانه: {وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا} [الإسراء: 32].

سادسًا ـ شكل الأسرة: على وفق مفهوم الجندر، وكتاب: (الأسرة وتحديات المستقبل) من مطبوعات الأمم المتحدة، فإنَّ الأسرة يمكن تصنيفها إلى 12 شكلاً ونمطًا، ومنها أُسر الجنس الواحد؛ أي: أُسر الشواذ، وتشمل أيضًا النساء والرجال، الذين يعيشون معا بلا زواج، والنساء اللاتي ينجبن الأطفال سفاحا، ويحتفظن بهم، وينفقن عليهم، ويطلق على هذا التشكيل اسم الأسرة ذات العائل المنفرد، وتسمى الأم بـ (الأم المعيلة)، وهذا التغير في شكل الأسرة يعني فيما يعنيه ـ في ضمن النسق الجندري ـ تغيير الأنماط الوظيفية المعهودة للأب والأم في الأسرة.

سابعًا ـ الصراع بين الجنسين: يترتب على مفهوم (الجندر/ النوع الاجتماعي) إشعال العداء بين الجنسين، وكأنهما متناقضان، ومتنافران كما جاء في أوراق المؤتمر الدولي لتحديات الدراسات النسوية في القرن 21 الذي نظمه مركز البحوث التطبيقية، والدراسات النسوية في جامعة صنعاء في اليمن؛ ومن ثم يُزج بالجنسين في صراع إثبات الذات بشكل فرداني متمحور حولها.

ثامنًا ـ إعادة صياغة اللغة: وذلك لإثبات ما يمكن تسميته بالتحيز للذكر، يمكن ملاحظة الكلمات الآتية في اللغة الإنجليزية، التي تدل على تبعية المرأة للرجل، وعدم إمكان وجودها مستقبلاً كإنسان، إلا من خلال الرجل: إنسان (Hu-man)، امرأة (Wo-man) ولو حذفت كلمة رجل (man)، لضاعت وسائل المرأة من الوجود في اللغة؛ المشكلة أنه عندما تطرح الأنثوية كلمات مثل (جندر) بدلاً من رجل وامرأة؛ لوصف العلاقة بين الجنسين، وكلمة

(فمينيزم feminism)؛ للتعبير عن حركة النساء، فإن الذي تغير ليس حروفا، وكلمات، وإنما مضامين، ومعانٍ، وثقافة، وفكر.

* أهم مصطلحات وثائق الأمم المتحدة المرتبطة بالنوع الاجتماعي ـ الجندر:

يعد مصطلح الجندر المصطلح المنظومة، الذي يمثل (قطب الرحى)، وتدور حوله معظم مصطلحات الأمم المتحدة، شرحاً على متنه، أو تفسيرا لغامضه؛ إذ ارتبط النوع الاجتماعي ـ الجندر بمفهوم المساواة، وتطور من مطالب منصفة، تدعو إلى تحسين واقع المرأة الاجتماعي، والاقتصادي، ورفع الظلم، والجور عنها، مع الإبقاء على دورها، ووظائفها البايولوجية ـ بوصفها أمًّا ـ تحمل، وتلد، وترضع، وتربي، ثم تطور المفهوم إلى المساواة الكاملة، أو المطلقة، الذي بدأ من بداية منتصف القرن العشرين، وانتهى هذا القرن بالمطالبة بالتماثل بين الرجل والمرأة في الحقوق، والواجبات، والخصائص، والوظائف وهو ما يسمى بالجندر.

* مصطلح (التمكينEmpowerment women): ولو تتبعتَ سلسة المصطلحات، التي تعج بها مؤتمرات المرأة، التي تتكرر فيها بشكل مستمر، لوجدتها ذات علاقة، وارتباط بمفهوم الجندر، مثل: مصطلح (التمكينEmpowerment women) كما جاء في مؤتمر بكين في الفقرة (١٢) تمكين المرأة، والنهوض بها بما في ذلك الحق في حرية الفكر، والضمير، والدين، والمعتقد. وهذا مفهوم خطير يعني تحرير المرأة من كل القيود، والضوابط سواء الروحية، أو الأخلاقية، والفكرية؛ انطلاقا من قوتها، التي تمكنها من المساهمة، والمشاركة في كل المستويات الاجتماعية - ليس في المنزل فقط - .

* مصطلح الصحة الإنجابية، أو التناسلية: أما مصطلح الصحة الإنجابية، أو التناسلية، فهو، وإن كان يحمل معنى إيجابيا بتحسين الصحة الإنجابية للرجل والمرأة؛ عن طريق إقامة علاقات سوية؛ باتباع تعليمات، وإرشادات صحية، إلا أن سياق استعماله، وإدخاله في ضمن برامج تنظيم الأسرة مع مصطلح (تنظيم الخصوبة)، الذي يعني تحديد نسبة التوالد في بلد معين يجعل المصطلح يدور حول معنى محدد، وهو توفير المزيد من وسائل خدمات الرعاية التناسلية، والجنسية، ومنها موانع الحمل بأن تكون في متناول الجميع من دون اشتراط.

* مصطلح (المتحدين، والمتعايشين Couples and Unions): وهو من المصطلحات الأكثر إثارة للجدل داخل مؤتمرا لقاهرة للسكان، وفيه ذكرت حقوق (المتحدين والمتعايشين) بعيدا عن ذكر الأسرة؛ بوصفها الأساس الطبيعي، والوحيد لأي مجتمع بشري. وهو الأمر الذي تكرر في مؤتمر بكين، واستانبول، ولاهاي؛ مما يعني السعي الدؤوب إلى تقنيين الشذوذ، والقضاء على وصف الأسرة كزواج الجنس الواحد، والمعاشرة من دون زواج؛ والنتيجة أنماط مختلفة من الأسرة.

* مصطلح (حرية الحياة غير النمطية freedom orientation Sexual): وظهر أول مرة في مؤتمر بكين، ويدعو إلى حرية الحياة غير النمطية؛ كونها حقًّا من حقوق الإنسان، على الرغم من تعرض هذا المفهوم للكثير من النقد، وتم حذفه مرة، إلا أنه عاد في مؤتمر (لاهاي) للشباب، وهو أكثر قوة؛ فجاء نص الإعلان على: يجب أن يكون التعليم الجنسي الشامل إلزاميا على جميع المراحل، ويجب أن تعطى المتعة الجنسية، والثقة، والحرية عن التعبير الجنسي، والسلوك الجنسي غير النمطي، فضلا عن أنّ الإعلان يدعو حكومات العالم إلى عدم التفرقة بين الشباب على أساس من العرق؛ أو الدين، أو الحضارة، أو الجنس، أو التوجه الجنسي / الحياة غير النمطية، أو السلوك، والنشاط الجنسي؛ الأمر الذي مثّل انتصارا جديدا لجماعات الشواذ.

* مصطلح (عمل المرأة): وهو من المصطلحات المهمة، التي يكثر حوله الجدل؛ ذلك أن أسوأ ما في تناول الأنموذج الغربي لقضايا المرأة هو تناولها بحسبان المرأة كيانا وحيدا، ومنفصلا، وفردا مستقلا، ليس منتميا إلى أسرة، ولا إلى مجتمع، ولا إلى دولة، وليس له أي مرجعية، وبالمقابل تم إعادة تعريف مفهوم العمل الإنساني Labour؛ بوصفه العمل، الذي يقوم به المرء نظير أجر نقدي محسوب (كم محدود) خاضع لقوانين العرض والطلب، وعلى أن يؤديه في رقعة الحياة العامة، أو يصب فيها في نهاية الأمر.

وهذا التعريف يستبعد ـ بطبيعة الحال ـ الأمومة، وتنشئة الأطفال، وغيرها من الأعمال المنزلية؛ لأنه عمل لا يمكن حساب ثمنه، وهو من الأعمال غير المربحة، ولا تتم في رقعة الحياة العامة؛ وهنا تأتي المؤتمرات الدولية، التي لا تنتهي عن المرأة، وعن تحديد النسل، وحركة

(تحرير المرأة)، التي تهدف إلى تفكيك الأسرة، وإلى تحرير المرأة من أدوارها التقليدية، مثل الأمومة، وهي أدوار ترى (حركةُ التمركز حول الأنثى) أن المرأة سجينة لها.

* مصطلح (الأدوار النمطية roles Stereotyped أو الأدوار الجامدة): أما مصطلح (الأدوار النمطية roles Stereotyped أو الأدوار الجامدة)، فهو الهجوم الحقيقي على مفهوم الأسرة الفطرية، الذي أجمعت علية الأديان، والمجتمعات التقليدية، التي تمثل أغلب شعوب العالم؛ كونها تتكون من رجل وامرأة، يربطهما عقد زواج شرعي، وتتوزع بينهما وظائف الحياة؛ سعيا نحو التكامل، فالأدوار النمطية خاصة بالنساء؛ بوصفهن نساء، وأدوار خاصة بالرجال؛ كونهم رجالا؛ ومن ثم تدعو الاتفاقية إلى القضاء على تلك الأدوار النمطية، أو الجامدة، وإلى اعتقاد أن هناك إمكانية واسعة لتبادل الأدوار؛ كونها محايدة.

والنمط الجامد هو وصف لدور المرأة في المجال الأسري؛ للقضاء على دور الأم المتفرغة لرعاية أسرتها، وأن الأمومة (وظيفة اجتماعية)، يمكن أن يقوم بها أيٌّ إنسان آخر؛ ومن هنا كانت المناداة بإجازة للآباء لرعاية الأطفال، فضلا عن دور الحضانة؛ حتى تتفرغ الأم لمهمتها الأساسية، وهي العمل بأجر خارج البيت (في رقعة الحياة العامة)؛ متكافئة في دورها مع الرجل. على وفق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة (سيداو)!!!

* الجندر، وواقع حقوق المرأة.

تضافرت الجهود الدولية، والإقليمية، والمحلية؛ من أجل تحقيق أهداف العهود، والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق المرأة ـ من وجهة نظرهم ـ وقد سعت المنظمات سعيا دؤوبا بأن تخرج هذه الأهداف، والستراتيجيات من حيزها النظري إلى واقعٍ حي ملموس، تجني ثماره مرحلة بعد أخرى؛ ومن ثم يتضح الآتي:

ـ إن التناول الدولي لموضوع المرأة تناول جديٌّ، والعمل فيه دؤوب مستمر؛ يشهد بذلك حجم الاتفاقيات، والمؤتمرات، والإعلانات، والمتابعات، والإنفاق الضخم؛ مما يدل على أن القوم جادون فيما يطلبون، ومخلصون لما يخططون، ويهدفون.

ـ اشتراط توقيع جميع الدول، ولا سيما العربية، والإسلامية، وإلزامهم بتنفيذ كل بنودها، أو معظمها أمور غاية في الأهمية.

ـ أوضاع العالم، والتغيرات السريعة، والمتلاحقة، والدخول القسري إلى عالم العولمة، بما يحمله من أبعاد ثقافية، واجتماعية، واقتصادية، وسياسية، تحتمها ظروف التنمية، ومواكبة الدول المتقدمة.

ـ بقاء بعض الممارسات، والسلوكيات الخاطئة أحيانا، والجائزة أحيانا أكثر واستمرارها، في التعامل مع المرأة على الصعيد الشخصي، أو القانوني، أو المجتمعي؛ مما يجعل المرأة، ويصورها كفة خاسرة في كل معادلات الحياة.

ـ حركة تحرير المرأة، والمطالبة بحقوقها حركة غربية المنشأ، والتوجه، ارتبطت بتأريخ الأنثوية، والحركة التي خرجت منها (Feminism)، وتطورت بحسب المراحل التأريخية ابتداء من القرن التاسع عشر، وتوزعت فصائلها بين الانتماءات الفكرية، والفلسفية المختلفة كالاشتراكية، والليبرالية، والوجودية، والراديكالية، وما صاحب هذه الانتماءات من بيئات فلسفية، أثرت في الفكر الغربي منذ ظهور عصر النهضة، ثم التنوير، ثم الحداثة، وما بعدها؛ ومن ثم أثرت في (الأنوثة) كجزء وليد لهذه المنظومة الفكرية مثل: العلمانية، والعقلانية، والمادية، والفردية، والنفعية، وغيرها من فلسفات، ساهمت في تبلور الحركة النسوية الحالية، وباختصار: هذه الحركة جنينٌ هجينٌ، مسخ من رحم الثقافة الغربية، له ظروفه، وملابساته، وتعقيداته الخاصة به، بدأ بمطالب معروفة، ومحدودة تتناسب ووضع المرأة لديهم، وانتهى بمطالب شديدة الإفراط، والتفريط، على رأسها المساواة المطلقة للجنسين؛ اعتمادا على مبدأ النوع الاجتماعي ـ الجندر (Gender).

والخلاصة أن هذا الجنين الهجين المسخ لا ينتمي إلى الثقافة الإسلامية لا من قريب، ولا من بعيد، وعلى الرغم من كل ما يحمله من تشوهات، وأخطار، اتخذته بعض المجتمعات الإسلامية، على أنه خلاصة جهاد، وثمرة كفاح، ونضال، وكأنه نعمة مهداة، وطوق نجاة للمرأة المسلمة!

هذه الأمور، وغيرها مهدت، ومكنت لسياسة (النوع الاجتماعي ـ الجندر) في واقع حياة المرأة المسلمة؛ عبر الدعوة إلى المساواة المطلقة مع الرجل في كل شؤون الحياة، وظهرت آثار هذه الدعوة المحمومة في:

* ظهور الكتابات النسوية سواء من الرجال أو الإناث، التي تدعم، وتؤيد هذه الدعاوي، وتحاول التركيز على كل ما يظهر المرأة المسلمة في حالة الضعف، والقهر، والاستعباد من عدوها الرجل. وأصبحنا نسمع، وبكثرة من النسويات مصطلح: (الذكورة، والخطاب الذكوري، والتفوق الذكوري، والعالم الذكوري)، ومنظومة من المفاهيم المستحدثة، التي تشدد على فكرة الرجل المسيطر (سي السيد)، التي تنادي بالمساواة الكاملة، وبمفهومها الجندري تأكيدا.

* فكرة المساواة المطلقة شجعت الفتيات على رفع سن الزواج؛ بهدف إكمال الدراسة الجامعية، ثم العليا؛ لأهمية الشهادة للمرأة؛ فهي ضمان لها من الرجل، وتقلبات الزمن. وكم سمعنا ضجيج الأصوات المنادية بتحديد سن للزواج، ومنع زواج القاصرات، وغيرها.

* التضحية بالاستقرار، وبالأسرة؛ في سبيل العمل، والوظيفة، والدراسة، تحت عنوان المشاركة الاجتماعية للمرأة؛ مما سبّب ضعفا في دور المرأة في تربية أبنائها؛ وذلك لانشغالها بعملها، وكثرة مسؤولية المرأة.

* تراجع بعض القيم، والمفاهيم الإسلامية الأصيلة في أثناء هذا التنافس العلمي، والوظيفي، وسيادة قيم المساواة ـ المذكورة آنفا ـ كتخلي بعضهم عن صفات، وأخلاق حميدة كالغيرة، والخوف على المحارم، وحماية الأسرة.

* عدم الرغبة في الإنجاب، أو تقليله؛ لصعوبة التربية، وثقل المسؤولية، التي تعيق دور المرأة في الدراسة، والعمل، والأهم أن تعيش حياتها مستمتعة بكل ما فيها من دون قيود، أو شواغل، شأنها بذاك شأن الرجل.

* دعوة المساواة جعلت بعضًا من النساء يترفعن على دور (ربة البيت)، وينظرن إليه على أنه دليل على التخلف، والرجعية، ورفض بعضهن العمل في البيت، أو خدمة الأبناء ومراعاتهم؛ بحجة المساواة مع الرجل، فهي تعمل، وتتعب، وتتقاضى راتبًا مثله تماما فلِمَ تتحمل أعباء لا يتحملها هو، والنتيجة إما خلافات مستمرة، أو الطلاق.

* التركيز على دور المرأة في التنمية بشكل عام، والتنمية الاقتصادية بشكل خاص، وأهمية تمكين المرأة من المناصب القيادية؛ وهذا ما جعل أدعياء التحرر يرددون أن العصر القادم هو عصر المرأة، وبالفعل فقد خرجت المرأة بشكل غير مسبوق حتى في الدول، التي تتسم

بالمحافظة، وأصبحنا نرى المرأة في كل مكان تقريبا في الأسواق، والشركات، ومندوبات بيع، وموظفات استقبال، في الفنادق، والمستشفيات؛ والهدف من هذا كله تثبيت خروج المرأة كحقيقة مسلم بها، ووضع طبيعي لابد منه، وعلى المجتمع أن يتقبله بكل ما فيه.

* التشكيك في مفهوم القوامة؛ بوصفه تقليدا باليا، فرضته ظروف خاصة إبان ضعف المرأة، واعتمادها على الرجل، أما حاليا، فلم تعد المرأة بحاجة إلى الرجل؛ فهي تعمل كما يعمل، وتتعلم كما يتعلم، بل، وتتفوق عليه أحيانا.

* الحرية المنفلتة، التي ينادي بها النوع الاجتماعي ـ الجندر (Gender)؛ من خلال الاعتراف بالشواذ، والمطالبة بحقوقهم، وتدعيم ممارساتهم الشاذة؛ عبر الترويج، والتأييد لهم؛ عن طريق عدد من الشخصيات المشهورة من نجوم السينما، أو الرياضة، وغيرهم، ممن يتبجحون، ويتباهون بالانضمام إليهم، ومشاركتهم هذا الوباء، أو يتعاطفون معهم، بالمساندة والتأييد؛ بوصفها حقوق إنسان، وحرية شخصية. ومن أمثلة هذا التبجح: اليوم العالمي لمناهضة رهاب المثلية، وهو السابع عشر من أيار من كل سنة، وفيه يتم المرافعة، والتثقيف حول مثلي الجنس، والحاجة الإنسانية إلى تقبلهم في المجتمع، الذي يشكلون فيه أقلية جنسية، وشأنهم شأن كل أقلية؛ فهم يطالبون بتحقيق كامل لحقوقهم.

* تغيير بعض المصطلحات، وتزيينها؛ تدليسا لترويجها، وتخفيفا لوقعها، مثل مصطلح (المثليون)؛ والصحيح أنهم (لوطيون، وسحاقيات)، ولفظ شاذ يستعاض عنه بـ (Gay).

* انتشار بعض قصات الشعر، والملابس الخاصة بالرجال بين بعض الفتيات؛ كضرب من ضروب الموضة، أو كنوع من التشبه المقصود بالرجال.

* التشجيع على العلاقات المحرمة؛ بتسويغ الزنا، وتجميله بعلاقات الحب، والتجارب قبل الزواج، والترويج لمفهوم الصديق، والصديقة بالمفهوم الغربي (GIRL FRIEND ـBOY).

* أصبحت المرأة مهووسة بالجمال، والتجميل، والموضة، والرشاقة، ولا همّ لكثيرات منهن إلا عمليات التجميل، التي لاقت رواجا كبيرا في بلاد الشرق؛ حتى أصبحنا نرى بعضهن مسوخا مشوهة، أو أنهن نسخ واحدة.

* التبجُّح من بعض المهوسين من الشاذّين، ممن أخذوا يظهرون في وسائل الإعلام، والتواصل الاجتماعي؛ طلبا للشهرة، أو للمؤازرة، أو لأغراض خبيثة أخرى كإشاعة الفاحشة، والترويج لها. ومما يؤسف له أن مقاطعهم، ومشاهدهم، وصورهم تنتقل، وتنتشر، ولها من المتابعين بالآلاف، ومهما تباينت ردود الأفعال حيالهم، يكفيهم نشرها، وتداولها كنوع من النجاح لهم!

* جرأة الفتيات؛ باقتحامهن عالم التواصل الاجتماعي، والظهور في قوالب إغراء، وميوعة، لا مسوغ لها، إلا كونها سلعًا رخيصة للدعاية، والشهرة، وتسويق لمفاتنهن.

* الأنانية المفرطة، ومحبة الذات، وتدليلها، والسعي إلى إرضائها، ولو على حساب الأسرة، والأطفال؛ فما عادت المرأة تتحمل، وتصبر، أو تناضل من أجل الأبناء، أو استمرار كيان الأسرة. فالطلاق أسهل الحلول، التي تنال بها حريتها، ولو تركت وراءها فلذات أكبادها من دون أي شعور بالمسؤولية، أو حتى الانشغال تجاههم، والإحصائيات في عدد حالات الطلاق إحصائيات مخيفة.

* التشجيع على العري، والمجون، والترويج له؛ عبر وسائل الإعلام، وما تبثه من برامج مدمرة، استطاعت بما تملكه من دهاء، وقوة دعاية، وخبرة أن تحظى بجماهيرية، ورواج كبيرين، على الرغم من خطورتها. ويكفي أن نرى عدد الراقصين والراقصات، والمغنين والمغنيات من الأطفال، والصغار، ممن يشاركون في تلك البرامج، وعدد من يتابع، ويشارك في التصويت؛ لندرك حجم التغريب، الذي تقدمه وسائل إعلامنا المسلمة.

* الدعوة إلى السفور، والقضاء على الحجاب الإسلامي؛ بحجة أنه العائق الأساس أمام نهضة المرأة، وتطورها، وتمجيد دعاة تحرير المرأة، من الفنانين والفنانات، وتقديمهم بصورة مثالية مشرقة، تعمل على غرس الحرام، وتزيينه في النفوس.

#المطلب الثاني:

مع الجندر... الأمم المتحدة المنظر، والراعي المدبّر.

ـ الجندر في وثائق الأمم المتحدة الدولية.

ـ أهم بنود الاتفاقيات، التي ركزت على المرأة، وحقوقها.

ـ الجندر، ومفهوم التمكين.

إذا كانت المفاهيم، التي أنتجتها الحداثة على مدى خمسة قرون قد استهلكت مساحة واسعةً جدا من الجدل، فإن مفهوم (الجندر) قد تجاوز نظراءه في عالم المفاهيم من الاهتمام، والدرس؛ وما ذاك إلا لتعدّد تعريفاته، والغموض، الذي يرافق تنظيراته الاصطلاحية من دون أن يتوصل الباحثون إلى تقديم تعريف جامع له.

لقد أخذ مصطلح (الجندر)، أو (الجنوسة) مساحةً واسعةً في تأريخ الغرب الحديث، والقديم؛ حتى إن عددا من المؤرخين، وعلماء الأنثروبولوجيا يردُّون ولادته إلى المراحل الأولى للحضارتين اليونانية، والرومانية، إلا أن بروز هذا المصطلح في الأزمنة الحديثة ترافق مع ولادة الحداثة، التي بدأت مسارها مع نهايات القرون الوسطى، ثم تطورت مع عصر النهضة، والثورة الصناعية في أوروبا. أما في الحقبة المعاصرة، فقد قطعت النقاشات حول قضية (الجندر، وحقوق المرأة) أشواطا متقدمة؛ فإلى جانب المنظمات النسوية الحقوقية، والبيئية نشأت تيارات اجتماعية، وسياسية في أوروبا لتنخرط شبكات الضغط على الحكومات، والمنظمات الدولية إلى درجة، تحولت فيها المسألة النسوية إلى قضية، لها تأثيرات جدية على نطاق عالمي، غير أن هذه التأثيرات لم تتوقف عند شعارات الدفاع عن حقوق المرأة، وإنما وصلت في كثير من الأحيان إلى إصدار تشريعات حكومية؛ أسهمت في زعزعة أنظمة القيم الأخلاقية، والاجتماعية، والدينية كقوانين إباحة اللواط، والسحاق، ما يسمونه بـ (المثلية)، وسواها.

وفي سنة 1949 صدر كتاب (الجنس الآخر) للكاتبة الفرنسية (سيمون دي بوفورا)، الكتاب الذي يُعدُّ الدستورَ المؤسِّسَ للحركة النسوية في العالم؛ وقد ذهبت فيه (سيمون دي بوفورا) إلى أن الرجل يمارس على المرأة سطوة عاطفية، وهو ما جعلها تعاني من اضطهاد عميق؛ لأنها في النهاية قبِلت بتحوّل الرجل من إنسان واقعي إلى رمز شبيه بالآلهة، و(سيمون دي بوفورا) تعتقد أن المرأة لا تولد امرأة؛ لانعدام قدر بيولوجي، أو نفسي، أو اقتصادي يقضي بتحديد شخصية المرء كأنثى في المجتمع.

وترى (سيمون دي بوفورا) أنّ تحرر المرأة رهين بمدى استطاعتها تغيير الصورة، التي ينظر بها الرجل إليها، وإلى خصائصها الجسدية، والنفسية، ومدى تحررها من الموروث الثقافي، الذي

يشكل سلبًا حيواتها اللاواعية، وهذا الدور مناط بالمرأة الكاتبة، التي تملك ناصية اللغة؛ لتبليغ المشاعر، والأحاسيس (للآخر)، الذي تمثل المرأة في عُرفه الجنس (الآخر)، فالأنثى تتحوّل إلى امرأة في ضمن واقع ذكوري متسلّط، تشكّلت شخصيته انطلاقًا من مفهوم السلطة، التي وضعت ملامحها، وحدودها السلطة الاقتصادية عبر العصور؛ وبذلك صرخت (سيمون دي بوفورا): إن الشخص لا يولد امرأة، بل يصبح امرأة. فعملت (سيمون دي بوفورا) بنتاجها الفكري، والأدبي على التساؤل عن هوية المرأة، والتأكيد أنها هوية مستلبة من صنع الرجل، وتحررها يكون بقدرتها على الخروج من أصفاد الصورة النمطية، التي صنعها المجتمع؛ وهي بهذا مهّدت للتنظير في مفهوم (الجندر).

وتشير الدراسات، والبحوث الى أن مفهوم (الجندر) استخدم أول مرة في حقل الدراسات الاجتماعية من قبل الباحثة الانجليزية (آن أوكلي)، التي ألّفت كتابا سنة 1972م اسمه: (الجنس والنوع والمجتمع)؛ حيث أعطت من خلاله المعنى الحرفيّ للجندر، وكانت (آن أوكلي) هي التي أدخلتِ المصطلح إلى عِلم الاجتماع؛ وتوضح أوكلي أنَّ كلمة (سكس Sex)؛ أي: الجنس، تشير إلى التقسيم البايولوجي بين الذكر والأنثى، في حين يشير النوع (الجندر) إلى التقسيمات الموازية، وغير المتكافئة اجتماعيًّا إلى الذكورة والأنوثة.

وكذا عند عدد من الكتّاب في سبعينيات القرن العشرين في مجال العلوم الاجتماعية السوسيولوجية؛ عبر دراسة الواقع الاجتماعي، والسياسي؛ في محاولة لتحليل الأدوار، والمسؤوليات، والمعوقات للمرأة والرجل، وعبر وصف ما يميز المرأة والرجل من سمات، وصفات إجتماعية في قبال السمات، أو الصفات البيولوجية. وساد إستعمال المصطلح عالميا في فترة الثمانينيات من القرن الماضي في المناقشات المحتدمة حول أثر سياسات التكيف الهيكلي في أوضاع المرأة.

ـ الجندر في وثائق الأمم المتحدة الدولية:

يوضح مفهوم (الجندر) الفروق بين الرجل والمرأة؛ الحاصلة من الدور الاجتماعي المناط بهما، والمنظور الثقافي، والوظيفة لكلٍّ منهما، وهذه الفروق هي نِتاج لعوامل دِينيَّة، وثقافيَّة، وسياسية، واجتماعية.

ففي عام (١٩٧٩م) عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤتمراً تحت شعار (القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة)، وخرج المؤتمرون باتفاقية، تتضمن ثلاثين مادة وردت في ستة أجزاء؛ للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وجاءت هذه الاتفاقية أول مرة بصيغة ملزمة قانونيا للدول، التي توافق عليها، إما بتصديقها، أو بالانضمام إليها، وقد بلغ عدد الدول المنظمة للاتفاقية ١٣٠ دولة إلى ما قبل مؤتمر بكين ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

وتعد هذه الاتفاقية ـ السيداو- وهو الاسم المختصر للاتفاقية، من أهم الصكوك الدولية، التي تضم مبادئ أساسية، تدعو إلى تمتع المرأة بكامل حقوقها، وقد عدت الاتفاقية أن التمييز ضد المرأة يشكل إجحافا أساسيا، وإهانة للكرامة الإنسانية، وكان من أبرز مواد اتفاقية (السيداو)، وأهمها، التي عدت تمهيدا، وخط عبور لمفهوم الجندر، وتطبيقاته فيما بعد:

ـ المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة في الميادين السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية كافة.

ـ تعديل الأنماط الاجتماعية، والثقافية؛ للقضاء على العادات القائمة على فكرة تفوق أحد الجنسين، أو على أدوار نمطية للرجل والمرأة.

ـ القضاء على أي مفهوم نمطي عن دور الرجل والمرأة على جميع مستويات التعليم، وفي جميع أشكاله، وعن طريق تشجيع التعليم المختلط، وغيره من أنواع التعليم.

ـ تمنح الدول الأطراف المرأة في الشؤون الدينية أهلية قانونية مماثلة لأهلية الرجل، ونفس فرص ممارسة تلك الأهلية.

ـ أن يكون للمرأة الحقوق أنفسها في تقرير عدد أطفالها، والفترة بين إنجاب طفل، وآخر.

ـ الحقوق، والمسؤوليات أنفسها فيما يتعلق، بالولاية، والقوامة، والوصاية على الأطفال، وتبنيهم.

ـ إبطال كل الأحكام واللوائح، التي تميز بين الرجل والمرأة في قوانينها، واستبدالها بقوانين، تلغي قوامة الرجل على المرأة، التي أقرتها الشريعة الإسلامية.

ولاتفاقية (السيداو) أهمية كبيرة، وخطيرة؛ إذ بلغ عدد الدول الموقعة عليها (١٦٠) دولة من أصل (١٨٥) دولة عضو في الأمم المتحدة، وبعدها جاءت مرحلة الثمانينيات، التي زاد

الاهتمام فيها بحقوق المرأة، حيث أصبح دورها أكثر فعالية، وأهمية في جميع القطاعات البشرية بمستوياتها كافة، وأخذ دور المرأة بالبروز، والوضوح في مراكز القيادة، وصنع القرار.

* ولمن يجهل اتفاقية ـ السيداو:

1- سيداو تقول: بأن المرأة مثل الرجل، والقرآن الكريم يقول: (وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ ۖ).

٢- سيداو تقول: لا يسمح للرجل بالتعدد، والقرآن الكريم يقول: (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ).

٣- سيداو تقول: الأولاد ينسبوا لأمهاتهم في التسمية، والقرآن الكريم يقول: (ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ).

٤- سيداو تقول: لا توجد عدة للمرأة، والقرآن الكريم يقول: (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ).

٥- سيداو تقول: الرجل لا يملك الولاية على المرأة، والأب لا يملك الولاية على بناته، والقرآن الكريم يقول: (الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ).

٦- سيداو تقول: الذكر والأنثى في الميراث واحد، والقرآن الكريم يقول: (لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ).

٧- سيداو تقول: الرجل يمكنه الزواج برجل مثله، والمرأة يمكنها الزواج من امرأة مثلها، والقرآن الكريم يقول: (أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ).

٨- سيداو: تعطي المرأة حق الاجهاض، والقرآن الكريم يقول: (وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ).

٩- سيداو: لا تُجرّم العلاقات الجنسية خارج إطار الزوجية لكلا الزوجين، والقرآن الكريم يقول: (وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا).

١٠- سيداو تقول: المرأة ترتبط بمن تشاء، وتنفصل متى تشاء، وتعود إلى الارتباط متى تشاء، والقرآن الكريم يقول: (مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ).

١١ - سيداو تقول: سن الزواج بعد الثامنة عشرة، والقرآن الكريم يقول: (وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ).

- وقد دخل مفهوم الجندر إلى المجتمعات العربية والإسلامية مع وثيقة (مؤتمر القاهرة للسكان 1994)؛ إذ إنه ذكر في (51) موضعا من هذه الوثيقة، منها ما جاء في الفقرة التاسعة عشرة من المادة الرابعة من نص الإعلان، الذي يدعو إلى تحطيم كل التفرقة الجندرية. ولم يثر المصطلح أحدا؛ لأنه ترجم بالعربية إلى (الذكر/الأنثى)؛ ومن ثم لم يُنتبه إليه.

ثم أثير مرة ثانية، ولكن بشرط واضح في (مؤتمر بكين للمرأة عام 1995)، أكبر المؤتمرات، التي عقدتها الأمم المتحدة بمشاركة ١٨٩ دولة، فضلا عن الهيئات غير الحكومية، حيث تجاوز عدد المشاركين ٥٠ ألف مشارك، وقد بلور المؤتمر كل القضايا، التي تعلقت بالمرأة في المؤتمرات السابقة، وتنطوي تحت اسم: (حقوق المرأة كجزء من حقوق الإنسان)؛ وعن طريق هذا المؤتمر تم توضيح العراقيل، التي تحول دون تحقيق أهداف المؤتمرات السابقة، والبحث في سبل حلها.

إن النسخة الإنجليزية لمؤتمر بكين الدولي المشهور ذكرت المصطلح (الجندر) (254) مرة من دون أن تعربه؛ فقد رفضت الدول الغربية تعريف الجندر بالذكر والأنثى، واستمر الصراع أياما في البحث عن المعنى الحقيقي للمصطلح؛ إذ أصرت الدول الغربية على وضع تعريف يشمل الحياة غير النمطية كسلوك اجتماعي، وتحت ضغط الدول المحافظة تم تشكيل فرق عمل لتعريفه، وخرجت لجنة التعريف بعدم تعريف المصطلح: (The Non Definition of The Term Gender).

ويتميز هذا المؤتمر من غيره من المؤتمرات الأخرى، التي اتخذتها الأمم المتحدة؛ إذ دعت فيه بكل صراحة، ووضوح إلى العديد من الأمور المخالفة للشريعة الإسلامية، بل للفطرة الإنسانية، مثل:

ـ الدعوة إلى الحرية، والمساواة ـ بمفهومهما المخالف للإسلام.

ـ القضاء التام على الفوارق بين الرجل والمرأة، التي قررتها الشرائع السماوية، واقتضتها الفطرة، وحتّمتها طبيعة المرأة، وتكوينها.

ـ الدعوة إلى فتح باب العلاقات الجنسية المحرمة شرعاً، مثل: السماح بحرية الجنس، والتنفير من الزواج المبكر، والعمل على نشر وسائل منع الحمل، والحد من خصوبة الرجال، والسماح

بالإجهاض المأمون، والتركيز على التعليم المختلط بين الجنسين، وتطويره، والتركيز على تقديم الثقافة الجنسية للجنسين في سن مبكرة، وتسخير الإعلام لتحقيق هذه الأهداف.

وقد اتخذ صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة(اليونيفيم) بعد مؤتمر بكين برنامج عمل تمكين المرأة، التي تم اتخاذها في منهاج العمل؛ عن طريق إطلاق مبادرة برنامج متابعة مابعد بكين عام 1996 بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي؛ وكان من أهدافه تعزيز الآليات المعنية بالمرأة، وترجمة منهاج عمل بكين إلى ستراتيجيات، وخطط عمل وطنية، ودعم التخطيط الجندري، وإدماج قضايا النوع الاجتماعي في التنمية الشاملة؛ لزيادة مشاركة المرأة في صنع القرار.

وفي وثائق (مؤتمر روما) الخاص بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية عام 1998، الذي يرتكز بكل وضوح على نص قانوني، مفاده : كل تفرقة، أو عقاب على أساس الجندر تشكل جريمة ضد الإنسانية، وتم في النسخة العربية استبدال كلمة Gender بكلمة Sex، ولقد اعترضت الدول العربية على هذا، وتم التغيير إلى كلمة الجندر، وبقي الأصل الإنجليزي كما هو!!

وفي (تموز/يوليو) من عام 2010 اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة تكوين وكالة جديدة للأمم المتحدة للنساء، تدعى كيان الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين، وتمكين النساء، أو اختصارا الأمم المتحدة للنساء، وقد كان قرار تكوين جسم منفصل؛ للتعامل حصريا مع نشاطات، تتعلق بالجندر بعد سنوات من تكوّنِ الأمم المتحدة لوكالات متخصصة بقضايا نوعية، وبدأت وكالة الأمم المتحدة للنساء العمل في (كانون الثاني/يناير) من عام 2011.

وهذه المؤتمرات جميعا تدعو إلى إلغاء الفروق البايولوجية، أو الاختلافات بين المرأة والرجل اجتماعيا، ووظيفيا؛ بما يعزز، ويفعّل من دور المرأة في التنمية. ولابد من القول : إن الحركة النسوية العالمية، و(الفيمينزم Feminism) قامت على مفهوم الجندر، وما ترتب عليه من مفاهيم المساواة، والعدالة، وبعدما أسست المنظمة الدولية للأمم المتحدة لجنة مركز المرأة) التي اتخذت مقولاتها، وبذلت الجهود من أجل تحقيقها. وهذه المنظمة، التي قامت بتطوير منظور (المرأة في التنمية Women in Development)؛ لتحقيق الدور الإنتاجي للمرأة؛

من خلال بث، واتخاذ برنامج الرعاية (Welfare)، ومكافحة الفقر (Poverty Elevation)، والتمكين الاقتصادي، والاجتماعي للمرأة (Empowerment). إذ طورت هذه الحركة فيما بعد مدخلا جديدا أطلقت عليه تسمية (المرأة، والتنمية Women and development)، الذي يأخذ مفهوم (الجندر والتنمية Gender and development GAD) موقعا مركزيا فيه؛ لكون هذا المفهوم، أي: (GAD x) يؤدي الى إعادة النظر في شكل العلاقات بين المرأة والرجل، وفي طرق التفكير المعتمدة، أو المتبعة في بناء مفهوم الذكورة والأنوثة؛ ولاسيما، فإن التحليل الجندري، أو التحليل على وفق النوع الاجتماعي يعني الخطوات المنهجية في تناول تأثيرات التنمية في المرأة والرجل . وهكذا أصبح (الجندر) من الأجندات الدائمة، والمهمة في أعمال المؤتمرات الدولية الخاصة بالمرأة.

ـ أهم بنود الاتفاقيات، التي ركّزت على المرأة، وحقوقها:

أولا: ميثاق الأمم المتحدة ١٩٤٥م (اتفاقية المساواة أمام القانون).

وهي أول معاهدة دولية، تشير في عبارات محدودة بوضوح إلى تساوي النساء والرجال في الحقوق، ونصّت هذه الاتفاقيات على ما يأتي:

1. المساواة، وعدم التمييز على أساس الجنس.
2. وضع المرأة في الدستور.
3. عدم التمييز ضد المرأة في قانون العقوبات.
4. الحق في السفر إلى الخارج.
5. الحقوق السياسية للمرأة.
6. المرأة، وقانون العمل.

ثانيا: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ضمّن الإعلان حقوق الإنسان عامة، وحقوق المرأة خاصة، ودعا إلى ضرورة تدخل القانون؛ للحفاظ على هذه الحقوق؛ لأنه إذا أهملت، فسوف يتعرض إلى أعمال همجية تؤدي إلى الإيذاء؛ لذا اعترف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بحق النساء، وحمايته على أساس من العدل، والحرية، والسلام، كما نادى إلى:

1. جميع البشر أحرار متساوون في الكرامة، والحقوق.
2. أهمية اتخاذ كافة الإجراءات من قبل جميع الدول؛ لضمان احترام حقوق الإنسان، وحرياته.
3. حرية التنقل، والسفر.
4. حرية التمتع بجنسية ما، وألّا يحرم منها.
5. حق التمتع بكافة الحقوق، والحريات من دون تمييز؛ بسبب الجنس، أو اللون، أو الدين، أو اللغة، أو العنصرن أو الرأي السياسي، أو غيره، ومن دون تفرقة، أو تمييز بين الرجال والنساء.
6. لكل إنسان الحق في أن يتغير في شخصيته القانونية.
7. حق الزواج، و ألا يبرم العقد إلا برضا الطرفين.
8. لكل فرد الحق في الحياة، والحرية، ولا يجب أن يعرض أي شخص للتعذيب، أو العقوبات، أو المعاملات القاسية.
9. حرية التفكير، والتعبير عن الرأي.

ثالثا: الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة/ (سيداو).

اعتمدت هذه الاتفاقية في 1978/12/18م، ودخلت حيز التنفيذ؛ إذ تبين في خلال مسيرة حقوق الإنسان أنه لا يزال هناك تمييز واسع النطاق ضد المرأة، وأن هناك كثيرًا من الممارسات المجحفة بحقها؛ مما يؤدي إلى إعاقة اجتماعية، واقتصادية لأسرتها؛ مما ينعكس سلبا على مجتمعها، ويزيد من صعوبة التنمية، والازدهار.

ومن هذا المنطق دعت الاتفاقية الدولية (سيداو) إلى المساواة الحقيقية بين الرجل والمرأة في الميادين كافة، والإسراع إلى اتخاذ كافة الخطوات؛ من أجل تعديل أنماط السلوك الاجتماعية، والثقافية الخاصة بالمرأة، التي جعلت من التمييز عرفا متوارثا عبر الأجيال.

وترتكز الاتفاقية على مبدأ المساواة المطلقة، والتماثل التام بين المرأة والرجل في التشريع، وفي المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وفي التعليم، والعمل، والميراث، والأنشطة الترويحية، والرياضية، وفي الحريات العامة، وفي قوانين منح الجنسية، وفي الحق في اختيار محل السكن، والإقامة، وفي الأهلية القانونية.

وتعدُّ المادة الثانية من أخطر مواد الاتفاقية؛ لأن فيها وصفًا للإجراءات القانونية المطلوبة من الدول الأطراف أن تتعهد بالقيام بها؛ للقضاء على التمييز ضد المرأة، وتشمل سبعة بنود، من أهمها:

ـ إبطال كل الأحكام، واللوائح، التي تميز بين الرجل والمرأة في قوانينها، واستبدالها بقوانين، تلغي (قوامة الرجل على المرأة)، التي أقرتها الشريعة الإسلامية.

رابعا: المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (مؤتمر بيجن١٩٩٥م).

ومن أهم أهداف هذا المؤتمر إيجاد آليات؛ لتحقيق أهداف الستراتيجيات، التي لم تتحقق بسبب العراقيل، التي حالت دون تمكين المرأة؛ ومن ثم ركز المؤتمر في منهجية العمل مع القطاعين الرسمي، والشعبي، والتنسيق بينهما في وضع خطط للعمل، ترتكز على الأولويات، التي تسهم في تمكين المرأة، وتحقيق المساواة الإيجابية بينهما، وبين الرجل، وتحسين أوضاع النساء في العالم، وتعزيز الحقوق الإنسانية للمرأة؛ فأتاح المؤتمر الفرصة لجميع الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والأفراد لاستعراض جهودهم، وتحديد التزامهم بموضوع المؤتمر الأساسي، وهو: (العمل من أجل المساواة، والتنمية، والسلم).

* الجندر، ومفهوم التمكين:

* ما علاقة (الجندر) بـ (تمكين المرأة)، و(مساواتها مع الرجل)؟

إن دراسة جذور المصطلحات، وتحديد مفاهيمها ليس ترفًا ثقافيًّا؛ إنما تترتب عليها فائدة عملية، وعلمية على معرفته، ومنها إزالة اللبس الحاصل من اتخاذ مصطلحات، وأفكار، لا تشبهنا، ونحن إذ نكرر مصطلحات الآخر، ونرددها؛ داعين إلى تطبيق مفاهيمها من دون تمحيص، أو معرفة بالجذور الثقافية، والاجتماعية، والبيئة السياسية، التي أنشأت مصطلحًا ما، وحددت مفاهيمه، وتكونُ وظيفتنا استخدامه على وفق المعنى المتبادر لنا؛ بناء على العرف في استعماله؛ فإننا نوقع أنفسنا بمأزق من جهتين:

الأولى: أننا ننتزع شتلة الآخر من تربتها؛ لنزرعها في غير بيئتها، متوهمين أنها ستؤتي أكلها.

والثانية: أننا بالشعارات، والمصطلحات الفاقعة نلزم أنفسنا أمام الرأي العام بما لا ندركُ معناه عندهم، ولا نستطيعه كما يريدونه.

وتعد حرب المصطلحات من أقوى الحروب في معركة الأفكار؛ إذ تُستخدم مصطلحات براقة في تلك الحروب؛ مما يضفي على الأطروحات مسحة علمية؛ فينبهر البعض بهذه المصطلحات من دون أن يدركوا كنهها، ومن هذه المصطلحات: (الحرية)، و (الديمقراطية)، و (تحرير المرأة)، و (حقوق الإنسان)، وكذلك مصطلح (تمكين المرأة)؛ فعندما يعترض بعض المثقفين على مصطلح (تمكين المرأة)؛ على أنه مصطلح غربي، له تبعاته في المساواة الكلية بين الجنسين، عندئذ ينبري لهم دعاة مساواة المرأة بالرجل، و (تمكين المرأة)، فيدعون أن المقصود به هو الأخذ بيد المرأة؛ لتتمكن من أخذ فرصها في الحياة، والعمل على ترقيتها، والوصول إلى أقصى عدالة، وإنصاف ممكنين بين النساء، والرجال.

ومصطلح (تمكين المرأة) خرج من عباءة هيأة الأمم المتحدة، ومن بيئة، تتناسب بالضرورة مع معاني هذا المصطلح، والصيحات المنادية لتطبيقه، وإذا ما رجعنا إلى مصطلح (التمكين) المُترجم عن وثيقة الأمم المتحدة بالإنجليزية، وجدناه (Women Empowerment)، و (Empowerment) تعني استقواء، في حين أن المرادف لكلمة (تمكين) في اللغة الإنجليزية هو كلمة (Enabling).

واستقواء المرأة (Women Empowerment) يعني: تقوية المرأة؛ لتتغلب على الرجل في الصراع، الذي يحكم العلاقة بينهما، على وفق طبيعة العلاقة بين الجنسين في الثقافة الغربية، التي أفرزت ذلك المصطلح، ويتماشى هذا التفسير مع (الحركة النسوية الراديكالية)، التي اتخذت مبدأ الصراع بين الجنسين ـ الإناث، والذكور- انطلاقًا من دعوى أن العداء، والصراع هما أصل العلاقة بينهما، ودعت إلى ثورة على الدين، وعلى اللغة، والثقافة، والتأريخ، والعادات، والتقاليد، والأعراف بإعمامٍ، وإطلاقٍ، وسعت إلى عالمٍ تتمحور فيه الأُنثى حول ذاتها، مستقلة استقلالا كاملا عن عالم الرجال.

وترجع جذور مفهوم (التمكين) إلى ستينيات القرن الماضي؛ إذ ارتبط بالحركات الاجتماعية، المطالبة بالحقوق المدنية، والاجتماعية للمواطنين، وبعدها استُخدم بمعان عدة، ومجالات مختلفة، كالاقتصاد، والعمل الاجتماعي، والسياسي.

وقد تشعّب المفهوم ليطال التعبير عن عملية فردية، يكون المرء فيها مسؤولًا عن نفسه، ومسيطرًا على حياته، ووضعه، ويعد التمكين عملية سياسية؛ لمنح المجموعات المهشمة حقوقهم، وتوفير العدالة الاجتماعية لهم.

ثم عاد مصطلح (التمكين) للظهور بقوة في التسعينيات؛ عقب إعلان مؤتمر القاهرة للسكان، والتنمية في 1994م، ثم في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين 1995م؛ حيث دعا المؤتمر إلى إزالة العقبات، التي تعطل تمكين المرأة في الجانب الاقتصادي؛ وذلك لتتمكن من ممارسة دورها الاقتصادي، وتتفاعل مع السياسات الاقتصادية، وبعدها طار المصطلح في الأُفق، واستخدمته المؤسسات الدولية، والبنك الدولي في لغتهم، وخطاباتهم، وتعالت الأصوات مطالبةً بـ (تمكين المرأة) في نواحي الحياة؛ للنهوض بالمجتمع، وتنميته، وعلى النحو الآتي:

* مؤتمر بكين للمرأة 1995م : وههنا قولٌ لا مناص منه؛ فهو قطب الرَّحى الذي ندور حوله؛ إنَّ مصطلح (تمكين المرأة) مستمد من ثقافة (الجندر) الكلمة المستخدمة أكثر من مائتي مرة في وثيقة مؤتمر بكين للمرأة 1995م، وقد بدأ الجدل بشأن هذا المفهوم منذ أواخر السبعينيات، وهو مفهوم منبثق من عمق الحداثة الأوروبية، والأميركية.

ومن فكر/ثقافة الجندر وُلِدَ مصطلح (تمكين المرأة)، الذي بدأنا بالقول إن ترجمته الحرفية (استقواء)؛ فتمكين المرأة على وفق الأجندة السابقة لا يكون من خلال السعي إلى تزويدها بالكفاية اللازمة، وتوفير الفرص الحقيقية لها؛ لتحقق ما تصبو إليه من تقدم علمي، ومهني، يخدم دورها الأسري، والاجتماعي، والذاتي من دون تعارض مع تشريعات دينها، وثقافة مجتمعها، وحضارتها، بل من خلال تطبيق التحاصص النسبي، الذي يجعلها مساوية للرجل بكل شيء، بل يجردها من انتمائها الجنسي، وميولها الفطرية؛ لتكون أقوى وجوديًّا.

وقد اعتمد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونفيم) بعد مؤتمر بكين برنامج عمل (تمكين المرأة)؛ عن طريق إطلاق مبادرة برنامج متابعة ما بعد بكين عام 1996م؛ بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، وكان من أهادفه تعزيز الآليات المعنية بالمرأة، وترجمة منهاج عمل بكين إلى ستراتيجيات، وخطط عمل وطنية، ودعم التخطيط الجندري، وإدماج قضايا النوع الاجتماعي في التنمية الشاملة؛ لزيادة مشاركة المرأة في صنع القرار؛ وتأسيسا على ما تقدم

ارتكز مفهوم (الجندر)، أو (النوع الاجتماعي) ـ الترجمة العربية للمصطلح ـ على مفهوم التمكين (Mednt Impower) ـ أي: باستبدال مفهوم القوة (Power)، ومعناه: (القوة لإنجاز شيء ما) - دلالة على دور المرأة المتعلمة اجتماعيا، وصحيا؛ فهما الأساس في التمكين؛ لما يوجد من مناخ مناسب للتنمية الفعالة في المجتمع، وبما يحقق النوع الاجتماعي فقط من علاقة متوازنة بين المرأة، والرجل.

ويعني مفهوم التمكين تمكينَ المرأة أولا؛ عن طريق إيجاد الظروف، التي تساعد المرأة، والرجل على السواء أن يوجها احتياجاتهما اليومية، والمستقبلية؛ عبر توفير الآليات، والوسائل الثقافية، والتعليمية، والمادية، التي تسمح للمرأة، والرجل معا المشاركة في اتخاذ القرارات، والتحكم بمواردهما في الحياة، وتسهيل الإجراءات لهما؛ ليُسْهِمَا في مسيرة التغيير بشكل فعّال في حياتهما الشخصية، وحياة الآخرين؛ من خلال الوصول الى الموارد، والتدريب، واتخاذ القرارات، ومعرفة القدرة على الوعي بالمشاركة الفعّالة في المجتمع.

أي: (بتقوية المرأة) عبر (مساواتها مع الرجل في (النفوذ)، و(الأدوار)، و(الفرص)، و(تحقيق نهوضها)؛ عبر إقرار القوانين، التي تضمن هذه المساواة إلى جانب خطوات التوعية، والتربية، والتركيز في المناهج التعليمية، والإعلام؛ لنشر ثقافة (المساواة، والتمكين)!!!

وقال دعاة (تمكين المرأة): (هذه (المساواة)، التي انعكست بأوضح صورة في تعاليم الإسلام، التي تمثلت في سيرة الرسول الكريم، الذي كان مثالا على إقرار المساواة بين المرأة، والرجل، وعدم التمييز بينهما. في قبال تلك العادات، والتقاليد، والأعراف، التي شوهت صورة المرأة، وانتقصت من حقوقها، ودورها الإجتماعي لحساب ذكورية المجتمع، مهما تباينت الأديان) ولا شك في أن الكلام ليس على إطلاقه، بل إن الإسلام ساوى بين الرجل، والمرأة في: (الإنسانية، وتكافؤ الرجل مع المرأة في ملكة الهداية، وأهلية المرأة للتعليم، وكرامة المرأة، وتحميل المرأة الأمانة الإلهية، وأهل المرأة للكمالات، وأهلية المرأة للتملك)، وأن تعدد الأدوار لا يعبر عن التمايز الإنساني، مع الحفاظ على التفاوت التكويني بين الرجل، والمرأة.

(والكلام ما زال لدعاة تمكين المرأة) إلى جانب العقلية، أو الذهنية، التي يشوبها التزمت الديني، أو الطائفي، والمجتمعي المنطلقة من التمسك بتلك الأعراف، والعادات، والتقاليد؛ إذ

يغدو الرجل فيها كليّ السلطة، أي: هو القاضي، والمقرر، والأمر، والناهي، الذي يجعل من المرأة مطوقة بالأساطير، والصور، والعقائد الجامدة، والتعريفات، والقوانين، والقيود، والخوف، مضلّلة بالاعتقاد بالنظريات، المنسوجة حولها، التي تؤيد تبعيتها، وتمنعها من معرفة ما هي محرومة منه؛ مما تحول دون تعلم المرأة؛ ومن ثم تمكينها في المجتمع، وهو ما يجب إلغاؤه، أو الحد منه، وتخطيه نحو مفهوم التمكين، الذي يؤكد اعتزاز المرأة بكونها أنثى، وامرأة جديرة، ومتعلمة، ومنتجة، ومنجبة، لكن من دون أن يتحول الزواج، والإنجاب إلى غاية بحد ذاتها، بل خطوة نحو تحقيق اكتمال المرأة، وتمكنها من القيام بأدوارها المختلفة في مجتمعها؛ بما يحقق لها من دور ريادي في المجتمع، ولاسيما فيما يتعلق بتقدمه، وتنميته؛ الأمر الذي يؤشر بشكل جلي مديات الارتباط بين (التنمية)، و(التمكين) بمفهوم (الجندر، أو النوع الاجتماعي)؛ فمن خلال التنمية تتوافر للمرأة، والرجل الفرص المتساوية، والمتكافئة في مجالات الحياة؛ وعن طريق (التمكين) تتحقق للمرأة، والرجل المشاركة في اتخاذ القرارات في إدارة حياتهما على قدر متساوٍ، وفي الوقت نفسه، فإن تمكين المرأة يعني تمكين الأسرة، وتطويرها، وانعكاساته على تقدم المجتمع.

#الحركات النسوية الدولية، ودواعي ظهور فكرة (تمكين المرأة).

حددت الحركات النسوية الدولية مجموعة من العوامل الدينية، والثقافية، التي رأت فيها عداء للنساء، أو تقليلا من مكانتها، مثل: الهيكل الهرمي للأسرة، الذي يكون فيه الرجل هو المسؤول عنها، وكذلك الأصولية الدينية، التي تحبذ العنف أمام المرأة ـ بحسب دعواهم ـ مما يضعها في فئة المستضعفة؛ ولهذا عقد مؤتمر في نيروبي، وفي عقد التسعينيات حل مصطلح: (تمكين النساء) محل أغلب المصطلحات السابقة عليه في أدبيات التنمية، وهذه المرة كان متأثرًا بالفكر الغربي، ونظرته إلى لمرأة؛ ولهذا ذهب بعضهم إلى أن بداية ظهور مفهوم (التمكين) ترجع إلى منتصف السبعينيات، أما الثمانينيات، والتسعينيات، فقد شهدت تطوراته، وتحديد خصائصه، وأدواته.

#أدوات المنظَّمات النسوية الدولية في الوصول إلى (تمكين المرأة):

في أثناء عقد الثمانينيات ظهرت انتقادات الحركات النسوية للستراتيجيات التنموية، التي فشلت في تحقيق أي تقدم ملحوظ في تحسين مكانة النساء؛ ولهذا تأصَّلت الفكرة عمليًّا عام 1985م من خلال لقاء مجموعة DAWN وهي الاسم المختصر لـ (التنمية البديلة بمشاركة المرأة من أجل عهد جديد)، وحددوا لهم أربعة أهداف رئيسة، وهي:

- تحليل تبعية النساء.
- محو جميع الأشكال البنائية للتمييز على المرأة.
- تحقيق المساواة السياسية، وحرية الاختيار.
- اتخاذ التدابير، والإجراءات؛ لمنع عنف الرجال على النساء، واتخذت مجموعة من الإجراءات القانونية الدولية؛ للضغط على الدول، التي يرون فيها زيادة سيطرة الرجال على النساء، ومن بينها بلا شك دول العالم الإسلامي؛ وذلك لسوء فهمهم لعلاقة الرجل بالمرآة في الإسلام.

والمتابع لما يطرحه خطاب التمكين، يلحظ أنه يدور في فلك حزمة من العناصر، تتمركز حول الحديث عن مظلومية المرأة، والهيمنة الأبوية الذكورية، والتمكين السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي للمرأة؛ حتى تتخلص من الرجل، الذي يمارس ضدها – على وفق الفكر النسوي الراديكاليkRadical Feminism فالراديكالية تعني: النهج، الذي تتبعه الأحزاب السياسية؛ لتحقيق الإصلاح الشامل الجذري للمجتمع، ولها صفة التقدمية؛ فهي تهتم بجوانب المجتمع، ومشاكله بشكل شامل في المجالات السياسية، والاقتصادية، والفكرية، والاجتماعية، والدستورية، وما إلى ذلك؛ بهدف تحقيق تغير جذري، ينقله من حالة التراجع، والتخلف إلى حالة التقدم، وفي الوقت الحالي يتم إطلاق مصطلح الراديكالية على الأحزاب ، والحركات ، والجماعات التي تتميز بالتطرف، والتشدد في أسسها، ومبادئها - كل أنواع العنف، الذي يتسع ليشمل قوامة الزوج في الأسرة، وما يترتب عليها من ممارسات، وإجراءات، مثل: استئذان الزوجة لزوجها عند الخروج، أو السفر، وولاية الأب على ابنته في الزواج، والحفاظ على شرف الفتاة، والمرأة، وعفتها، وحق الزوج في التعدد، وفي طلب المعاشرة الزوجية من زوجته، ووجوب طاعة الزوجة له، واختصاص الرجل بالإنفاق على الأسرة، وفي المقابل اختصاص المرأة بمهام الأمومة، من حمل، وإرضاع، ورعاية... إلخ.

فالهدف الأساسي للمفاهيم الجندرية، وهو تمكين المرأة، ويعني تمكين المرأة في صراعها مع الرجل، ولا يعني إصلاح وضع المرأة، وهي دعوة إلى التمرد على الأدوار الطبيعية لكل من الرجل، والمرأة داخل الأسرة الطبيعية، والمصطلح يتمحور حول المرأة الشابة الفرد، وليست المرأة، التي هي نواة الأسرة؛ لذا، فإن المرأة العاملة هي المرأة المعتبرة، أما ربة الأسرة؛ فينظر إليها بوصفها متخلفة، وخارج السياق الدولي الجديد؛ لأنها لا تمارس عملا مدفوع الأجر؛ ولأنها ربطت نفسها بالزوج، والأولاد، والأسرة. فإن (تمكين المرأة) على وفق أجندة (الجندر)، واتفاقيات الأمم المتحدة لا يتم من خلال إعطائها الكفاءة اللازمة، وتوفير الفرص الحقيقية؛ لتحقيق ما تطمح إليه من تقدم علمي، ومهني، يخدم دورها الأسري، والاجتماعي، (ولكن) نجده يتم هنا من خلال تطبيق (الحصص النسبية) تحت شعار النصف بالنصف 50/50 أي: نصف للرجل، ونصف للمرأة في جميع مجالات العمل؛ وبهذا يكون العد الإحصائي هو الهم الشاغل لهم، ويبدأون في محاسبة كل مجتمع، وانتقاده؛لأنها مؤشر إلى الأمن التنموي للمرأة في سياق الأسرة، والمجتمع.

وفَرْضُ هذا المصطلح في جميع المجتمعات لا يتأتّى إلا بانتشار مفهوم مساواة الجندر في العالم بأسره، وتجاوز كل من الدين، والقيم، والمعتقدات، التي تتحكم في حياة الملايين من الرجال، والنساء .

وقد رصدت الأمم المتحدة في تقاريرها أن المانع الرئيس من التطبيق الكامل لمفهوم تمكين المرأة، هو تمسك الشعوب بالدين، فعدّته عائقًا؛ وللتغلب على هذا العائق، صدرت التوصية في مؤتمر بكين، الذي عقد في مارس 2005، بالوصول إلى الشعوب؛ عن طريق المنظمات الإسلامية، وأن يكون الخطاب في المرحلة القادمة خطابًا إسلاميًا؛ بمعنى: أن تكون المنظمات الإسلامية هي الواجهة، التي يتم من خلالها تقديم كل المضامين، التي حوتها المواثيق الدولية، ولكن في إطار إسلامي؛ حتى لا تلقى المعارضة من الشعوب المتدينة.

إن المقصود بمصطلح (استقواء المرأة) عند واضعيه، هو ما نصت عليه (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة)، التي تُعرف اختصارا بـ (اتفاقية سيداوCEDAW)، التي صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة1979م، التي ترتكز على مبدأ المساواة

المطلقة، والتماثل التام بين المرأة، والرجل في التشريع، وفي المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وفي التعليم، والعمل، والحقوق القانونية، وكافة الأنشطة؛ فقد ورد في المادة (1) من (اتفاقية سيداوCEDAW): لأغراض هذه الاتفاقية يعني مصطلح (التمييز ضد المرأة)، أي: تفرقة، أو استبعاد، أو تقييد يتم على أساس الجنس، ويكون من آثاره، أو أغراضه، توهين، أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان، والحريات الأساسية في الميادين السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والمدنية، أو في أي ميدان آخر، أو توهين، أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق، أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية، وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل)؛ فالهدف ـ إذن ـ هو استقواء المرأة؛ ومن ثم القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة ـ كما زعموا ـ وتمكين المرأة على رأيهم من التساوي مع الرجل في مختلف جوانب الحياة؛ فلذلك ركزوا على استقواء المرأة في الجوانب السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والقانونية.

فمصطلح (استقواء المرأة) مصطلحٌ تغريبيٌ؛ يهدف إلى تدمير البقية الباقية من مصادر قوة المجتمع؛ ولا سيما الأسرة. وهذا المصطلح، الذي يُروّج له بالشعارات البراقة، والعبارات الخدَّاعة، هدفه الحقيقي تخريب منظومة الأسرة، تحت مسميات زائفةٍ، ومسمومة، مثل: (تحكم المرأة التام في نفسها، وجسدها، وخصوبتها، الذي لن يتحقق إلا من خلال تعديل منظومة القوانين؛ بحيث يصبح من حقها أن تخرج، وتعمل، وتسافر من دون الحصول على إذن الزوج، أو تتزوج من تشاء من دون إذن وليها، وتتحكم في العلاقة الجنسية مع الشريك تحكماً كاملاً، وتتحكم في قرار الحمل، والإنجاب تحكما كاملا، وتحصل على الخدمات الإنجابية كاملة، بصرف النظر عن عمرها، أو حالتها الزوجية: (المعلومات الجنسية ـ وسائل منع الحمل ـ الإجهاض قانوني)، وتقتسم السلطة، والمسؤوليات مع الرجل داخل الأسرة: (إلغاء القوامة، وإلزام المرأة بالإنفاق على الأسرة مناصفةً مع الرجل، وإلزام الرجل برعاية الأطفال، والأعمال المنزلية مناصفةً مع المرأة)، ويُدفع بها دفعا إلى المواقع القيادية؛ عن طريق ما يُسمَّى (الكوتا)، وتُمكَّن من الموارد الاقتصادية؛ فتستقل عن الرجل، وتستغني عنه تماما،

وإذا كانت تحت سن الثامنة عشر يُمنع زواجها زواجا شرعيا، ويسمح لها بممارسة العلاقات الجنسية المحمية من دون زواج)!!!

فهناك من يرى ـ وهي (نائلة كبير) ـ أنّ تمكين المرأة يكون من خلال التغيير في العلاقات، التي تربط الرجل، والمرأة معا؛ بحيث يُصبح الرجال أقل سيطرةً على حياة النساء، وتُصبح المرأة أقدر على السيطرة على حياتها، أي: (بتقوية المرأة)؛ وصولا إلى (استقوائها)؛ عبر (مساواتها) مع الرجل في (النفوذ)، و(الأدوار)، و(الفرص)، و(تحقيق نهوضها)؛ عبر إقرار القوانين، التي تضمن هذه المساواة؛ من خلال تطبيق التحاصص النسبي، الذي يجعلها مساوية للرجل بكل شيء، بل يجردها من انتمائها الجنسي، وميولها الفطرية؛ لتكون أقوى وجوديًّا، وتحويل علاقة المرأة بالرجل علاقة صراع، بدل (المودة، والرحمة، والتغافل، واحترام الآخر)؛ لأن مصطلح (تمكين المرأة) وُلِدَ من فكر/ثقافة الجندر؛ فهو الوجه الاجتماعي الثقافي للانتماء الجنسي؛ ومن خلاله تأتي الدعوة إلى رفض التمييز، والفروق البايولوجية، والتأريخية، والاجتماعية بين الذكر، والأنثى عند إناطة الأدوار بهما، على مبدأ أنه (لا يولد الإنسان امرأة، إنما يُصبح كذلك)، كما تقول الفيلسوفة الوجودية (سيمون ديبو فواغ) في كتابها (الجنس الثاني)؛ فهو دعوى حقيقية إلى التجريد الجنسي، واتباع الرغبات، والميول، والتحلل من الالتزام الفرداني، وتحقيق الذات، وإن كانت النتيجة أسرة مكونة من جنسين متشابهين، أو كانت النتيجة التخلص من كل الروابط الأسرية، فلا ضير أيضًا؛ فهو ـ أي: التمكين على وفق رؤية الجندر ـ تنزيل عملي لفلسفة النوع الاجتماعي، وهذه التسمية، فضلا عن هذه الأفكار تأتي مضادة لمنظومتنا القيمية، والفكرية.

إذن، لا بد من ترشيد الفوضى الاجتماعية، والنهوض بالمجتمع المتشظّي، ولا بد ـ أيضا ـ من أن يكون المنطلق هو تأهيل المرأة علميًّا، وفكريًّا، وتعليميًّا، فإذا ما جدّدنا وعيَها، وبقي مرتبطًا بهويتها؛ فإنها تصبحُ قادرة على طَرْقِ كلِ أبواب التمكين الأخرى سواء أكانت اقتصادية، أو سياسية، أو اجتماعية، وبكل ثقة، ومسؤولية.

إن (تأهيل) المرأة البنَّاء يكونُ مُتَاحًا أكثر؛ كلّما كانت المرأة متعلمة، وذات مهارات إنتاجية، ولديها رأس مال، وثقة في نفسها؛ ومن ثم، فهي تستطيع أن تتقدَّم على أساس من المهارات،

والإمكانيات، والقدرات لديها؛ لذا فهي تنهَضُ بِنَفْسها، وأسرتها، ومجتمعها على عكس النظرة الغربية، التي تجعل (الأنا)، وتحقيق الذات هي الأساس في (تمكين) المرأة؛ لتعتمد على نفسها بعيدًا عن الرجل، وإزاحته من طريقها؛ إذا كان يمثل عائقًا لها، بل تغيير مفاهيم دينية، وثقافية تراها الحركات النسوية عائقًا أمام (تمكين) المرأة.

فتأهيل المرأة متعلق بتملّك الآليّات، وهي: التعليم، والصحة، والمشاركة السياسية، والحق في الوصول إلى الثروة و و.. الخ، ولا يقتصر على زجها في الميادين كافة من دون تأهيلها فكريا، ونفسيا، وأخلاقيا، ودينيا، وتعريف المجتمع بأدوارها الرئيسة؛ برؤى واضحة، واعية، مسؤولة عن إحياء المجتمع؛ بما تمتلكه المرأة من إمكانات، يتم تأهيلها، وتوجيهها بشكل واعٍ، وبث روح العطاء؛ ومساواتها مع الرجل في: (الإنسانية، وتكافؤ الرجل مع المرأة في ملكة الهداية، وأهلية المرأة للتعليم، وكرامة المرأة، وتحميل المرأة الأمانة الإلهية، وأهل المرأة للكمالات، وأهلية المرأة للتملك) ـ مثلما أرادت لها السماء ـ مع تعدد أدوارها في الحياة، التي لا تعبر عن التمايز الإنساني، مع الحفاظ على التفاوت التكويني بين الرجل، والمرأة، وبعيدا عن تأكيد الجوانب المادية/ الجسدية لها، فحسب، وإغراقها في ثقافة تسليعية استهلاكية، أو استنزاف طاقاتها الخلّاقة؛ بسبب عدم مراعاة تكوينها الجسدي، والنفسي، أو تحويلها إلى سلعة رخيصة، يراهن على تهتكها (المرضى النفسيون من دعاة التمكين).

أو أننا نقوم باستيراد تجارب البلدان الغربية، التي عانت فيها المرأة الإهمال، والامتهان، والاستغلال الجسدي، والنفسي، فكانت دعوات التمكين (ردّات فعل قاسية)، غير متزنة، جعلت المعيار انسلاخ المرأة من أنوثتها، وأدوارها في الحياة على وفق ما دعت إليه (الحركة النسوية الراديكالية) هناك، التي اتخذت مبدأ الصراع بين الجنسين ـ الإناث، والذكور- انطلاقًا من دعوى أن العداء، والصراع هما أصل العلاقة بينهما، ودعت إلى ثورة على الدين، وعلى اللغة، والثقافة، والتأريخ، والعادات، والتقاليد، والأعراف بإعمامٍ، وإطلاقٍ، وسعت إلى عالمٍ تتمحور فيه الأُنثى حول ذاتها، مستقلة استقلالا كاملا عن عالم الرجال، فضلا عن أنها سقطت في مستنقع إذلال المرأة، وهدر كرامتها، ولم تستطع التخلص من العادات، والتقاليد (الغربية)، التي تُفقِد المرأة شخصيتَها، فهي رخيصة هناك كالتراب، مبذولة كالهواء، وهذا أول

ظلم أتاها من مجتمعها، وما زالت هذه الدعوات تتمثلها بأريحية كبيرة، ولم تصرح بالثورة عليها، كما فعلت مع ما رأته تحجيما للمرأة، ودورِها في الحياة، وشكلا من أشكال تسلط (الذكور)، ومنه أن المرأة في (الغرب) لا تحتفاظ باسمها على الرغم من كل الدعاوى المدنية، التي دعت إلى تحرير المرأة، وإعطائها حقوقَها، وتمكينِها؛ فإنّ المرأة ما زالت تفتقد أهم حقوقها عند الزواج؛ إذ إنها تفقد اسمها، وشخصيتها، فقد رجعوا بهذه العادة إلى القرون الوسطى، التي تعد المرأة ملكا للرجل بعد الزواج، ولا حقّ لها بالاحتفاظ باسمها الأصلي.

في حين أن الإسلام ساوى بين المرأة المتزوجة، وغيرها؛ فالمرأة في الإسلام تبقى على اسمها، وشخصيتها، وتابعيتها، فضلا عن أن المرأة المتزوجة في الإسلام لها شخصيتها الكاملة، وثروتها الخاصة المستقلة عن زوجها، وثروته، ولا يجوز للزوج أن يأخذ شيئا من مالها، وأبى ـ أي: الإسلام ـ ويأبى أن يأخذ الزوج شيئا من مال زوجته من دون رضاها، وقد ترك الاسلام التعاون بين الزوجين قائما على أساس الرغبة بينهما، والسعي إلى إسعاد الأسرة، التي يكونانِها، بل إن الشريعة الإسلامية صرّحت بأهلية المرأة؛ لتحمل الأزمات، وإجراء مختلف العقود من بيع، وشراء، وهبة، ووصية، وما إلى ذلك.

إن (تمكين المرأة) عبر (كلمة المساواة) على إطلاقها، وما يراد لها من الشمول، والإعمام أمرٌ لا يمكن أن يُطبّق، وهو أمر يتنافى مع الطبيعة، والفطرة، وهو إخراج المرأة عن طبيعتها، وفطرتها، وتكليفُها بما لا تُطيق، وما لم تُخلقْ له، وهو حقيقة الظلم لها، والتفريط في شأنها، والاعتداء على حقها الطبيعي؛ فإن المساواة الصحيحة يجب أن تكون فيما يصح، ويمكن على وفق اقتضاء الخلقة، والطبيعة، والفطرة، أما المساواة التحميلية، وبالاكراه، فهو ظلمٌ، وتعدٍ، وتضييعٌ للحقوق، لا محافظةٌ عليها، أو رفقٌ بها؛ فمساواتها بالرجل تجنٍ عليها؛ لأنها من الناحية العضوية الفسلجية تختلف عن الرجل في خواص، وصفات نفسية، وهذه الاختلافات ليست ناتجة عن عوامل جغرافية، أو تأريخية، أو اجتماعية، بل إنها نُقِشَت فيها في أصل الخلقة، فمثلا: لو أخذنا موضوع الحمل، والولادة، أو الرضاعة، أو الحيض، أو ما شابه؛ فإن ذلك من صفات، تخص المرأة، فإنه لا يمكن لأي رجل أن يمتلكها، أو يتحلى بها، ولا يمكن للغرب، ولا لعلومه أن يفرضها على الرجل؛ حتى يكون ـ بحسب شعاراتهم ـ مساويا للمرأة،

أو العكس؛ وبهذا يتبين أن المرأة، والرجل كوكبان يدوران في مدارين مختلفين؛ فيجب ألا يخرجا عن مداريهما: (لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ ۚ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ). ومن الواضح أن كل عمل لتغيير الطبيعة، أو الفطرة لا بد من أن يؤدي إلى عوارض مَرَضِية؛ وهذا ما نشاهده في العالم الغربي القائم حاليا، وكيف تدهورت الأخلاق، وتحطمت الطبائع، وساد الهرج، والمرج، والانفلات عن قاعدة الخلق، وأساس الطبيعة. والله ـ سبحانه وتعالى ـ خلق لكلّ من الجنسين أعمالَه، وواجباتِه في ضمن طاقته، وحدود استطاعته.

إن إعمام المفهوم الغربي لـ (تمكين المرأة)، فيه ظلمٌ لها، وللرجال، وللأسرة، والمجتمع في الوقت نفسه؛ لأنه يريد اقتلاعها من جذورها الإنسانية، الفطرية، ومن عضويتها الفعالة في الأسرة، والمجتمع؛ عن طريق مطالبتها برفض أي سلطة للرجال عليها، أو حتى أي تعامل بناء معه، وهو ما يطلقون عليه في الغرب (تحدي الأيديولوجية الذكورية) في كل مراحلها، والمطالبة بالمساواة التامَّة في كل شيء، حتى وإن تعارض ذلك مع التشريعات الدينية، مع تحويل العلاقة بين الجنسين إلى صراع بدلا من التعاون.

فمصطلح (التمكين) على وفق الرؤية الغربية يفهم منه أنه يتطلب إزاحة الرجل، واقتلاع المرأة من دينها، وأسرتها والعمل على استقلالها، حتى في السلوكيات الشاذة المرفوضة شرعًا، وإنسانيا، مثل: حريتها في ممارسة الجنس الآمن، والإجهاض، وإقامة علاقات جنسية مع من تشاء من دون الرجوع إلى أسرتها، التي عليها تلبية احتياجات المرأة حتى ولو وصل الأمر إلى الشذوذ، والزواج المثلي؛ باسم حقوق المرأة، وحريتها في تسيير أمور حياتها، والأنكى من ذلك حين وضعت خطط لتنفيذ هذه الرؤية الغربية في قوانين، ومواثيق، واتفاقيات دولية، وفرضها بكل السبل على المجتمعات الإسلامية، وفرض عقوبات إذا تطلَّب الأمر، أي: أن يطبق المفهوم الغربي للتمكين سواء بالترغيب، أو الترهيب، وهو ما يشكل خطرًا في القضاء على هوية المرأة العربية؛ عن طريق إعمام كل مؤشرات (التمكين) على نساء العالم، من دون مراعاة لأي خصوصية دينية، أو ثقافية.

وإذا كان هناك مفهوم إيجابي للتمكين؛ فيجب أن يشمل الجنسين، من دون أدنى تمييز؛ لأن مشكلات الرجل الفقير هي نفس مشكلات المرأة الفقيرة، وقد طالب بعض مفكري الغرب

بالعقلانية في الدعوة إلى تمكين الرجل أيضا؛ حتى لا تتحول القضية إلى صراع، ورغبة في إذلال الرجل، وإزاحته لصالح المرأة؛ وهو الأمر الذي يدفعه إلى الانتقام منها بكل الوسائل.

يقولون: (المرأة نصف المجتمع)، بل المرأة أكثر من نصف المجتمع؛ فهي الأم، والمعلمة، والمربية، والطبيبة، والأخت، والبنت، وتشغل المرأة عددا كبيرا من المناصب، والمسؤوليات، التي تجعل منها فردا فعالا في مجتمعها، وبيئتها، ويثمر ذلك في حال وجود دعم لتأهيل المرأة، وتطوير مهاراتها، وقدراتها، مع مراعاة ظروفها الأسرية، والاجتماعية في بيئات العمل، والخدمة المجتمعية.

#المطلب الثالث:

الجندر، وما وراءه ... تلك الحكاية المشؤومة!!

ـ الجندر.. قتل الفطرة الإنسانية.

ـ نظرية الجندر، ودعاوى: (حقوق المرأة)، و(تمكين الشباب)، و(المساواة بين الجنسين)!!!

ـ مع الجندر... معركة الوعي.

ـ مع الجندر... التلاعب بالمصطلحات!

ـ الجندر: بين حقوق المرأة، ومسخ الهوية الإنسانية!

ـ الجندر.. نهاية الشعوب.

ـ النوع الاجتماعي... نهاية النوع الإنساني!!

ـ الـ (جندر)، وانتهاك حقوق الإنسان!!!

ـ الهوية الجندرية: بين البنية البايولوجية، وبين البنية النفسية، والأدوار الاجتماعية للأفراد، التي يكتسبونها من المجتمع!!

ـ ما أثر مصطلح الجندر/ النوع الاجتماعي في الأسرة، والمجتمع؟

ـ ما وراء إدراج مفهوم الجندر.

ظهر في السبعينيات مِن القرن العشرين مصطلحُ النوع الاجتماعي، أو الجندر، ومفهوم الجندر Gender كلمة إنجليزية تنحدر من أصل لاتيني، وتعني في الإطار اللغوي Genus؛ أي: (الجنس من حيثُ الذكورة والأنوثة)، وإذا استعرْنا ما ذكرتْه (آن أوكلي) التي أدخلتِ المصطلح إلى عِلم الاجتماع، سنجد أنَّها توضح أنَّ كلمة Sex؛ أي: الجنس، تشير إلى التقسيم البايولوجي بين الذكر والأنثى، في حين يشير النوع Gender إلى التقسيمات الموازية، وغير المتكافئة ـ اجتماعيًّا إلى الذكورة والأنوثة ـ ولديها كتاب عن هذا نشطة الجندريين، التي تهدف إلى إزالة الاختلافات الثقافية، والاجتماعية، والوظيفية، بين الرجل والمرأة، تحتَ شعارات: (المساواة، وتمكين المرأة، وتمكين الشباب...إلخ).

وهذه الدعوات، والبرامج مهما كانت أهدافُها، وغاياتها، إلاَّ أنَّها تتنافَى والفطرةَ، التي خلق الله ـ عز وجل ـ عليها الإنسان رجلا وامرأة، وتصطدم - وبشكل سافر – بعقيدتنا، ودِيننا، الذي نؤمن به، تلك العقيدة، التي ترتكز على أنَّ الإنسان، الذي خَلقَه الله ربُّ العالمين مِن زوجين اثنين؛ آدم وحواء - جزءٌ من الثنائية المتناغمة في هذا الكون؛ الذي يتحقَّق بها التوازن، والثبات، والأعمار.

إن الخطر الأكبر في (نظرية الجندر) هي أنها تأتي تحت دعاوى خداعة؛ تجعل بعض الناس- حتى المسلمين- ينخدعون فيها، تحت دعاوى: (حقوق المرأة)، و(تمكين الشباب)، و(المساواة بين الجنسين)؛ ولهذا، فإن الخطر الأكبر في مجتمعاتنا ليست المعارك الحربية، ولا المعارك السياسية، إنها (معركة الوعي)، وإدراك الأمور على حقيقتها، فإنْ ظهرت الأمور على حقيقتها؛ سهّل على الناس الحكم عليها، إما بوازع الدين الناصح لهم، أو بوازع الفطرة السوية التي خلق الله ـ تبارك وتعالى ـ الناس عليها.

فـ (الجندرية) جاءت لتسوق المجتمعات البشرية إلى نوع جديد، يغير المفاهيم، والمصطلحات على مستوى الأسرة، والمجتمع، فيما يخص العلاقة بين الرجل والمرأة في كل المجتمعات البشرية، وتغير الثابت والمستقر عند الشعوب، منذ بدء الخليقة إلى يومنا هذا، فـ (الجندرية) ليس ـ كما يُدّعى في الظاهر- مساواة بين الرجل والمرأة، بل هي نخر في جذع شجرة (البنية الاجتماعية)؛ لتأتي لنا بمجتمع بشري جديد، وتولّد أنماطا جديدة للأسرة،

أوصلتها بعض الدراسات التي تنتمي إلى (الجندرية) إلى اثني عشر نوعا من الأسرة، بما في ذلك (أسر الشذوذ الجنسي)؛ يعني: أسرة رجالية (بين رجل ورجل)، وأسرة نسائية (بين امرأة وامرأة).

وما تزال رائدات التيار النسوي الراديكالي يرين في مفهوم الجندر/ النوع الاجتماعي أداة لتحليل العلاقات بين الرجال والنساء، وأثر ذلك في أدوارهم، ومكانتهم في المجتمع، فعلى الرغم مما يحيط بمؤتمرات المرأة، ابتداء من مؤتمر بكين، وهو المؤتمر الدولي الرابع حول المرأة، الذي عقد في عام 1995م يؤكد أن هذا المفهوم ليس اداة تحليل، فحسب، بل هو نظرية عامة، تنتشر مبادئها في بنود الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة، أو الشباب، وفي هذا المؤتمر ـ خصوصا ـ خرجت أكبر تظاهرة نسائية، تنادي بحقوق الشواذ، وفي هذا المؤتمر ذكرت كلمة (جندر) (254) مرة، خلافا لمؤتمر السكان والتنمية، الذي عقد في القاهرة عام 1994م فلم تذكر كلمة الجندر سوى (51مرة)، وهو المؤتمر، الذي أثار إعلانه جدلا واسعا في العالم العربي، والإسلامي؛ لأن ما حوته تلك الوثائق كان نَسَقا من (المصطلحات غير واضحة المعالم)!

ولم تتم ترجمتها من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية بدقة، ووضوح؛ لتؤكد (المعنى الحقيقي لها)، مثل: (الصحة الإنجابية)، والمقصود بها: (حرية الإجهاض)، كاختيار للمرأة من دون عوائق، حتى لو كانت (غيرمتزوجة)، وكذا مصطلح (الحقوق الجنسية)؛ ومعناه: (حرية الشخص في الممارسة الجنسية، حتى مع شخص من الجنس نفسه؛ وفق السياق الذي طرح فيه هذا المصطلح من دون تمييز بين جنس وجنس)!!

وفي مؤتمر بكين، الذي عُدّ القاعدة لتفعيل مخططات الحركة النسوية الراديكالية، وإلغاء دور المرأة البايولوجي ـ كما ترى ذلك (أوكلي) ـ حيث تقول: (إن الأمومة خرافة)، ولا توجد هناك غريزة للأمومة، وإنما ثقافة المجتمع هي التي (تصنع هذه الغريزة)؛ ولهذا نجد أن الأمومة تعد (وظيفة اجتماعية) كما جاءت في (المادة الخامسة) من اتفاقية (سيداو)، وهي المادة، التي تطالب، وبشدة بتغيير الأنماط الاجتماعية، والثقافية لدور كل من الرجل والمرأة؛ بهدف تحقيق القضاء على التحيزات، والعادات العرفية.

ومما يؤكد أن (الجندر) هو الفلسفة، والنظرية لإحداث تغيير في بناء الأسرة، وفي إلغاء الدور الأمومي للمرأة، وفي السماح بحرية الشواذ نساء ورجالا هو الاختلاف على ترجمة هذا المصطلح، وحرص لجنة التعريف في مؤتمر بكين على إبقائه (من دون تعريف)، فهم مع مفهوم (الجندر) على وفق مرجعيته الراديكالية، وهو (إلغاء التمييز ضد المرأة)، ولكن على وفق إلغاء الفروق البايولوجية، وليس الثقافية فقط.

وما جاء في التقرير، الذي أعدته (لجنة المرأة) التابعة للأمم المتحدة؛ لمناقشته في اجتماعها المنعقد في 12/مارس / 2004م الذي ناقش محورين خاصين باشتراك الرجال والصبية في تفعيل مساواة النوع Gender Equality، واستخدام اتفاقيات السلام في تفعيل مساواة النوع أيضا.

وقد لوحظ أن الترجمة العربية للتقرير لم تشتمل على البنود الخاصة بالاعتراف الرسمي (بالشذوذ، وحماية حقوق الشواذ)، فحسب، بل، والسعي إلى قبولهم من قبل المجتمع، وتشجيع الشباب على ممارسة الزنا، والجهر به، وعد ذلك تعبيرا عن (المشاعر)، ودعما (لتعليم الممارسة الجنسية بمختلف أشكالها الطبيعية، والشاذة).

وتم ـ أيضا ـ حذف بند كامل في الترجمة العربية فيما يُعرف بالعنف المبني على أساس (النوع)، الذي يَعُدُّ ـ مثلاً ـ منع الشواذ من ممارسة الشذوذ نوعا من العنف!!

وقد أكد التقرير إلغاء أي خصوصية في طبيعة العمل لكل من المرأة والرجل، وضرب مثالا على ذلك بألا تقتصر أعمال التعيين، والمهام الخطرة على الرجال فقط، وعد التقرير اهتمام المرأة بشؤون المنزل نوعًا من (أنواع التهميش لها)؛ بدعوى أنه عمل (غير مدفوع الأجر)، وطالب بإضافته إلى سوق العمل، والضرائب؛ بحيث يعد عملا رسميا.

وفيما يخص التعليم، والتنشئة الاجتماعية تمت المطالبة بإلغاء أي تمييز بين الرجال والنساء، حتى فوارق الصفات، وأنه من الظلم أن تعد مهمة تربية الأبناء، ورعايتهم مهمة المرأة الأساسية، وقد طالب ـ أيضا ـ بإدماج تعليم الممارسة الجنسية، بمختلف صورها (الطبيعية والشاذة) في المناهج الدراسية، وجعْلِ ذلك مساويا لتعليم القراءة والكتابة!

واتخذ هذا القرار (مبادئ الجندر)، التي تدعو إلى الاعتراف، وإعطاء الحقوق بممارسة الشذوذ، وقبول الأشكال المختلفة للأسرة، مثل الأسرة ذات الجنس الواحد (رجلين، امرأتين، رجل واحد - امرأة واحدة)، وحق الشخص في تحديد هويته الجندرية؛ أي تغيير جنسه من دون أي قيود، والسماح بالممارسات الجنسية المتنوعة للشباب، والصغار من دون التقييد بأطر الزواج.

وأعاد المطالبة، التي سبق طرحها في المؤتمرات السابقة حول توفير الوسائل لممارسة جنسية (آمنة)؛ أي: توزيع موانع الحمل للصبية، والفتيات في المدارس، وتشجيع هذه الممارسات الجنسية، التي لا ينتج عنها حمل غير مرغوب فيه، أو انتقال مرض الإيدز، وعدّ (العنف القائم على الجندر) هو أي شكل من أشكال الإجبار (الجنسي، أو الجسدي، أو حتى العاطفي)، أو تقييد الحريات، والحقوق، أو التهديد في تعريف أدوار اجتماعية، أو تثبيتها؛ بحسب الجندر (امرأة، أو رجل، أو شاذ)!!

وهكذا نجد أن مفهوم الجندر على الرغم من أنه في بعض تياراته الأولى هو القضاء على التمييز ضد النساء، والمطالبة بمساواتهن بالرجال في الحقوق، إلا أن ما ينفذ حاليا هو الجانب غير الأخلاقي، وغير الانساني؛ لإعلاء منظومة، تبيح الشذوذ، والزنا، وتلغي الأسرة، وترفض الاختلاف بين الذكر والأنثى، بل تذكي (الصراع) بينهما.

ومعلوم أن مصطلح (الجندر) ارتبط منذ نشأته بحركات تحرير المرأة؛ ومن ثَمَّ فهو مصطلح خاص بالمرأة أكثر من الرجل؛ وهدفه الإناث أكثر من الذكور؛ وغايته القصوى تحقيق ما يسمونه بـ (النزعة الأنثوية) في مواجهة (المجتمع الذكوري)، وهذا التنميط الاجتماعي الجديد، مرتبط بالعولمة الاجتماعية، التي تريد إرساء قيم، ومفاهيم اجتماعية جديدة؛ في سياق عولمة المجتمعات البشرية، ونسف ما تعارفت عليه الإنسانية طوال آلاف السنين من مفاهيم، وقيم، أكدتها الأديان، ورسختها الطبيعة البشرية، والفطرة السوية.

إن الغرب يروج أهمية إدراج مفهوم النوع الاجتماعي/ الجندر؛ لتحقيق التماثل من الرجل والمرأة عبر:

ـ زيادة مشاركة المرأة في المجتمع، والعمل على المساواة التامة مع الرجل.

ـ إزالة السيطرة الأبوية، وجعل الأسرة متكافئة، يسودها العدل!
ـ المرأة، والعمل على هضم حقوقها، وإذلالها؛ عن طريق تعديل المناهج التربوية، وصورتها في وسائل الإعلام.
ـ تغيير أساليب التربية في أثناء فترة الطفولة؛ لإعمام المساواة بين الجنسين.

لقد عرفت منظمة الصحة العالمية الجندر/ النوع الاجتماعي بأنه: المصطلح الذي يفيد استعماله وصف الخصائص، التي يحملها الرجل والمرأة على أنها صفات اجتماعية مركبة؛ أي: لا علاقة لها بالاختلافات العضوية، والتركيب البايولوجي. ومن ثم؛ فإنّ هذا يقودنا إلى أن لهذا المصطلح هو مصطلح مراوغ، وفضفاض، وقد أثار كثيرًا من الجدل؛ بشأن الأهداف الحقيقية من ورائه.

ويمكن أن نقول إن مصطلح الجندر يشير إلى جنس ثالث، ليس بالذكر، وليس بالأنثى، وإنما هو جنس ثالث، تحدده الأعراف الاجتماعية، والاختيارات الإنسانية، وليس هناك اعتبار لأعضائه الجنسية.

فالإنسان كونه ذكرا أو أنثى بالمعنى العضوي، ليس له علاقة باختياره لأي نشاط جنسي قد يمارسه؛ فبحسب مصطلح (الجندر) يمكنه اختيار هويته الجنسية، فالرجل الذكر قد يختار ليصير أنثى، والمرأة تصبح ذكرا؛ بناء على الرغبة الذاتية، والاختيار الشخصي، فالمرأة ليست امرأة إلا لأن المجتمع أعطاها ذلك الدور، والرجل ليس رجلا إلا لأن المجتمع أعطاه ذلك الدور، وهذا خلاف الأنوثة والذكورة ـ كما جاءت في الخلق، والدين، والأعراف السوية ـ فالإنسان إما أنه ذكر، أو أنه أنثى، وهذه إرادة إلهية؛ فالله ـ عز وجل ـ خلق الإنسان إما ذكرا أو أنثى، يقول تعالى: (وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ (45) مِن نُّطْفَةٍ إِذَا تُمْنَىٰ (46)، (سورة: النجم)؛ فالذكورة والأنوثة هي إرادة إلهية، وهي من مستلزمات الفطرة.

ومن ثم؛ فإنه من الطبيعي أن ينتج من هذا المصطلح رجل متأنث، أو يتوهم أنه امرأة، أو امرأة ذكورية، ترى نفسها ذكرا؛ ولذا، فإن مفهوم الجندر هو أوضح صورة للحيوانية، التي وصل إليها الغرب، وهو ليس إلاّ أداة لتمرير أهداف شديدة الخطورة على الأسرة. تقول الفرنسية (سيمون دي بوفوار) صاحبة كتاب (الجنس الآخر): الواحدة منا لا تولد أنثى، ولكن تصير أنثى؛

بمعنى: أن المجتمع، والتنشئة الاجتماعية هي من جعلت منك أنثى، وامرأة، وإنما تولدين (جندر) فقط؛ أي: مجرد إنسان، وهي، ومَنْ على شاكلتها تدعو إلى طمس كل الفروق بين الذكر والأنثى، وتبادل الأدوار، ليس من باب التكامل، وإنما من باب التنافس، وإلغاء الزواج، والرجل من حياة المرأة!

فالهدف من نشر هذا المفهوم يكمن في أمور خطيرة، منها:

ـ إن الجميع جندر؛ ومن ثم، فإن العلاقة الجنسية الشاذة المحرمة بين النساء، أو بين الرجال مجرد جندر مع جندر، إذًا، فلماذا الاعتراض على مثل هذا النوع من العلاقات؟!!!

ـ نشر المساواة التامة بين الرجال والنساء؛ بحجة أن الجميع هم جندر؛ فلذلك طالبوا بأن يكون هناك جندرة سياسية، وجندرة اقتصادية، وجندرة اجتماعية، وغيرها من أنواع الجندر في مجالات الحياة؛ حتى إنهم طالبوا بالمساواة حتى في الألفاظ ما بين الذكر والأنثى، وقاموا بإصدار نسخة منقحة للعهد الجديد من الكتاب المقدس، قاموا بإلغاء ضمائر التذكير والتأنيث فيه، كما أقاموا مؤتمرا في اليمن في عام (1997م) بعنوان: جندرة اللغة.

إذًا؛ فمصطلح الجندر يحمل مضمونا تنويريا في نظر دعاته، وهو تحرير المرأة من كل القيود، التي فرضها المجتمع عليها، وهذه الدعوة لا تنطق بالمساواة بين الرجل والمرأة، فحسب، بل تصل إلى حد التماثل الحقيقي.

فضلا عن أنه ـ أي: الجندر ـ فلسفة، ونظرية لإحداث تغيير في بناء الاسرة، وإلغاء الدور الأمومي للمرأة، وفي السماح بحرية الشواذ نساء وجالا، فيريدون أن تصبح كلمة (الجندر) بدلاً من الرجل والمرأة، وكلمة (الشريك) بدلا من الزوج، وكلمة (الشراكة)، و (الاقتران) بدلا من الزواج والأسرة؛ وهذا سبب من أسباب إبقاء هذا الكلمة من دون تعريف.

إن مصطلح الجندر يحمل بين طياته مضامين خطرة، تنسف المعتقدات، والقيم الدينية، وتدمر الأسرة، والمجتمع، وإن كانت تلك الجهود تسير ببطء، وتدرج لعدم لفت الانتباه، وإثارة ردود فعل مضادة؛ إلا أن هدفها النهائي هو اجتثاث الهوية الإسلامية.

ومعلوم أن مفهوم الأسرة الفطرية السوية هو أن تتكون من زوجين (رجل، وامرأة)؛ برابطة شرعية، وقانونية، وتتكون كذلك من الأبناء؛ أما بحسب مفهوم الجندر، فإنهم يرون أنه من

الطبيعي أن يوجد رجل متأنث، أو يتوهم أنه امرأة؛ ولذا، فإنه يحق له الزواج من رجل، أو امرأة ذكورية ترى نفسها ذكرا؛ ومن ثم، فإنه يحق لها الزواج من امرأة؛ فبذلك يكون مفهوم الأسرة لدى المفهوم الجندري أن تتكون من شخصين (رجلين)، أو (امرأتين)، وأن تتكون من أبناء؛ بطريق غير شرعي، أو غير قانوني، كأبناء الزنى، وأبناء بالتبني، أو غير ذلك، فأي أسرة هذه التي ستنشأ من هذا الأساس الفاسد، وأي قيم، وأخلاق ستورث؟!!!

وبحسب ما ذكر في كتاب: (الأسرة وتحديات المستقبل)، وهو من مطبوعات هيأة الأمم المتحدة، حيث ذكر فيه: إنه يمكن تصنيف الأسرة إلى 12 شكلا، ونمطا، وهو البند الخامس عشر، الذي ذكر في مؤتمر بكين؛ وفي ذلك مصادمة، واستهانة متعمدة بالفطرة، وطبيعة الخلق، ولناموس الكون، وكذلك مصادمة، وهدم للأسرة في حقيقتها، واستقرارها؛ بناء على إرادة الله ـ تبارك وتعالى ـ في إقامة الأسرة، التي هي نواة المجتمع؛ قال تعالى: { وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ } [الروم:21]، وقوله تعالى: { يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ} [الحجرات:13].

فما نشاهده الآن من ظهور لنماذج شاذة، ومن يقال لهم: (المثليين، أو مجتمع ميم، أو أحرار الجنس) بجميع أطيافهم، في المجتمعات العربية، والإسلامية ما هو إلا نتيجة تلك الاتفاقية البائسة، التي من ضمن بنودها: أن أي دولة تمنع الشذوذ الجنسي، فهي دولة ضد الإنسانية!!

ولتسويق المصطلح (الجندر)، وفرضه في المجتمعات كافة، دعا مؤتمر لاهاي عام 1999م إلى إنشاء جهاز خاص في كل مدرسة في دول العالم؛ لتحطيم الصورة التقليدية، والسلبية للهوية الجندرية، ولتعليم الناشئة ـ خاصة المراهقين، والشباب ـ حقوقهم الجنسية، والإنجابية، فضلا عن المؤتمر دعا الحكومات إلى سن قوانين جديدة، تتناسب مع حقوق المراهقين، والشباب؛ للاستمتاع بحقوقهم الجنسية من دون التفرقة بين ذكر أو أنثى، وسعى إلى إلغاء دور الأب، ورفض الأسرة، والزواج، وملكية المرأة لجسدها، وهي دعوة صريحة إلى الإباحية، ورفض الإنجاب، وإباحة الإجهاض، والشذوذ الجنسي.

ومن خطورة الجندر/ النوع الاجتماعي قوانين منظمة حقوق الإنسان الدولية، المتعلقة بالهوية الجندرية؛ إذ تنص (مبادئ يوغيكارتا ـ Yogyakarta Principles) - منصوص عليها في مذكرة حقوق الإنسان- في بدايها على أن كل شخص لديه هوية جنسانية خاصة به، وعلى أنها: شعور داخلي لدى كل فرد منا لما عليه نوعه؛ بناءً على خبراته، حتى لو لم يطابق هذا النوع الجنس، الذي ولد عليه . وقد يرغب الفرد بمحض إرادته في أن يجري تغييرًا في مظهر جسمه؛ عن طريق الجراحات، أو غيرها، أو في ملابسه، أو حتى في طريقة حديثه.

وينص المبدأ الثالث على أنه: كل شخص لديه مطلق الحرية في تحديد هويته الجنسانية الخاصة به، وتعد الهوية الجنسانية قاعدة أساسية، تستند إليها ثقة المرء بنفسه، وكرامته، وحريته. ولا يجب إرغام الأشخاص على اتباع أي إجراءات طبية، أو تعقيمية، أو علاج هرموني؛ بهدف تغيير هويتهم الجنسانية بشكل لا يناسب حرياتهم.

وينص المبدأ الثامن عشر على أن: توجه الفرد الجنساني ليس مرضًا؛ لكي يتم علاجه جراحيًا، أو مداواته، ولا يحبّذ كبته؛ ردًا على ذلك، خرجت بعض الاجتهادات، التي تنتقد مبادئ يوغيكارتا؛ إذ إنهم يعتقدون أن أغلب الأشخاص، الذين يعانون من اختلالات في الهوية الجندرية، يعدونها أمراضًا عقلية، تؤدي إلى أن يصير الأطفال متحولين جنسيًا، وأن يرتاد البالغون منهم مصحاتٍ نفسية، وفيها يتعرضون لمختلف العلاجات، ومنها الصدمات الكهربية؛ علاجًا لهم. وترد مبادئ يوغيكارتا على هذا قائلة: يجب أن ندرك جيدًا أنه عندما لا نصنف الاختلالات في الهوية الجنسانية على أنها مرض عقلي، سيظل مفهوم الهوية الجنسانية في عين الاعتبار. هذه المبادئ كانت ذات تأثيرٍ كبير على تصريحات الأمم المتحدة في (2015) بخصوص التوجهات الجنسية، والهويات الجنسانية، التي أُخِذَت في الاعتبار عندما مثلت قضية (أوبرجيفيل وهودجيز ـ Obergefell v Hodges) أمام المحكمة في الولايات المتحدة، وكان من نتائجها القانون، الذي أباح زواج المثليين، وأن الزواج لم يعد قاصرًا على أن يكون بين النساء والذكور فقط.

ومن التهديدات، التي تمسخ الهوية الإنسانية المصادر الفلسفية، والأنثروبولوجية لنظرية الجندر؛ فقد كتبت الفيلسوفة، والروائية الفرنسية (سيمون دي بوفوار Simone de

Beauvoir) في كتابها الأكثر مبيعًا عام 1949م (الجنس الآخر): لا يولَد المرء امرأة، بل يُجعَل كذلك. ناقش هذا الوصف المكثف، والمطول لـ (صناعة) الأنوثة نظريات ماركسية، وفرويدية، وأدبية، وأنثروبولوجية، حددت بالفعل سلوك المرأة على وفق بوفوار؛ ففي رأيها، تتم تصرفات النساء - بخلاف الرجال- على وفق نظرة الرجال إليهن، وليس على وفق رؤيتهن. واعتمد هذا التحليل على الفلسفة الظاهراتية، والوجودية، التي تصوِّر تطور الفرد، أو الذات في علاقة مع موضوع، أو (آخر)، وهكذا - كما استقرأت بوفوار من هذه النظرية- يشكِّل الرجل شخصيته في علاقة مع (المرأة) كشخص آخر، أو موضوع، ويَغزِل هويَّته الخاصة؛ عن طريق إنشاء صور لشخص ما، أو شيء ما غيره. وبدلًا من أن يبني النساء أنفسهن بطريقة موازية، قَبِلن بالصور الذكورية كهوية لهن؛ وبهذه النظرة، كانت الأنوثة ـ كما عاشتها معظم النساء ـ هويةً غير صحيحة، حُدِّدَت بصورة غير حتمية؛ بوصفها حالة طبيعية، ولكنها نتيجة لاختيار مضلل، وقد كان لهذه الرؤية آثار واسعة النطاق في الدراسات البحثية المستقبلية، ولا سيما في اقتراح جانب تطوعي لدور المرء، أو طبيعته الجنسية.

لكن الاستقراء الثاني من الوجودية في كتاب (الجنس الآخر) تطرق إلى الدور البايولوجي للمرأة كمنتِج؛ ففيما يخص الوجوديين، يستلزم العيش في حياة حقيقية الهروبَ من عالم الضرورة، أو البايولوجيا، والتصرف في عالم الطواريء؛ وانطلاقا من هذه العقيدة، افترضت (بوفوار) أن النساء يعشن كذلك حياة غير حقيقية؛ حتى اتجهن إلى المزايدة الطبيعية فقط؛ من خلال إنجاب الأطفال، وتربيتهم. ويجب عليهن أن يبحثن عن الحرية، والأصالة؛ بأفعال ذات معنى، لا ترتبط بالحتمية البايولوجية. وقد فتح التأكيد على أن المرأة يمكنها الهروب من المصير البايولوجي؛ لتكوين كينونة بعيدة عن الأسرة الطريقَ أمام نظرية الجندر.

إن ما أسمته (سيمون دي بوفوار) بـ (الآخر) ليس له علاقة بالنساء، ولكنه يعني نسخة أخرى من الذكورية، أو الإسقاط الذاتي للذكور؛ وهكذا ظهرت المرأة على أنها ممحوَّة، ومعوزة، كما ظهرت في كتاب (إيريغاراي) (هذا الجنس الذي ليس واحدًا This Sex Which Is Not One (1985)؛ كونها غير قابلة للتمثيل بعبارات معتادة. وكانت المرأة هي الذات المنقسمة، وغير المتحدة، والمجزأة. وكانت نتيجة كتابة التأريخ الاجتماعي هي خلاصات مثل

كتاب (ميشيل بيروت Michelle Perrot) (هل تاريخ النساء ممكن؟ Is a history of women possible?; 1984). وقد تم تناول مسألة: كيف يمكن كتابة تأريخ الأجزاء (fragments)، و(الذوات المقصاة)، والشخصيات الأخرى، التي لا توجد لأجلها مواثيق تأريخية في بعض الكتابات المشتقة من النسوية الفرنسية. وحاول كتاب (جوان سكوت Joan Scott) (مجرد مفارقات للعرض (Only Paradoxes to Offer (1996) تنفيذ هذا المشروع نوعًا ما؛ عبر إزالة السير الذاتية، والقصص من عرضه للنسويات الفرنسيات.

وفيما يرى أنصار مفهوم (الجندر، أو النوع الاجتماعي) أنه يعبر عن اجتياز آخر الحواجز على طريق تحقيق العدالة بين الرجال والنساء؛ لأنه يشمل التحول في المواقف، والممارسات في كافة المجتمعات، نجد قبال ذلك العديد من الانتقادات للمفهوم، واستخدامه، وهي تلك الانتقادات، التي يمكن إجمالها في الآتي:

* يركـز مفهـوم الجنـدر علـى الأدوار الاجتماعية، التي هي جزء من النظرية الوظيفية البنائية، بيد أن هذه النظرية تستبعد مفاهيم القوة، والصراع في تفسيرها الظواهر، ويُرجِع إطار النوع الاجتماعي قضية المرأة إلى الاختلال في ميزان القوة، والنفوذ بين الجنسين، وينادى بإعادة توزيع القوة بينهما؛ عبر مراجعة توزيع الأدوار، والفرص.

* ينطوي مفهوم الجندر على بعض الاتجاهات المتطرفة، التي تتعامل أحيانا مع علاقة الرجل بالمرأة على أنها علاقة صفرية، وتدعو ـ بين ما تدعو ـ إلى إقامة مجتمع من النساء؛ على أساس أنه المجتمع الوحيد، الذي تتحقق فيه المساواة المطلقة بين أفراده، ومثل تلك الاتجاهات تتكفل بإثارة الحفيظة تجاهها حتى بين أنصار قضية المرأة أنفسهم.

* يستعمل إطار النوع الاجتماعي الفجوة بين أوضاع الرجل والمرأة أساسا لقياس نهوض المرأة، في حين أن مساواتها مع الرجل في كثير من المجالات لا يعنى بالضرورة نهوضها؛ إذ إن تساوي نسبة تمثيل الجنسين في المجالس النيابية ـ في سبيل التمثيل ـ قد لا يؤدى إلى اتخاذ القرارات المناسبة لتمكين المرأة؛ إذا كان هناك ضعف في وعي النائبات/البرلمانيات بقضايا المرأة.

ومن تعريفات الجندر نستنتج أن هناك فصلاً في النظرة إلى الأنوثة والذكورة، بين البنية البايولوجية، وبين البنية النفسية، والأدوار الاجتماعية للأفراد، التي يكتسبونها من المجتمع؛

ومن ثم، فإن المجتمع، وتربية الأسرة هما العاملان الحاسمان في تكوين النفسية الأنثوية، أو الذكورية بصرف النظر عن الطبيعة العضوية، وتوضح تلك التعاريف أن الهوية الجندرية ليست بالولادة، إنما تتشكل هذه الهوية على وفق العوامل الأسرية، والمجتمعية، وهي تتغير، وتتوسع؛ بتأثير تلك العوامل، كلما نَمَا الطفل.

وتأسيسا على ما تقدم؛ فإن الفرد من الذكور إذا تأثر في نشأته بأحد الشواذ جنسيًّا، فإنه قد يميل إلى جنس الذكور؛ لتكوين أسرة بعيدًا عن الإناث، والعكس صحيح، وفضلا عن هذا الشذوذ، يرى مروجو (الجندرية) أنه من الممكن أن تتكون هوية جندرية لاحقة، أو ثانوية؛ ليصبح لدينا جنس ثالث ـ مثلا ـ وهذه الهوية الثانوية تتطور أيضا، وتطغى على الهوية الجندرية الأساسية؛ والمسبب ـ في رأيهم ـ اكتساب الفرد أنماطًا جديدة من السلوك الجنسي في وقت لاحق من الحياة، وأن أنماط السلوك الجنسي النمطية، وغير النمطية كالعلاقة بين الجنس الواحد تتطور لاحقًا. وهذا التطور في أنماط السلوك الجنسي تمثّل جليًّا في كتاب: (الأسرة وتحديات المستقبل)، الذي أصدرته الأمم المتحدة، الذي وضح أن الأسرة يمكن تصنيفها إلى 12 شكلا، ونمطًا، ومنها أُسر الجنس الواحد الشواذ؛ ومن ثم يبدو أن هناك محاولات لتمرير موضوع الشذوذ الجنسي عالميا؛ عن طريق هذه التقسيمات الجديدة للأسرة، وإظهاره على أنه شيء طبيعي يمكن أن يتقبله المجتمع.

إن الجندر ليس مجرد كلمة، وإنما هو منظومة فلسفية متكاملة من القيم الغربية على مجتمعاتنا، تهدف إلى إلغاء كافة الفروق بين الرجل والمرأة، والتعامل معهم على أنهم مخلوقات متساوية في الخصائص، والمقومات، وأن الفوارق بين الرجل والمرأة في وظائف الأعضاء، والهرمونات لم تعد ذات قيمة، وأنه يمكن تخطيها، وعدها غير مؤثرة، بل، ويمكن استبدالها أيضا.

إن مقولة الفيلسوفة الوجودية (سيمون ديبو فوا): (لا يولد الإنسان امرأة، إنما يُصبح كذلك) باتت فلسفة للتمرد، وأصبحت الخلفية الفلسفية الأساسية لدى كثير من مروجي نظرية الجندر، الذين يعملون على إدماجه في كافة مجالات الحياة، والتنمية؛ على أساس أنه المنطلق

الأهم لتجريد جنسي الذكورة والأنوثة من كافة الفوارق بينهما، التي يمكن أن تكون سببا في أي تمييز جنسي بين الرجال والنساء.

وعلى وفق هذا المفهوم، فإن الدعوة ليست مجرد المساواة بين الرجل والمرأة ـ كما يُخيل للبعض ـ بل هي دعوة إلى إلغاء الفروق بينهما، وعدم اعتبارها، بل، واستغناء كل منهما عن الآخر، فلا تكامل بين الرجل والمرأة، ولا حاجة إلى أحدهما إلى الآخر؛ لا في الجانب الاقتصادي، ولا الاجتماعي، ولا الجنسي؛ فالمرأة تستطيع أن تقضي وطرها مع امرأة مثلها، والرجل يستطيع أن يقضي وطره مع رجل مثله، والمتتبع، والمراقِب للتطبيقات الخاصة بالجندر، يجد أن مفهوم الهوية الجندرية أصبح يتضمن (المثليين / المثليات / ثنائيي الجنس / المتحوليين جنسيا / المخنثيين)، الذين يعرفون اختصارا بِـ (LGBTI). وهؤلاء تجمعهم ميزة مشتركة هي بناء هوية جنسهم على أساس معارضة الحتمية البايولوجية، والجوهرية للإنسان؛ ليصبح التصنيف البشري على أساس النوع الاجتماعي، وليس على أساسه الطبيعي نوع الجنس.

أما وثائق (مؤتمر روما) حول إنشاء المحكمة الجنائية الدولية المنعقدة في روما 1998م، فإنها تكشف عن محاولة لتجريم القوانين، التي تعاقب على الشذوذ الجنسي، حيث أوردت الدول الغربية: أن كل تفرقة، أو عقاب على أساس الجندر يشمل جريمة ضد الإنسانية. وكان إدخال كلمة(Gender) في تعريف الجرائم بالإنجليزية أمرا غريبا في حد ذاته؛ إذ إن النصين العربي، والفرنسي استعملا كلمة (الجنس)، ولم يستعملا كلمة الـ (جندر Gender)، حيث عرف الـ (جندر Gender) بأنه: (يعني الذكر والأنثى في نطاق المجتمع). وكما هو واضح من التعريف، فإن عبارة (نطاق المجتمع) تعني أن دور النوع لكليهما مكتسب من المجتمع، ويمكن أن يتغير، ويتطور في نطاق المجتمع نفسه.

وقد عبرت النسوية عن أطروحاتها بكلمات، مثل: (الجندر Gender) بدلا من رجل وإمراة، وعن الشريك بدلا من الزوج، فهناك فارق بين إنصاف المرأة، والدفاع عن حقوقها، وبين النزعة الأنثوية Feminism، التي تبلورت في الغرب، فأقصى ما طمحت إليه حركات تحرير المرأة، هو إنصاف المرأة من الغبن، والظلم الاجتماعي، والتأريخي، الذي عانت منه، مع الحفاظ على فطرة التميز بين الرجل والمرأة، وتمايز الأدوار الاجتماعية بينهما؛ ولا سيما في حيز

الأسرة والمجتمع على النحو، الذي يحقق المساواة بينهما؛ كونهما شقين متكاملين متعاونيين، متآلفين، لا صراع بينهما ولا حرب. أما النسوية Feminism، فهي حركة متعددة الأفكار، والتيارات تسعى إلى التغيير الاجتماعي، والثقافي، وتغيير بناء العلاقات بين الجنسين؛ وصولا إلى المساواة المطلقة كهدف ستراتيجي، وتتسم أفكارها بالتطرف، والشذوذ، وتتخذ العداء، والصراع بين الجنسين، وتهدف إلى تقديم قراءات جديدة للدين، واللغة، والتأريخ، والثقافة، فضلا عن تحقيرها الجسد الأنثوي، ومحاولاتها (ترجيل المرأة).

إنّ الجندر هو شكل من أشكال الشذوذ؛ فقد عرفته وثيقة صادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن مصطلح النوع الاجتماعي يشير إلى الخواص الاجتماعية، والمشاركة في النشاطات الاجتماعية كفرد في جماعة محددة؛ ولأن هذه الخواص هي سلوك، و تصرفات، يتم تعلمها، فهي قابلة للتغير، وهي تتغير بالفعل عبر الزمن، وتختلف باختلاف الثقافات. وهذا تعريف في غاية الخطورة؛ لأنة يفيد أن الأنوثة والذكورة ـ بالمعنى العضوي ـ منفصلة عن البنية النفسية، والأدوار الاجتماعية للأفراد، وأن هذه الأدوار هي مفاهيم اجتماعية مكتسبة، وليس لها علاقة بالطبيعة العضوية، والفسيولوجية لكلا الجنسين؛ فالتربية الاجتماعية هي التي تحدد الأدوار الاجتماعية؛ ولذا، فالمجتمع، والتربية هما العاملان الحاسمان في تكوين النفسية الأنثوية، أو الذكورية بصرف النظر عن الطبيعة العضوية .

وتعرفه منظمة الصحة العالمية بأنه: المصطلح الذي يفيد استعماله وصف الخصائص التي يحملها الرجل والمرأة كصفات مركبة اجتماعية، لا علاقة لها بالاختلافات العضوية؛ ويمكن بحسب هذا التعريف أن يكون الرجل امرأة، وأن تكون المرأة زوجًا تتزوج امرأة من نفس جنسها؛ وبهذا تكون قد غيرت صفاتها الاجتماعية، وهذا الأمر ينطبق على الرجل أيضًا!!

ومهما يكن من أمر، فالحقيقة أن هذه الدعوة، وإن كان ظاهرها المساواة، لكنها في مضمونها تهدف إلى تفكيك الكيان الأسري الطبيعي، ثم المجتمع، فهي تعمل على:

الأول: الصراع: فأصحاب نظرية الجندر يؤكدون وجود صراع بين الرجل والمرأة، ويكرسون ذلك الصراع، ويؤججون ناره، ويفترضون وجود معركة بينهما!

الثاني: هو الدعوة إلى هدم الأسرة؛ بوصفها أهم المعوقات، التي تقف أمام تطور المجتمعات؛ وهكذا نجد أن مفهوم الجندر على الرغم من أنه في بعض تياراته الأولى هو القضاء على التمييز ضد النساء، والمطالبة بمساواتهن بالرجال في الحقوق، إلا أن ما ينفذ حاليا هو الجانب غير الأخلاقي، وغير الإنساني؛ لإعلاء منظومة، تبيح الشذوذ، وتلغي الأسرة، وترفض الاختلاف الطبيعي بين الذكر والأنثى.

#المطلب الرابع:

تساؤلات من النوع الاجتماعي/ الجندر.

ـ مفهوم الجندر.. دعوة إلى المساواة، أم التماثل؟

منذ ظهوره، أثار مفهوم الجندر، أو النوع الاجتماعي كثيرًا من الجدل؛ إذ عده بعضهم الأنموذج الأمثل لتحرير المرأة، في حين عده آخرون دعوة إلى إلغاء الفوارق بين الذكور والإناث. وهل سيؤدي ذلك إلى توفير العدل، والمساواة، أو إلى تكريس التماثلية، والشذوذ؟

ـ بين اضطراب الهرمونات، وما يسمى باضطراب الجندر.

ـ ضياع الفطرة بين اضطرابات الهوية الجنسية، واضطرابات الجندر المزعومة.

ـ ميول بعض الأفراد بتقمص هوية الجنس الآخر اجتماعيا، أو سلوكيا: هل هو اضطراب الهوية الجنسية، أو أنه نوع من أنواع الشذوذ، أو أنه انحراف فطري بعد معاناة حقيقية؟

ـ اضطراب الجندر المزعومة.. سبيل إلى التحول الجنسي، وتلويث الفطرة الإنسانية.

ـ قوانين تشريعية لتأصيل المساواة التامة بين الرجل والمرأة؛ عبر النوع الاجتماعي/ الجندر؛ وصولا إلى الشذوذ، والمثلية!!!

ـ ما الفرق الجوهري بين اضطراب الهوية الجنسية، وبين ثقافة الجندر؟

ـ ثقافة الجندر تحويل الاضطراب الجنسي الهرموني من انحراف فطري، يحتاج إلى علاج معرفي سلوكي إلى حالة من حالات الشذوذ الأخلاقي؛ بالمجاهرة بهذه الميول، والتطبيع معها، وتحويل الجسد لموافقتها!!

ـ ثقافة الجندر مشكلة فعلية، أم مشكلة مفتعلة؟!

ـ ثقافة الجندر مشكلة مفتعلة لإحداث فوضى أخلاقية في العالم الإنساني، وهو ما يأباه العالم الحيواني؛ فلم نجد حيوانًا ذكرا، ينزو على حيوان ذكر آخر!

ـ في اضطراب الجندر اضطراب الشخصية الإنسانية.

ـ ما هي الأجندات وراء الدفع باتجاه الجندر؟ ولماذا؟

ـ اضطرابات الجندر عبر التشويه الفكري، ووسائل الإقناع، وغسيل الدماغ المؤدلج.

ـ مع الجندر فوضى قيمية، تلازم المجتمعات، وتشوهات نفسية إجرامية.

ـ مع الجندر انفصال المجتمعات عن القيم المطلقة؛ لتحويلهم إلى عبيد لمنظومة الشهوات، والرغبات.

ـ مع الجندر: الحل بالحرية النفعية، وهي: إباحية لكل الرغبات، والشهوات (حيونة المجتمعات)، والتحفيز لكل صاحب ميول؛ للتعبير عن ميوله. هذه حريه الجندر!!!
ـ كلما تلذذت أكثر، حققت سعادة أكبر!
ـ مع النفعية الجندرية... طوفان من الشهوات، وعبودية للشهوات، و اللذات السرابية.
ـ مع الجندر، والحرية النفعية: تدجين في حظيرة البهيمية الشهوانية، والقبول بكل الخيارات، وإلا لن تحصل على ذلك السراب.
ـ مع الجندر: فقدان الخصوصية الأخلاقية، والذوبان التام في العبودية الجديدة العالمية.
ـ مع الجندر تطبيع مع كل الميول الشاذة.
ـ مع الجندر: التربية، والتنشئة هما اللذان يحددان نوعك الجنسي ذكرا أو أنثى، وليست أعضاؤك، أو خلقتك الإلهية، والذكورة والأنوثة ليست حاجة فطرية، و غريزية طبيعية، بل هي حاجات نابعة من التربية!
ـ الجندر يخالف علم السلوك المقارن، الذي يقرر أن الذكور والإناث يختلف بعضهم عن البعض الآخر في السلوكيات، والأدوار الاجتماعية غريزيا، وفطريا، وليس تربويا.
ـ المخطط القادم: التطبيع مع ثقافة الجندر.
ـ مع ثقافة الجندر: الأطفال المشروع المناسب؛ فأغلبهم في سن 13 يكونون غير راضيين عن ذواتهم من حيث المنظر؛ فتعمد الأجندة الجندرية إلى استغلال ذلك، والمطالبة بتحويله من ذكر إلى أنثى، أو العكس.
ـ النوع الاجتماعي/ الجندر مصطلح غربي مادي يقصد به النوع؛ أي: أن الذكورة والأنوثة عباره عن نوع واحد؛ فلا يوجد ثنائية ذكر وأنثى، بل هو جندر؛ أي: نوع واحد، يشمل الجنسين معا، مع نفي أصل الخلقة، ومقتضياتها، التي هي الذكر والأنثى الزوجان.
ـ بناء على مصطلح الجندر يقولون بأن يكون الإنسان ذكرا أو أنثى بالمعنى العضوي ليس له علاقة باختياره لأي نشاط جنسي قد يمارسه؛ فالمرأة ليست امرأة؛ إلا لانّ المجتمع أعطاها هذا الدور، والرجل ليس رجلا إلا لأن المجتمع أعطاه ذلك الدور؛ وبناء على الجندر يمكن أن يكون الرجل امرأة، وأن تكون المرأة رجلا/ زوجا، تتزوج امرأة أخرى؛ في استهانة متعمدة

بالفطرة، وطبيعة الخلقة، وناموس الكون، ومنه القيام على الذكر والأنثى؛ وبناء على ذلك لم تعد الهوية الجنسية عندهم مرتبطة ـ حصرا ـ بالبنية التشريحية للأعضاء التناسلية.

ـ مع الجندر هي مسألة نزوات، وأذواق، وإشباعات، وشذوذ؛ أي: أنه من الطبيعي عندهم أن يوجد ذكر متأنث، أو رجل يتوهم أنه امرأة، وأنثى ذكورية، أو امرأة ترى نفسها أنها ذكر، وهذا هو الجندر هو أوضح صورة للحيوانية، التي وصل إليها الغرب.

ـ في ثمانينيات القرن العشرين استخدمت استاذة علم الإنسان، والاجتماع البريطانية (آن أوكلي) مصطلح الجندر، أو المعروف عالميا بالنوع الاجتماعي، وأعطته مضمونًا مختلفا في علم الاجتماع؛ فقالت: إن الجنس هو الذي دل على الاختلافات البايولوجية الجسمانية للأشخاص؛ أي: ذكر أو أنثى، وهذا الشيء غير قابل للتغيير، أما النوع الاجتماعي، فهو الأدوار، والمسؤوليات، التي يحددها المجتمع للرجال والنساء في مكان، وسياق ثقافيين، معينين، وهذا/ الأدوار قابلة للتغير (بشكل دائم)؛ فمثلا: من المتعارف عليه بحكم الموروث الثقافي لمجتمعاتنا أن تربية الأطفال، وعمل البيت هو من مسؤوليات المرأة/ الأنثى؛ لمجرد أنها بايولوجيا بوصفها أنثى هي التي تقوم بالحمل، والولادة، و الرضاعة، لكن في الدور الإنجابي ـ من ضمن أدوار النوع الاجتماعي ـ تختلف المسؤوليات، ويصير من واجب الرجل أن يشارك المرأة فيها؛ كونه شريك حياة، وهذا الشريك الذي هو مصدر الإنتاج الوحيد بالبيت؛ لأنه في أغلب الأحيان يكون عمله نقديا؛ أي: إنه هو الذي يعمل خارج البيت، و يجلب المال، لكن بالتفكير، سنجد كل الأعمال المنزلية لها، وتدخل في ضمن الإنتاج، والعمل غير النقدي؛ ومن ثم من المهم أن يتقسم الدور الإنتاجي بين الرجل والمرأة في البيت، وخارجه؛ حتى يتحقق لدينا المساواة في الدور الاجتماعي بين الرجل والمرأة، الذي يشمل انضمامها للمنظمات المدنية، والأحزاب، والنوادي، والقيام بنشاطات على مستوى المجتمع؛ ومن ثم نستطيع أن نخفف من الفجوة الموجودة بين الرجل والمرأة، على الرغم من كل المحاولات لتحسين أوضاع النساء، التي نلاحظها في مجالات التعليم، والصحة، وسوق العمل، والمشاركة السياسية، وإلغاء التمييز القائم على النوع الاجتماعي، والمساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات،

والمسؤوليات، يجعلهم (قادرين، وقادرات) على الإنتاج بشكل كامل؛ وصولا إلى تنمية شاملة للمجتمع.

ـ مع الهوية الجندرية، وليست الجنسية لا يوجد خالق خلق الإنسان، ويحدد ذكوريته، أو أنوثيته، وإنما هو المجتمع، ولنأخذَ حريتنا؛ علينا بناء المجتمع بشكل جديد.

ـ مع الجندر: المطالبة التامة بمساواة المرأة والرجل، وإطلاق حريات النساء دون قيد.

ـ مع الجندر: لا فرق بين أدوار الرجال والنساء.

ـ الجندر يتطرف؛ فيصف علم الاجتماع التقليدي بأنه ذكوري؛ لأنه يفرق بين دوري الرجل والمرأة في المجتمع؛ لذا يدعو إلى علم اجتماع المرأة.

ـ الجندر: يخالف العلم برفضه تحديد الذكر او الانثى بيولوجيا، ويدّعي ان المجتمع هو من يحدد هويته ذكرا او انثى.

ـ مع الجندر: إطلاق الحريات؛ وصولا إلى التحول الجنسي، ومسخ الفطرة الإنسانية.

ـ مع الجندر: لا شذوذ، بل (مثلي مشابه)، أو (مغاير)؛ فكما أن هناك نوعا محايدا، فهناك نوع (مثلي)، وليس شاذا، فأنت نوع من الأنواع، وهو ـ أي: (المثلي) ـ نوع آخر، وليس شاذا.

ـ مع الجندر: التلاعب بالمصطلحات، وتقنين لحالة الشذوذ، والتطبيع معها.

ـ ثقافه الجندر: التطبيع مع الشذوذ (اللواط، والسحاق)؛ بإطلاق مصطلح (مثلي)؛ فهو نوع من الأنواع البشرية؛ على طريقة القوى الناعمة.

ـ مع ثقافة الجندر... لا تحديد لنوع الجنس، ذكر أو أنثى في البطاقة الشخصية للفرد؛ بناء على أعضائه التناسلية، بل الفرد والمجتمع هما من يحددانِه.

ـ مع ثقافه الجندر: لا عواطف للمرأة، ولا للجنس اللطيف؛ فلا فرق بين الرجل والمرأة في كل شيء؛ لأنهم يدعون إلى المساواة التامة في كل الأشياء، وإنْ أفقد المرأة جمالها؛ بأنوثتها، ورقتها.

ـ مع ثقافة الجندر: لا يوجد ذكر وأنثى، بل هناك أنواع، منها: الخنثى الذكري، والخنثى الأنثوي، والخنثى المختل المضطرب.

#المطلب الخامس:

مفهوم الجندر... وجذوره، وتياراته الفكرية.

ـ الجندر.. إرهاصات المصطلح.

ـ الجندر: في وثائق الأمم المتحدة الدولية.

ـ التيارات الجندرية.

ـ مع الجندر... تعدد النظريات النسوية.

#مفهوم الجندر... وجذوره، وتياراته الفكرية:

في (تموز/يوليو) من عام 2010 اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة تكوين وكالة جديدة للأمم المتحدة للنساء، تدعى (كيان الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين، وتمكين النساء)، أو اختصارا (الأمم المتحدة للنساء)، وقد كان قرار تكوين جسم منفصل؛ للتعامل حصريا مع نشاطات، تتعلق بالجندر بعد سنوات من تكون الأمم المتحدة لوكالات متخصصة بقضايا نوعية، وبدأت وكالة الأمم المتحدة للنساء العمل في (كانون الثاني/يناير) من عام 2011، وقد ارتبط بمفهوم (تمكين المرأة) الجندر، أو ما يعرف بـ (النوع الاجتماعي)؛ لذا نقف عليه من كثب، ومن المهم معرفة أبعاد مفهوم (الجندر)، والنشأة، والسياقات التي ولد فيها.

* الجندر.. إرهاصات المصطلح:

في سنة 1949 صدر كتاب (الجنس الآخر)، للكاتبة الفرنسية (سيمون دي بوفورا)، ويعد الكتاب الدستورَ المؤسِّسَ للحركة النسوية في العالم، وقد ذهبت فيه (دي بوفوار) إلى أن الرجل يمارس على المرأة سطوة عاطفية؛ وهو ما جعلها تعاني من اضطهاد عميق؛ لأنها في النهاية قبِلت بتحوّل الرجل من إنسان واقعي إلى رمز شبيه بالآلهة، و (سيمون دي بوفورا) تعتقد أن المرأة لا تولد امرأة؛ لانعدام قدر بايولوجي، أو نفسي، أو اقتصادي يقضي بتحديد شخصية المرء كأنثى في المجتمع.

وترى (سيمون دي بوفورا) أن تحرر المرأة رهين بمدى استطاعتها تغيير الصورة، التي ينظر بها الرجل إليها، وإلى خصائصها الجسدية، والنفسية، ومدى تحررها من الموروث الثقافي، الذي يشكل سلبًا حيواتها اللاواعية، وهذا الدور مناط بالمرأة (الكاتبة)، التي تملك ناصية اللغة؛ لتبليغ المشاعر، والأحاسيس (للآخر)، الذي تمثل المرأة في عُرفه الجنس (الآخر)؛ فالأنثى تتحوّل إلى امرأة في ضمن واقع ذكوري متسلّط، تشكّلت شخصيته انطلاقًا من مفهوم السلطة، التي وضعت ملامحها، وحدودها السلطةُ الاقتصادية عبر العصور؛ وبذلك صرخت (سيمون دي بوفوار): (أن الشخص لا يولد امرأة، بل يصبح امرأة).

فعملت (سيمون دي بوفورا) بنتاجها الفكري، والأدبي على التساؤل عن هوية المرأة، والتأكيد أنها هوية مستلبة من صنع الرجل، وأن تحررها يكون بقدرتها على الخروج من أصفاد

الصورة النمطية، التي صنعها المجتمع؛ وهي بهذا مهّدت للتنظير في مفهوم (الجندر/ النوع الاجتماعي).

* الجندر... ولادة المصطلح:

ظهر مصطلح (الجندر) في السبعينيات مِن القرن العشرين والـ (جندر Gender) كلمة إنجليزية تنحدر من أصل لاتيني، وتعني في الإطار اللغوي (جنس Genus؛ أي: الجنس من حيثُ الذكورة والأنوثة، وكانت (آن أوكلي) هي التي أدخلتِ المصطلح إلى عِلم الاجتماع؛ وتوضح (أوكلي) أنَّ كلمة (سكس Sex)؛ أي: الجنس، تشير إلى التقسيم البايولوجي بين الذكر والأنثى، في حين يشير (النوع/ الجندر) إلى التقسيمات الموازية، وغير المتكافئة اجتماعيًّا إلى الذكورة والأنوثة.

* الجندر... في وثائق الأمم المتحدة الدولية:

يوضح مفهوم (الجندر) الفروق بين الرجل والمرأة الحاصلة من الدور الاجتماعي المناط بهما، والمنظور الثقافي، والوظيفة لكلٍّ منهما، وهذه الفروق هي نِتاج لعوامل دِينيَّة، وثقافيَّة، وسياسية، واجتماعية.

وظهر المصطلح أول مرة في وثيقة مؤتمر القاهرة للسكان 1994 في 51 موضعاً(3)، ثم أثير مرة ثانية، ولكن بشرط واضح في مؤتمر بكين للمرأة عام 1995، وقد شاع استعمال هذا المصطلح في المؤتمرات الدولية، وإن النسخة الإنجليزية لمؤتمر بكين الدولي المشهور ذكرت المصطلح 254 مرة من دون أن تعربه، وتحت ضغط الدول المحافظة تم تشكيل فرق عمل لتعريفه، وخرجت لجنة التعريف بعدم تعريف المصطلح!

* مع الجندر... التيارات الجندرية:

في أجواء الحراك الطويل، والمديد على أمد أجيال متعاقبة، تشكلت تيارات نسائية في أوروبا، وأميركا لم تكن كلها على خط واحد. ويمكن ـ في ما يأتي ـ تقديم صورة مجملة عن أبرزها:

أولا: (النزعة الأنثوية المتطرفة Feminism): التي تبلورت في ستينيات القرن العشرين، فإنها أثر من آثار ما بعد الحداثة الغربية، تحمل كل معالم تطرفها، الذي بلغ بها حد الفوضوية، والعدمية، واللا أدرية، والعبثية، والتفكيك لكل الأنساق الفكرية الحداثية، التي حاولت

تحقيق قدر من اليقين، الذي (يعوض) الإنسان عن (طمأنينة الإيمان الديني)، التي هدمتها الحداثة بالعلمانية، والمادية، والوضعية منذ عصر التنوير الغربي العلماني، في القرن الثامن عشر.

ثانيا: (حركة التمركز حول الأنثى): إنّ الداعين إلى نظرية (حركة التمركز حول الأنثى) يتأرجحون، وبعنف بين رؤية مواطن الاختلاف بين الرجل والمرأة؛ بوصفها هوةً سحيقةً، لا يمكن عبورها من جهة، وبين إنكار وجود أي اختلاف من جهة أخرى؛ ولذا، فهم يرفضون فكرة توزيع الأدوار، وتقسيم العمل، ويؤكدون استحالة اللقاء بين الرجل والمرأة، ولا يكترثون بفكرة العدل، ويحاولون إما توسيع الهوة بين الرجال والإناث، أو تسويتهم بعضهم بالبعض؛ فيطالبون بأن يصبح الذكور آباء وأمهات في الوقت نفسه، وأن تصبح الإناث بدورهن أمهات وآباء.

أما فيلسوفة هذه النزعة الأنثوية الكاتبة الوجودية (سيمون دي بوفوار 1908 - 1986م)، فلقد عدت (الزواج) السجن الأبدي للمرأة، يقطع آمالها وأحلامها، وأن (مؤسسة الزواج) مؤسسة لقهر المرأة، يجب هدمها، وإلغاؤها، وأنكرت أي تميز طبيعي للمرأة من الرجل؛ (فلا يولد المرء امرأة، بل يصير كذلك، وسلوك المرأة لا تفرضه عليها هرموناتها، ولا تكوين دماغها، بل نتيجة لوضعها).

ثالثا: (الجندرية الليبرالية): وتدعو إلى توفير نوع من المساواة في العمل، والتعليم، والمؤسسات الليبرالية،؛ بمعنى: أن هذا الاتجاه يعزو التفاوت بين الجنسين إلى التوجهات، والمواقف الاجتماعية، والثقافية، وخلافًا للمنحى الراديكالي؛ فإن أنصار النسوية الليبرالية، ونصيراتها لا ينظرون إلى إخضاع المرأة؛ كونها من نسق، أو بنية اجتماعية ضخمة، وبدلا من ذلك، فإنهم يلفتون الانتباه إلى عدد كبير من العوامل المنفصلة، التي تسهم في إيجاد التفاوت بين الرجال والنساء. إنهم ـ في سبيل التمثيل ـ يركزون جهودهم على إيجاد الفرص المتكافئة للنساء، وحمايتها؛ عبر التشريعات، والوسائل الديمقراطية الأخرى، ويؤيدون إصدار مثل هذه التشريعات، مثل: قوانين المساواة في الأجر، والقوانين المناهضة للتمييز ضد النساء، والقوانين الأخرى، التي تجعل للنساء والرجال حقوقا متساوية أمام القانون، ويطالب التيار (الجندري

الليبرالي) الحكومات، والمنظمات، والمؤسسات الحاكمة بتطبيق سياسية جندرية نوعية، ديمقراطية، قائمة على المساواة، والتماثل، والتكامل، والإنصاف في ما هو مادي ونوعي بين الجنسين معا، من دون السعي إلى إسقاط النظام الليبرالي بكامله، كما تذهب إلى ذلك (النسوية الجذرية ذات الطابع الراديكالي، أو النسوية الماركسية الصراعية).

رابعا: (الجندرية النسوية الراديكالية): وهذا التيار يدعو إلى إلغاء الأسرة (النواتية) الأم والأبناء؛ أي: التي يمارس عليها القمع، والاستغلال، والسطوة، والعنف؛ ويعني هذا كله: أن هذا الاتجاه يثور على ظلم الرجل البطريركي، الذي يستعبد المرأة، ويحولها إلى مجرد ظاهرة جسدية؛ ومن ثم يستلبها، ويستغلها، ويهيمن عليها ظلما؛ ولذا تنطلق (النسوية الراديكالية) المتطرفة من الاعتقاد بأن الرجال هم المسؤولون عن استغلال النساء، وهم المنتفعون في الوقت نفسه من هذا الوضع، فضلا عن أنها تركز على الأسرة؛ باوصفها المنبع الأول لقمع المرأة في المجتمع، وفوق هذا لا تؤمن المدرسة الراديكالية بأن المرأة ستتحرر من القمع الجنسي عن طريق الإصلاح، أو التغيير التدريجي؛ إذ لا بد من الإطاحة بالنسق البطريركي الأبوي؛ لتحقيق المساواة بين الجنسين، وقد غدا مفهوم البطريركية كثير التداول في أوساط من يناصرون النظرية النسوية، كما أن الأطروحات، والدعوات، التي عرضتها المدرسة الراديكالية؛ عن طريق ممثليها من الرجال والنساء على السواء قد أثارت الاهتمام على المستويين الوطني، والعالمي؛ بمجموعة من القضايا البالغة الأهمية، مثل: العنف ضد النساء، وابتذال المرأة، وامتهان مكانتها الإنسانية عن طريق وسائل الإعلام، والإعلان، والترويج!!

خامسا: (النسوية السوداء Black feminism/feminisme noir)، وهي بيئة نسوية، حفزتها المناخات العنصرية ضد الزنوجة في أوروبا، والولايات المتحدة؛ ولذا، فهي تتميز بكونها حركة نضالية، وحقوقية، وقد ظهرت هذه الحركة في أميركا في ستينيات القرن العشرين؛ وغايتها المطالبة بالمساواة مع النسوية البيضاء في الحقوق والواجبات، وعدم الفصل بينهما في أثناء رسم السياسات العمومية، أو الفصل بينهما في القطاعين العام والخاص، والنسوية السوداء ترفض التمييز العنصري من جهة، والتمييز اللوني من جهة أخرى ـ كما

يرى أنصار النسوية السوداء ـ وأنه ينبغي استقصاء عوامل جوهرية أخرى غير الجندرية، مثل: الوضع الطبقي، والأصول الإثنية؛ لفهم القمع، الذي تعانيه النساء غير البيضاوات.

ولقد اتخذت (النسوية السوداء) الكتابة الأدبية، والفكرية سلاحا لمواجهة (السياسية العرقية البيضاء) بالتحليل، والنقد، والتقويض؛ إذ وسعت كاتبات، مثل: باربرا سميث، وبيل هوكس أساس الدراسات العرقية؛ عن طريق زيادة الوعي لحالة (الكاتبات النساء السوداوات) بشكل عام، و(الكاتبات السودوات السحاقيات) بشكل خاص.

* تعدد النظريات النسوية:

اتفق معظم الدارسين لموضوع (الجندر) على التعامل معه؛ بوصفه مفهوم تحليل في ميدان واسع من الدراسات، تتناول مفاهيم مترابطة، مثل: الرجال والنساء، والذكور والإناث، والتذكير والتأنيث، والجنس والجنسية، وهي: تدل ـ عادة ـ على التمييزات الاجتماعية، والثقافية، والتاريخية، بين الرجال والنساء، وتوصف أحيانا بأنها: (دراسة التذكير والتأنيث).

وغالبا ما يُعزى مفهوم (الجنوسة) إلى الموجة الثانية من النسوية، ولقد كانت تنطوي على معنى أقدم لـ (نوع)، أو (صنف)، أو (فئة)، ويتكرر استخدامها كثيرا في مناقشات النحو. وفي الستينيات، تغير معناها حين استخدمت في علم (الجنس، والتحليل النفسي لوصف الأدوار الاجتماعية الذكرية والأنثوية)، كما هي الحال حين كتب (أليكس كومفورت 1964 Comfort،) عن أدوار الجنوسة، التي تعلم في مرحلة مبكرة من العمر بعد أربع سنوات، ورأى (روبرت ستولر 1968 Stoller،) أنه في حين يتحدّد الجنس بايولوجيا، فإن هوية الجنوسة هي نتاج تأثيرات نفسية، واجتماعية؛ والحقيقة أن هوية الجنوسة، والجنس البايولوجي يمكن أن يصطرعا، كما في حالة المتحولين جنسيا. وقد عدّ (ستولر) الجنس أساسا بايولوجيا للفروق بين الذكر والأنثى، في حين أن الجنوسة كانت بناءً اجتماعيا، وثقافيا. وهذا الفصل بين البايولوجيا والثقافة يتعارض مع المعتقدات في وقتها، التي كانت تفترض أن الفروق الاجتماعية، والثقافية بين الرجال والنساء كان لها أساسها البايولوجي المؤكد، والضروري.

وفي خلال الثمانينات، حوّلت تطوّرات متعدّدة من طرائق فهم (الجنس، والجنوسة)، واحدة منها كانت سقوط الشكوك النسوية الأولى بنظرية التحليل النفسي؛ بوصفها ذكورية في

جوهرها، وتطوير متن خاص من نظرية تحليل نفسي نسوية، وشاعت المقاربات المستمدة من (سيغموند فرويد) و(جاك لاكان)؛ فوفّرت أدوات للتنظير في الاختلاف الذكري ـ الأنثوي؛ بوصفه ظاهرةً فردية، وثقافية في وقت واحد. وتمثل تطوّرٌ آخرُ في الاهتمام المتزايد بالعرق، والإثنية؛ فصارت دراسة الجنوسة تتعرض باستمرار لتحديات نساء، يصفنها بأنها تصدر عن جماعات عرقية، وإثنية خارجية، وصار التأكيد على العرق، والإثنية باستمرار يضع أهمية الجنوسة موضع المساءلة، وهو فحص، تمت تأديته باسم الطبقة قبل عقد من الزمن، فضلا عن ذلك، لم يكن كافيا إضافة الآثار الاجتماعية، والثقافية معا للعرق، والجنوسة، بل كانت المهمة تتطلب رؤية الكيفية، التي يشكل بها كل منهما الآخر.

وكان المصدر الآخر للتغير يتمثل في تأثير (نظرية ما بعد البنيوية)، المستمدة بوجه خاص من منظّرين فرنسيين من طراز: (ميشال فوكو، وجاك دريدا، وجوليا كريستيفا، وجاك لاكان، ولوس أريغاي)، وقد أعيد تشغيلها في العالم الأنجلوفوني ـ الأدب الأنجلوفوني العربي هو: مجموع النصوص الإبداعية، التي ألّفها بالإنجليزية مبدعون من أصول عربية ـ إذ يؤكد ما بعد البنيوي على أن الأبنية الاستطرادية، والخطابية للجسد كانت تعني نهاية، أو في الأقل إضعافا؛ للتمييز بين الجنس والجنوسة.

ويرى المنظرون (ما بعد البنيويين) أنه ليس من اللازم أن نفكر بالجسد الذكري والأنثوي؛ كونهما كيانين منفصلين، ومتناقضين؛ فهذه الثنائية مبنية خطابيًا، واستطراديًا؛ وهذا يعني أننا نستطيع أن نتعرف الفروق البايولوجية من دون النظر إليها في نمط ثنائي متقابل. ولكن إذا كانت ما بعد البنيوية قد هددت التمييز بين الجنس والجنوسة، فإنّها ـ أيضًا ـ من خلال عمل (جوديث بتلرButler، 1990)، قد أعادت إحياء مفهوم الجنوسة؛ إذ ترى (بتلر) (أن الجنوسة ليست اسما، بل هي فعل أدائي، وهي دائما فعل، وإن لم يكن فعلا، تؤديه ذات، يمكن أن توصف بأنها تسبق الفعل وجودا)، ويتم إنتاج الذاتية الجنسة (gendered) في سلسلة من الخطابات المتنافسة، وليس من خلال إيديولوجيا أبوية مفردة، وعلاقات الجنوسة هي عمليّة تنطوي على ستراتيجيات، وستراتيجيات مضادة للسلطة، وقد أفضى عمل (بتلر) إلى نمط متزايد من الحديث عن التجنيس، والتوليد، والعمليات الاجتماعية المولدة. وبعد

فترة من اندلاع حركة تحرير النساء في أواخر الستينيات في الولايات المتحدة، وأماكن أخرى، أطلق اسم نسوية الموجة الأولى على حركة النساء المبكرة، وأُعلن عن بدء نسوية الموجة الثانية. ويمكن عزو هذه الصورة الجديدة، الأكثر جذرية، إلى عدد من التطورات انضمام النساء إلى قوة العمل، ومع التغيرات السكانية تضاؤل الحاجة إلى شغلهنّ في البيت، والنمو المتسارع في تعليم النساء؛ والمقابلة الصارخة بين توقعات النساء المتنامية، والفرص الاقتصادية، والسياسية، التي بقيت محدودة أمامهن.

وقد رأت نسوية الموجة الثانية أن النساءَ جميعًا يضطهدنّ الرجال جميعا، في حين لوحظت فروق الطبقة، والعرق، فإن هذه الفروق لم تعد في البداية كافية لنفي الاضطهاد العام للنساء، الذي يتضح في الأجور المنخفضة، التي تتقاضاها النسوة، والمكانة في قوة العمل، والمنزلة الاجتماعية المتدنية، وتجربة الجوانب الأكثر وحشيّة في الهيمنة الذكورية؛ عن طريق العنف المنزلي، والاعتداء الجنسي.

وكان واحد من الاهتمامات الأساسية للحركة الجديدة يتمثل في الحقوق الجنسية، والمتعة عند النساء، كما يتضح عند النساء في عناوين نصوص نسوية أساسية، مثل كتاب (كيت ميليت: السياسة الجنسية، في حين كانت (النسوية) تدعو إلى مراعاة (المثقفة) المتطهرة، المحتشمة الملبس، فقد صارت النساء بدءا من السبعينيات كثيرا ما تُصوّرن أنهن مهتمات بالجنس، وغالباً سحاقيات، لا يبالين إلا قليلا بالكياسة، والتهذيب. وركزت النسوية الليبرالية على إزاحة الحواجز عن تحقيق المساواة بالرجال، وعملت في الساحات القانونية، والسياسية، وأحرزت نجاحًا ملحوظا.

#ما علاقة الجندر بـاتفاقية (السيداو)؟!

#الجندر، ومفهوم التمكين.

في عام (١٩٧٩م) عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤتمراً تحت شعار (القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة)، وخرج المؤتمرون باتفاقية، تتضمن ثلاثين مادة وردت في ستة أجزاء؛ للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وجاءت هذه الاتفاقية أول مرة بصيغة

ملزمة قانونيا للدول، التي توافق عليها، إما بتصديقها، أو بالانضمام إليها، وقد بلغ عدد الدول المنظمة للاتفاقية ١٣٠ دولة إلى ما قبل مؤتمر بكين ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

وتعد هذه الاتفاقية ـ السيداو- وهو الاسم المختصر للاتفاقية، من أهم الصكوك الدولية، التي تضم مبادئ أساسية، تدعو إلى تمتع المرأة بكامل حقوقها، وقد عدت الاتفاقية أن التمييز ضد المرأة يشكل إجحافا أساسيا، وإهانة للكرامة الإنسانية، وكان من أبرز مواد اتفاقية (السيداو)، وأهمها، التي اعتبرت تمهيدا، وخط عبور لمفهوم الجندر، وتطبيقاته فيما بعد:

ـ المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة في الميادين السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية كافة.

ـ تعديل الأنماط الاجتماعية، والثقافية؛ للقضاء على العادات القائمة على فكرة تفوق أحد الجنسين، أو على أدوار نمطية للرجل والمرأة.

ـ القضاء على أي مفهوم نمطي عن دور الرجل والمرأة على جميع مستويات التعليم، وفي جميع أشكاله، وعن طريق تشجيع التعليم المختلط، وغيره من أنواع التعليم.

ـ تمنح الدول الأطراف المرأة في الشؤون الدينية أهلية قانونية مماثلة لأهلية الرجل، ونفس فرص ممارسة تلك الأهلية.

ـ أن يكون للمرأة الحقوق أنفسها في تقرير عدد أطفالها، والفترة بين إنجاب طفل، وآخر.

ـ الحقوق، والمسؤوليات أنفسها فيما يتعلق، بالولاية، والقوامة، والوصاية على الأطفال، وتبنيهم.

ـ إبطال كل الأحكام واللوائح، التي تميز بين الرجل والمرأة في قوانينها، واستبدالها بقوانين، تلغي قوامة الرجل على المرأة، التي أقرتها الشريعة الإسلامية.

ولاتفاقيه (السيداو) أهمية كبيرة، وخطيرة؛ إذ بلغ عدد الدول الموقعة عليها (١٦٠) دولة من أصل (١٨٥) دولة عضو في الأمم المتحدة، وبعدها جاءت مرحلة الثمانينيات، التي زاد الاهتمام فيها بحقوق المرأة، حيث أصبح دورها أكثر فعالية، وأهمية في جميع القطاعات البشرية بمستوياتها كافة، وأخذ دور المرأة بالبروز، والوضوح في مراكز القيادة، وصنع القرار.

* ولمن يجهل اتفاقية ـ السيداو:

1- سيداو تقول: بأن المرأة مثل الرجل، والقرآن يقول: (وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ ۖ).

٢- سيداو تقول: لا يسمح للرجل بالتعدد، والقرآن يقول: (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ).

٣- سيداو تقول: الأولاد ينسبوا لأمهاتهم في التسمية، والقرآن يقول: (ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ).

٤- سيداو تقول: لا توجد عدة للمرأة، والقرآن يقول: (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ۚ).

٥- سيداو تقول: الرجل لا يملك الولاية على المرأة، والأب لا يملك الولاية على بناته، والقرآن يقول: (الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ).

٦- سيداو تقول: الذكر والأنثى في الميراث واحد، والقرآن يقول: (لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ).

٧- سيداو تقول: الرجل يمكنه الزواج برجل مثله، والمرأة يمكنها الزواج من امرأة مثلها، والقرآن يقول: (أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ).

٨- سيداو: تعطي المرأة حق الاجهاض، والقرآن يقول: (وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ).

٩- سيداو: لا تُجرّم العلاقات الجنسية خارج إطار الزوجية لكلا الزوجين، والقرآن يقول: (وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا ۖ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا).

١٠- سيداو تقول: المرأة ترتبط بمن تشاء، وتنفصل متى تشاء، وتعود إلى الارتباط متى تشاء، والقرآن يقول: (مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ ۚ).

١١ - سيداو تقول: سن الزواج بعد الثامنة عشرة، والقرآن يقول: (وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ).

* الجندر، ومفهوم التمكين:

اتخذ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونفيم) بعد مؤتمر بكين برنامج عمل تمكين المرأة؛ عن طريق إطلاق مبادرة برنامج متابعة ما بعد بكين عام 1996 بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي، وكان من أهدافه تعزيز الآليات المعنية بالمرأة، وترجمة منهاج عمل بكين إلى ستراتيجيات، وخطط عمل وطنية، ودعم التخطيط الجندري، وإدماج قضايا النوع الاجتماعي في التنمية الشاملة؛ لزيادة مشاركة المراة في صنع القرار. وتأسيسا على ما تقدم ارتكز مفهوم

الجندر، أو النوع الاجتماعي - الترجمة العربية للمصطلح على مفهوم التمكين (Mednt Impower)؛ أي: بإستبدال مفهوم القوة (Power)، ومعناه: القوة لإنجاز شيء ما؛ في دلالة على دور المرأة المتعلمة اجتماعيا، وصحيا؛ فهما الأساس في التمكين؛ لما يوجد من مناخ مناسب للتنمية الفعالة في المجتمع، وبما يحقق النوع الاجتماعي فقط من علاقة متوازنة بين المرأة والرجل.

ويعني مفهوم التمكين تمكين المرأة أولا؛ عبر إيجاد الظروف، التي تساعد المرأة والرجل على السواء أن يوجها احتياجاتهما اليومية، والمستقبلية؛ عن طريق توفير الآليات، والوسائل الثقافية، والتعليمية، والمادية، التي تسمح للمراة والرجل معا من المشاركة في اتخاذ القرارات، والتحكم بمواردهما في الحياة، وتسهيل الإجراءات لهما؛ ليسهما في مسيرة التغيير بشكل فعال في حياتهما الشخصية، وحياة الآخرين؛ من خلال الوصول إلى الموارد، والتدريب واتخاذ القرارات، ومعرفة القدرة على الوعي بالمشاركة الفعالة في المجتمع .

أي: بتقوية المرأة عبر مساواتها مع الرجل في النفوذ، والأدوار، والفرص، وتحقيق نهوضها؛ عبر إقرار القوانين، التي تضمن هذه المساواة، إلى جانب خطوات التوعية، والتربية، والتركيز في المناهج التعليمية، والإعلام؛ لنشر ثقافة المساواة، والتمكين.

ويرى دعاة تمكين المرأة أن هناك أعرافًا، وعادات، وتقاليد، يغدو الرجل فيها كلي السلطة؛ أي: هو القاضي، والمقرر، والأمر والناهي؛ الذي يجعل من المرأة مطوقة بالأساطير، والصور، والعقائد الجامدة، والتعريفات، والقوانين، والقيود، والخوف، مضللة بالاعتقاد بالنظريات المنسوجة حولها، التي تؤيد تبعيتها، وتمنعها من معرفة ماهي محرومة منه؛ مما تحول دون تعلم المرأة، ومن ثم تمكينها في المجتمع، وهو ما يجب إلغاؤه، أو الحد منه، وتخطيه نحو مفهوم التمكين، الذي يؤكد اعتزاز المرأة بكونها أنثى، وامرأة جديرة، ومتعلمة، ومنتجة، ومنجبة، (لكن دون أن يتحول الزواج، والإنجاب الى غاية بحد ذاتها، بل خطوة نحو تحقيق اكتمال المرأة، وتمكنها من القيام بأدوارها المختلفة في مجتمعها؛ بما يحقق لها من دور ريادي في المجتمع، ولاسيما فيما يتعلق بتقدمه، وتنميته)؛ مما يؤشر بشكل جلي إلى مديات الإرتباط بين التنمية، والتمكين بمفهوم الجندر، أو النوع الاجتماعي؛ فمن خلال التنمية تتوافر للمرأة

والرجل الفرص المتساوية، والمتكافئة في مجالات الحياة، وعن طريق التمكين تتحقق للمرأة والرجل المشاركة في اتخاذ القرارات في إدارة حياتهما على قدر متساوٍ، وفي الوقت نفسه، فإن تمكين المرأة يعني تمكين الأسرة، وتطويرها، وانعكاساته على تقدم المجتمع .

وعلى وفق من يرى أن (الجندر) ما هو إلا (أداة تحليلية تفسر العلاقات بين النساء والرجال، وتداعيات هذه العلاقات، وتأثيرها في دور المرأة، ومكانتها في المجتمع؛ فإنهم يحددون أن مفهوم النوع الاجتماعي Social Gender هو عملية دراسة العلاقة المتداخلة بين المرأة والرجل في المجتمع، وتسمى هذه العلاقة (Gender Relation Ship)، تحكمها (عوامل مختلفة اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وسياسية، ودينية)؛ عن طريق تأثيرها في (قيمة العمل في الأدوار الإنجابية، والتنظيمية، التي تقوم بها المرأة والرجل)!!

وغالباً ما تؤدي هذه العلاقة إلى (عدم اتزان) على حساب المرأة في (توزيع القوة)، وتكون النتيجة احتلال الرجل (مكانة فوقية)، في حين تأخذ المرأة (وضعاً ثانويا) في المجتمع. ويرون أن مكانة المرأة والرجل في المجتمع يجب أن توجد مناخا مناسبا (للتنمية الفعالة في المجتمع) ويمكن (لعلاقة النوع الاجتماعي) فقط أن تكون متوازنة؛ إذا ما حولنا استبدال مفهوم (القوة Power) إلى مفهوم (التمكين Impower Mednt)؛ أي: القوة لإنجاز شيء ما، والتمكين يهدف إلى إيجاد الظروف، التي تساعد الرجل والمرأة على السواء أن يوجها احتياجاتهما اليومية، والمستقبلية.

#المطلب السادس:

الهوية الجندرية.

ـ مصدر الهوية الجندرية.

ـ تكون الهوية الجندرية.

ـ كيف تشكلت الهوية الجندرية للفرد؟

ـ خطورة الأفكار الجندرية... مثاله: كيف يؤثر الجندرفي كل منا؟!!!

ـ التفسيرات النظرية لتطور مفهوم الجندر(عند الجندريين):

أولا: نظرية التحليل النفسي:

ثانيا: نظرية التعلم الاجتماعي (Social- Learning Theory):

ثالثا: النظرية المعرفية التطورية لكولبرج (Kohlbe,s Cognitive-Development Theory):

رابعا: نظرية السكيما الجندرية Gender Schema Theory:

خامسا: نظرية المخططات الجنسية (البنية والوظيفة) (GenderSchemasTheory:Structure&Fanctioning):

* هكذا يرى الجندريون!!

تُعرَّف الهوية الجندرية (Gender Identity) بأنّها المفهوم الشخصيّ، الذي يحدّده الفرد لنفسه كذكرٍ أو كأنثى، أو بشكلٍ نادرٍ لكليهما معًا، أو ليس لأيٍّ منهما، ويرتبط هذا المفهوم ارتباطًا وثيقًا بمفهوم الدور الجندريّ (Gender Role)، الذي يُعرّف بأنّه مجموعةُ المظاهر الشخصية الخارجية، التي تعكس الهوية الجندرية.

و(الهوية الجندرية gender identity) تشير إلى الرؤية الخاصة بالشخص إلى جنسه؛ أي: أنه إدراك الشخص الخاص، وشعوره بكونه ذكرا أو أنثى، ويتضمن اعترافه بالانتماء إلى أحد التصنيفين الرئيسين من الناس: الذكور والإناث.

والهوية الجندرية هي: الطريقة التي يعرّف بها كل مِنا نوعه. و(الهوية الجندرية، أو الجنسانية ـ هوية جندرية)، التي عليها كل منا قد تكون تلك التي وُلِد عليها الإنسان، وقد تتغير فيما بعد في حياته؛ على أساس أن كل المجتمعات وضعت مجموعة خيارات من الهويات الجندرية للأشخاص، الذين يعيشون فيها؛ حتى يختار منها الفرد الهوية الجندرية التي يستطيع من خلالها التعامل مع غيره من أفراد المجتمع نفسه. ويبقى التصنيف الرئيس للهويات الجندرية ثنائيًا؛ أي: أن يكون الفرد إما أنثى أو ذكرًا. هذا التصنيف متوافَق عليه من أفراد المجتمع، فالأفراد تتعامل على وفق ما يلاحظونه فيك من الوهلة الأولى من صفات الذكورة أو الأنوثة من حيث مظاهر الجنس - بايولوجيًا-، أو النوع - هويتك الجندرية- . بعض الأشخاص ـ في كل المجتمعات- يشعرون بوجود اختلاف بين النوع - الهوية الجندرية- الذين يظنون أنفسهم عليهم، والجنس - البايولوجي- الذي أجسادهم فعلًا عليه. وهم لا يوافقون على بعض - أو كل- القواعد التي وُضِعَت للتفريق بين النوع الجندري، والجنس البايولوجي. هؤلاء هم (العابرون جنسيًا ـ عبور جنسي)، و(أحرار الجنس ـ Gender queers)، و(غير المصنفين جنسيا ـ Non binary)، وكل هؤلاء لا يتطابق لديهم مفهوما الهوية الجندرية، والجنس البايولوجي؛ ولأجل هؤلاء تُقسِم بعض المجتمعات الهويات الجنسية إلى ثلاث مجموعات، وهو ما يعرف بالجنس الثالث. وعادة ما تتأصل الهوية الجندرية لدى الفرد في عمر الثالثة، وإذا ما تخطى الشخص عمر الثالثة، يصعب جدًا تغييرها لديه، وإذا حاول أحد المحيطين به تغييرها

بالقوة، أو فرضها عليه ينتج ما يعرف بـ (توتر الفرد من جنسه ـ gender انزعاج). ويُعتقد أن بعض العوامل الاجتماعية، والبايولوجية هي المسؤولة عن تكوين هوية الفرد الجندرية.

* مصدر الهوية الجندرية:

وتُحدَّد الهوية الجندرية - في جميع الحالات تقريبًا- نتيجةً لمجموعةٍ من العوامل المُتأصِّلة؛ أي: أنها أساسية، وغير مختارة، والخارجية، والبيئية، في حين يتجلّى الدور الجندريّ في الطرف المقابل في ضمن المجتمع؛ من خلال عوامل، يمكن ملاحظتها، مثل: السلوك، والمظهر. ففي سبيل التمثيل: إذا كان الشخص يعد نفسهُ ذكرًا، ويجد الراحة بأن يشيرَ إلى جنسه الشخصي بمصطلحاتٍ ذكورية؛ فهويته الجنسية بناءً على ذلك هي ذكر، ومع ذلك يُعد دوره الجندري ذكرًا فقط إذا كان يُظهر خصائص الذكور التقليدية، أو المتعارف عليها في السلوك، والملبس، أي: الخصائص، التي تُنسب إلى الذكور بشكلٍ خاص؛ وبذلك نلاحظ أنّ الدور الجندري يُشكِّل في غالب الأحوال التعبير الخارجي للهوية الجندرية، وفي معظم الأفراد تكون الهوية الجندرية، والدور الجندري متوافقين، وتقويم اكتساب هذا التوافق، أو إدراك عدم تواجده ـ كملاحظة انخراط الطفل في نشاطات تُعد بشكلٍ تقليدي غير متوافقةٍ مع جنسه ـ يُشكِّلُ أمرًا، من المهمِّ ملاحظته في خلال نشوء الطفل.

ومن المهم أيضًا معرفة أنّ الاختلافات الثقافية لها دورٌ كبيرٌ في التعبير عن الدور الجندري للفرد، وفي بعض المجتمعات يمكن أن تؤدي الفروق الدقيقة في المعايير الجندرية المقبولة دورًا في تعريف الهوية الجندرية.

#تكوُّن الهُويّة الجندرية.

#كيف تشكّلت الهوية الجندرية للفرد؟

هناك نظريات عدة، بحثت كيفية تشكل الهوية الجندرية للفرد، ووقت تشكلها. وتعد دراسة هذا المجال، والبحث فيه عملية معقدة؛ لأنها تعنى ـ أحيانًا ـ بدراسة سلوك الأطفال، والأطفال أصلًا يفتقرون للغة، التي يستطيعون التعبير بها عن أنفسهم بما يناسب احتياجات الباحثين؛ مما يترتب عليه أن يلجأ الباحث إلى أخذ افتراضات على الأطفال بطرائق غير مباشرة. وممن تحدث عن ذلك:

1. (جون موني ـ John Money): إذ رأى أن الأطفال قد يتكون لديهم وعي بالهوية الجندرية، التي هم عليها، ومشاعر مرتبطة بهذه الهوية، وهم في عمر (18 شهرًا)، وحتى السنتين.

2. أما (لورنس كولبيرج_ Laurence Kohlberg)، فيصر على أن وعي الأطفال بهويتهم الجندرية لن يتكون قبل الثالثة، وهو العمر، الذي اتفق عليه الأغلبية أيضًا؛ لأن في هذا العمر، يستطيع الأطفال التعبير بجمل مفيدة، تكسبنا فهمًا أكثر عن هويتهم الجنسية، وهم ـ أيضًا ـ يميلون إلى اختيار الأنشطة، والرياضات، والألعاب، التي تتناسب مع نوعهم، ويُلحَظ هذا عندما تختار الفتاة الطفلة الدمى، وأدوات الرسم، في حين -على النقيض- يختار الصبيان المعدات الثقيلة، وأدوات البناء؛ ومن ثم يمكن استنتاج: أن الأطفال يظهرون تعلقهم للأشياء الأشبه لهويتهم الجنسية، على الرغم من عدم استيعابهم لما سيمليه عليهم نوعهم هذا بعد عمر الثالثة، وبعد الثالثة، يصبح من الصعب جدًا تغيير الهوية الجنسية للفرد الطفل؛ حتى لا ينتج لديه توتر من ناحية هويته الجندرية، ولا ينشأ لديه غضب، واهتياج من الأشخاص المحيطين به. ويُعتقَد أن تطوير الفرد، واستيعابه لهويته الجنسية يمتد من عمر الرابعة، وحتى عمر السادسة من حياة الطفل، وتستمر هذه العملية حتى فترة المراهقة المتقدمة.

3. قام (مارتن ـ Martin)، و(رامل ـ Ramel) بترتيب العمليات الخاصة بتكوين الهوية الجندرية للطفل لثلاث مراحل مختلفة:

الأولى: وفيها يتعلم الطفل الصفات، التي يفرضها المجتمع بناءً على كل هوية جنسانية.

الثانية: تتراوح من الخامسة، وحتى السابعة، وتصبح فيها الهوية الجندرية للفرد متأصلة جدًا لديه، ومرتبطة جدًا بتفاصيل حياته.

الثالثة: وفيها يصير الفرد في قمة تأكده منها، ويمارس دوره في المجتمع بالهوية، التي طُبِعَ عليها.

4. أما (باربرا نيومان ـ Barbra Newman)، فقسمتها إلى أربع مراحل:

الأولى: وهي فهم ماهية مفهوم الهوية الجندرية، واستيعابه.

الثانية: وهي فهم المعايير الخاصة بهويتك الجنسية، وهل كنت ملائمًا لهذه الهوية أو لا؟ ومعرفة ما سيترتب عليها فيما بعد، والقواعد الجندرية.

الثالثة: وهي أن يتوافق ما توصلت إليه، وما يعتقد والداك.

الرابعة (الأخيرة): وهي اتخاذ القرار المناسب، وتحديد النوع الذي ترغب لبقية حياتك.

#العوامل المؤثرة في تحديد الهوية الجندرية:

ـ الطبع أم الطبيعة: على الرغم من عدم فهمنا الكامل لما تعنيه الهوية الجندرية الجنسانية بعد، إلا أننا نعلم بالفعل أن هناك العديد من العوامل المقترحة، التي تمكّننا من فهم تطور الهوية الجنسانية لدى الفرد، وهي: إما عوامل اجتماعية - خاصة بالبيئة المحيطة بالفرد- أو عوامل فطرية، وبايولوجية - خاصة بالفرد نفسه- وهو جدالٌ قائم بالفعل في علم النفس، ويعرف بجدلية (الطبع أم الطبيعة ـ Nature vs nature).

إن الذي يجعل المسألة جدلية، هو إن العاملين لهما دوران مهمان في تشكيل الهوية الجنسانية لنا، فالعوامل البايولوجية ـ الفطرية، التي تؤثر في الهوية الجنسانية تتضمن: الهرمونات، التي تتفرز في الجسم قبل الولادة، والهرمونات، التي تفرز في الجسم بعد الولادة، وهناك أيضًا البنية الجينية، التي لها الأثر الكبير في هويتنا الجندرية، ولكنها لا تحدده، فهي تؤثر فيه، لكن لا تقرره في حامضه النووي.

وهناك مثال مشهور، يعتد به في مسألة الطبع أم الطبيعة، وهي حالة (دافيد رايمر David Ramer)، التي تعرف بحالة (جون/جوان ـ John/Joan): فإنّ (دافيد رايمر) بعد ولادته، تعرض لحادثة خِتان مروعة؛ إذ جرت العملية بشكل خاطئ؛ حتى أنه فقد عضوه التناسلي. وعندما توجه الوالدان لسؤال الاخصائي النفسي (جون موني)، أقنعهم أنه سيكون من الأفضل لو تتم تربية (ريمر) كفتاة. وهذا ما حدث بالفعل، شب (ريمر) على كونه فتاة، تقتني ألعاب البنات، وتلبس الفساتين، ومحاطة بأصدقاء من الفتيات من كل حدبٍ وصوب، لكن (ريمر) لم يشعر بأنه فتاة قطُ، وظل يضايقه هذا الشعور؛ حتى أنه حاول الانتحار في عمر الثالثة عشر. بعدها تم إخباره بحقيقة أنه وُلِدَ ذكرًا، وحُلّت المشكلة عندما أجرى عملية لإعادة عضوه التناسلي. كانت هذه التجربة مفيدة جدًا؛ لمعرفة العوامل المؤثرة في الهوية الجندرية؛

لأنها أثبتت خطأ اعتقاد (موني) أن العوامل البايولوجية لا دخل لها بتحديد الهوية الجندرية للشخص، وأثبتت بعدها أن الأعضاء التناسلية، التي يمتلكها كل منا قد تكون لها التأثيرالبالغ في وعي كلٍ منا بنوعه.

ـ العوامل الاجتماعية: أما العوامل الاجتماعية، فهي المحيطة بالفرد. وتتضمن هذه العوامل: الأفكار، التي لدينا مسبقًا ـ خلفية مسبقة - عن ماهية النوع، وعن ما هو الجنس. وهذه الأفكار نتأثر بها عن طريق الأسرة، ووسائل الإعلام، والمشاهير، والأشخاص المؤثرين مجتمعيًا في حياة الطفل، بل، وقد تُفرَض علينا أحيانًا؛ فعندما تتم تربية الطفل بوساطة أسرة، تتبع بصرامة قواعد الهويات الجندرية، يوجد احتمالًا مرجحًا أن يفكر الأطفال بالكيفية نفسها، ويربطوا هويتهم الجنسانية بالمعايير المحُتِمة لنوع الفرد.

ـ اللغة: تؤدي اللغة دورًا، لا يجب ان نغفل عن ملاحظته؛ فمع تعلم الطفل الكلمات، والضمائر، وربطها في جمل مفهومة مضبوطة، فهو يلحظ أن هناك فرقًا بين التأنيث والتذكير؛ ومن ثم -ولو من دون وعيٍ منه- يحاول أن يصنف سلوكياته، وكينونته.

ـ التعلم المجتمعي: يتعلم الأطفال أكثر عن هويتهم الجندرية؛ عن طريق التصرف بسلوكيات النوع، الذي يريدون أن يكونوا عليه، وينتظرون بعدها من والديهم التقويم؛ عن طريق المديح، أو العقاب لتصرفهم على هذا النحو. بهذا الشكل يُشكِل الأشخاص المحيطون بالأطفال شخصيتهم؛ لأنهم يقوِمونَ تصرفاتهم.

#خطورة اللاأفكار الجندرية... مثاله: كيف يؤثر الجندرفي كل منا؟!!!

#هكذا يرى الجندريون:

يبدأ تأثرنا بالمفاهيم الجتماعية حول الجندر من اللحظة، التي نولد فيها. فقد حقنت الرجولة في عقلية الأولاد بطرق مختلفة؛ فهناك ضغوط اجتماعية عليهم؛ لإنكار مشاعرهم، والتصرف بقوة جسدية، وإثبات جدارتهم؛ عن طريق السيطرة، أو المنافسة مع الآخرين. وقد ينظر إلى السيطرة، أو السلطة على الآخرين، والعنف على أنها علامات من علامات الرجولة. وتقوض هذه التنشئة الاجتماعية الكرامة لأي شخص؛ إذ يعامل الأولاد، والرجال عادة بوحشية؛ لإعدادهم للخدمة العسكرية؛ فالحرب بحد ذاتها هي عنف مبني على الجندر، وهي

ضد الرجال، فالرجال، والأولاد يجبرون على القتال، والقتل. على الجانب الآخر، فإنه من ناحية اجتماعية يكون على الفتيات عادة إنكار ثقافتهن، وأن يكن مستمعات جيدات، ومهذبات، ومطيعات، وأن عليهن إثبات جدارتهن؛ عن طريق وضع احتياجات الآخرين أولاً.

وقد ينظر إلى السلبية، وقبول الظلم على أنهما من علامات الأنوثة؛ وتقوض تنشئة اجتماعية كهذه كرامة الإنسان، وتعزز من خلق الضحايا، وقد استعمل مفهوم حماية النساء، والفتيات في الدعاية، والتحريض، وتسويغ الحروب، والحرب بحد ذاتها هي عنف مبني على الجندر ضد النساء؛ إذ استعمل العنف الجنسي سلاح حرب.

وعند ملاحظة حال الأفراد ثنائيّي الجنس ـ الذين يولدون غالبًا بأعضاء جنسية مبهمة، أو غير واضحة- لدى أي وليدٍ جديدٍ تُقيَّم حالة الوليد، واختيار أحد الجنسين؛ بهدف تبسيط التفاعلات الاجتماعية، والتربية.

وتشير الأدلة السريرية إلى أنّ الأطفال يولدون بالفعل مع شعورٍ كامنٍ أساسيّ بالهوية الجندرية، بعدها توافر الحياة المبكرة توجيهاتٍ، وتأثيراتٍ، قد تؤكّد، أو تُغيِّر هذا الانحياز في الدماغ، وعادةً ما يسير الأمر نحو هويةٍ، ودورٍ جندري متلائمين، أو متوافقين، أمّا السلوكيات المغايرة للجنس، فتحدث عندما تُعبِّر الهوية الجندرية عن نفسها لاحقًا في حياة الطفل بشكلٍ، لا يتوافق مع جنسه البايولوجيّ.

وبشكلٍ عام تكون المفاهيم المتعلقة بالجندر مرنةً عند الأطفال؛ إذ يبدو أنّ الأطفال دون سن الخمس سنوات لا يدركون مفهوم ثبات الجندر، وكمثالٍ على ذلك؛ يمكن أن يسأل طفلٌ ما دون سن المدرسة معلمته فيما إذا كانت صبيًا، أو فتاةً عندما كان صغيرًا، أو قد يقول بأنّه يريد أن يصبح أمًا عندما يكبر!

والأبحاث تدعم هذه المرونة المبكرة في المفاهيم المتعلقة بالجندر لدى الأطفال؛ ففي أحد الدراسات، التي شملت أطفالًا بعمر ما قبل المدرسة، عرضت فيها عالمة النفس (ساندرا بيم- Sandra Bem) عليهم صورًا لأطفالٍ صغار، بحيث يكون الطفلُ عاريًا في الصورة الأولى. وفي الثانية يظهر بزيٍّ، من المتعارف عليه أنه يتوافق مع جنسه (كالفساتين، والضفائر

للفتيات، والقمصان، وحمل كرة قدم للفتيان)، وفي الثالثة يكون بزيٍّ من الشائع أن يكون موافقًا للجنس المعاكس، ثم قامت بسؤالهم: إذا كان الأطفال في الصورة الأولى، والثانية فتيانًا أم فتيات، أمّا حول الصورة الثالثة، فأخبرتهم: بأنّ الأطفال فيها يرتدون زيَّهم كجزءٍ من لعبة أزياء، ثم قامت بسؤالهم فيما إذا كانوا يعتقدون أنّ الأطفال في الصورة الثالثة فتيانًا أم فتيات مع الحرص على أن تكون الصور الأولى ـ حيث يكون فيها الطفل عاريًا- مرئية. وكانت النتيجة: أنّ جزءًا كبيرًا من الأطفال بين عمر ثلاث، وخمس سنوات قد أجابوا باعتقادهم أنّ الصبي الذي يرتدي زيَّ مؤنثٍ في الصورة الثالثة قد أصبح الآن فتاةً بالفعل، ووجدوا أنّ الأطفال قادرون على تمييز الجنس في الصورة الثالثة فقط؛ إن كانوا على معرفةٍ أنّ الأعضاء الجنسية هي من تساهم في وصف الذكور والإناث.

بحثٌ آخر يقترح أنّ مفهوم الطفل للجندر يتطوّر تدريجيًا بين الثالثة إلى الخامسة من العمر، ومعظم الأطفال ـ بعد ذلك ـ يعتقدون أنّ التغييرات الخارجية في الملبس، والشعر لا تُشكِّل تغييرًا في الجندر، وما إن بدأوا بالتفكير في الجندر كصفةٍ مستقرةٍ سيدخلونه في ضمن هويتهم الخاصّة.

وفي خلال هذه الفترة، يصبح الطفل أكثر حماسًا؛ ليتواصل مع آخرين من نفس مجموعته، ويسعى إلى الحصول على معلوماتٍ أكثر متعلقةً بالجندر، وغالبًا ما يصبح صارمًا في التقيُّد في القوالب النمطية الجندرية، وكمثالٍ على ذلك؛ يُفضِّل الأطفال في تلك الأعمار اللعب مع أفراد جندرهم، فضلا عن أنهم يُفضِّلون النشاطات، والألعاب المرتبطة بشكلٍ نمطيٍّ، وتقليديّ مع هذا الجندر، ويستمر الأمر كذلك إلى أن يصبحوا بين السابعة، والعاشرة من العمر، حينها يغدون أكثر مرونةً، وأقل صرامةً حول ذلك.

إذن، التعرّف على الهوية الجندرية هو عمليةٌ متتابعةٌ، وليس حدثًا واحدًا مميزًا، والاختلاف عن المعايير الاجتماعية التقليدية يمكن أن يسبب الضرر للطفل، وأسرته؛ وعلى ذلك يجب أن نتذكّر أنّ الصبغيات، التي نحملها تحدد جنسنا البيولوجيّ؛ لكنها ليست العوامل الوحيدة في تحديد الهوية الجندرية))!!!

إن الجندر يعني أن الأطفال يدفعون من يومهم الأول بصورةٍ منتظمة إلى دورٍ جندري - نسبةً إلى جندر - (جنساني)، ويمسخون إلى كائن، نسميه (أنثى)، أو (ذكرا)، وهذه السيرورة تحجم الاثنين، إلا أن البنت تُحدّ أكثر من الصبي في إمكانياتها الكامنة، وتنتقص في استقلاليتها، وتظلم على صعيد الواقع.

* التفسيرات النظرية لتطور مفهوم الجندر:

ـ نظرية التحليل النفسي.

ـ نظرية التعلم الاجتماعي.

ـ النظرية المعرفية الإنمائية لكولبرج.

ـ نظرية السيكما الجندرية.

ـ نظرية المخططات الجنسية (البنية، والوظيفة).

* التفسيرات النظرية لتطور مفهوم الجندر(عند الجندريين):

يستطيع معظم الأطفال في سن الثانية، والثالثة تسمية انفسهم على أنهم أولاد، أو بنات. كما أن بإمكانهم تصنيف الآخرين على أنهم أعضاء في أيٍ من هاتين الفئتين، بعد الثالثة يتوقع معظم الأطفال أن يعرفوا التوقعات الثقافية للذكور والإناث؛ فكثيرا ما نسمع من الأطفال أن الأولاد لا يلعبون بالدمى، وأن البنات عندما يكبرن يصبحن ممرضات، ويتعلم الاطفال في ثقافة ما، أن هذه السلوكيات، أو الأدوار الاجتماعية تناسب الذكور، أو الإناث؛ ولا سيما فيما يتعلق بالملابس، وطرائق اللعب، ونوعية الألعاب، والأدوات المستخدمة فيه، وبين السنتين الرابعة والخامسة يعي الأطفال أن بعض المهن خاصة بالذكور، وأخرى خاصة بالإناث، كما يتعلم الأطفال أن الرغبة في الاستقلالية، والقوة لا تناسبان الإناث، وأن الشعور بالضعف، والاتكالية ليسا من سمات الذكور. ولكن كيف يُفسّر تطور الهوية الجندرية لدى الاطفال، واكتسابهم الأدوار الجندرية؟

هناك نظريات عدة، حاولت تفسير تطور الهوية الجندرية لدى الأطفال، وهذه النظريات هي:

أولا: نظرية التحليل النفسي: يَعُدُّ فرويد، والتحليليون الكلاسيكيون التقمص، أو التوحد (Identification) عاملا مهما في تطوير الشخصية في مرحلة الطفولة المبكرة، والتقمص هنا عبارة عن اتخاذ خصائص الوالد من الجنس نفسه، ومعتقداته، واتجاهاته؛ إذ يعتقد فرويد أن التقمص يحدث عندما يكبت الطفل رغبته في امتلاك الوالد من الجنس المغاير؛ لذلك يحل هذه المشكلة بتوحده مع الوالد من الجنس نفسه، وعلى الرغم من أن هذا التفسير لتطور الهوية الجندرية قد ساد فترة طويلة، إلا أن الدراسات قد بينت أن السلوك المنمط جندريا لا يشبه سلوك الوالدين كثيرا؛ لذا، فإن هذه النظرية أكدت دعم الشعور، والعلاقة بين الوالدين، وأبنائهم من الجنس نفسه؛ بوصفه أساسا لتطور الهوية الجندرية؛ فهو يرى أن الطفل يصبح ذكرا، أو أنثى نفسيا عندما يبلغ الخامسة من العمر؛ عن طريق اكتساب سمات الوالد، أو الوالدة، وتقمص الدور المناسب لجنسه؛ أي: يتقمص الدور المشابه له جنسيا.

ويؤكد فرويد ـ أيضا ـ أن الاناث أكثر ذكاءا، وحيوية من الذكور، وأقدر على تكوين ارتباطات عاطفية مع الآخرين؛ ولذلك يفترض فرويد أن الخوف من فقدان الحب يبقى الدافع الأهم في حدوث عملية التقمص لدى الإناث، وأن ذوبان (عقدة أوديب) في خلال عملية التقمص، المبني على العقوبة لا يحدث لدى الإناث.

إن هذه النظرية تعرض نوعين من الميكانزمات؛ لتوضيح عملية فهم الجندر، وهما:

1. التقمص الجنسي المبني على الخوف من فقدان الحب.
2. التقمص، أو التوحد مع الشخصية العدوانية؛ بكونه وسيلة دفاعية، تهدف إلى تجنب العقوبة.

وعلى الرغم من أهمية كليهما للجنسين ـ ذكورا، وإناثا ـ إلا أن فرويد يعتقد أن النوع الأول أكثر ملائمة للإناث، في حين أن النوع الثاني يكون أكثر ملائمة للذكور؛ ومن ثم، فإن اكتساب الهوية الجندرية ـ بحسب وجهة النظر هذه ـ هو أحد نتائج عملية التقمص (Identification)، التي ينتج عنها كثير من العمليات النفسية، مثل: السيطرة على الذات، والقيم الخلقية، والمثل/ ونمو الضمير، فضلا عن اكتساب الهوية الجندرية.

ومهما يكن من أمر، فإنّ نظرية التحليل النفسي تفسر فهم الطفل لجندره، وجندر الآخرين بالعلاقة الوثيقة مع أحد والديه من الجنس نفسه؛ إذ يتحول الشعور بالارتباط الوثيق للذكور من الأم إلى الأب، الذي يشير إلى بداية تطور ذكورتهم، في حين تقوي الإناث علاقتهن بأمهاتهن؛ مما يشير إلى تطور شعورهن بأنوثتهن.

ثانيا: نظرية التعلم الاجتماعي (Social- Learning Theory): يتعلم الأطفال الهوية الجندرية، والأدوار الجندرية، والأدوار الاجتماعية ـ على وفق هذه النظرية ـ بالطريقة نفسها، التي يتعلمون بها السلوكيات الأخرى؛ عن طريق الملاحظة، وتقليد النماذج، وعادة ما يكون الوالد من الجنس نفسه أحد هذه النماذج، وكذلك، فإن الأطفال يقلدون نماذج أخرى على النحو نفسه. ويشير كثير من الدراسات إلى أن لدى الأطفال ميلا لتقليد النماذج، التي يرونها متشابهة مع أنفسهم أكثر من النماذج، التي تختلف عنهم؛ فليس مستغربا أن تتشابه سلوكيات الأطفال مع آبائهم من الجنس نفسه أكثر، وأكثر كلما نما الاطفال عبر الزمن، كما تتعزز المحاكاة من خلال الراشدين، الذين يصدرون أحكاما من مثل أنها تشبه أمها تماما، أو أنه يشبه أباه كثيرا؛ وعندما يلحظ الطفل أنه أكثر شبها بوالده من أمه من الناحية الجسدية، ويعمل على تقليده، فإنه يكافأ؛ لأنه تصرف كولد (ذكر)، والشيء نفسه يحدث مع البنت، وفي نهاية الطفولة المبكرة يكون الطفل قد تعلم هذه الأمور، وليس بحاجة إلى أن يمدح، أو يعاقب، أو أن يتصرف بأساليب مناسبة اجتماعيا؛ بحضور الأنموذج، فمنذ أن يتم تعلم الهوية، والأدوار الجندرية يستطيع الأطفال تعديل سلوكياتهم بما يتسق مع الموقف.

وتبدو صعوبة إثبات صحة هذه النظرية؛ فالاطفال يقلدون الراشدين من الجنسين، وليس من الجنس نفسه فقط، والأطفال قد لايشبهون والديهم في شخصيتهم، وإن حصل ذلك، فقد لا يشبهون الوالد من الجنس نفسه.

وما لاشك فيه أن لهذه النظرية صلة باكتساب الاطفال الهوية، والأدوار الجندرية، ولكن يبدو أن آليات التعزيز، والتقليد البسيط غير كافية لتفسير ما يحدث تماما؛ إذ يعتقد عالما هذه النظرية (باندورا، ومشيل Banduras Mischel) أن الاطفال بعد ولادتهم يكونون حياديين من الناحية النفسية، وأن الاختلافات البايولوجية بين الذكور، والإناث غير كافية

لتفسير الاختلافات، التي تحدث في الهوية الجنسية؛ فقد أكد هذان العالمان الدور، الذي يؤديه التقليد، والتعزيز، والتقوية المختارة في عملية فهم الجنس؛ وبناءا على ذلك، فإن عملية فهم الجنس هي نتاج الخبرات التعليمية المختلفة، التي يكتسبها الطفل من محيطه الاجتماعي، فالطريقة المهمة، التي بموجبها يتعلم الأطفال السلوك الملائم، وغير الملائم لجنسهم هي ملاحظة السلوك، أو مراقبة الآباء، والإخوان، والمعلمين، والشخصيات المتلفزة، أو نماذج أخرى.

وتشير هذه النظرية إلى أن الآباء، الذين يكافئون أبناءهم؛ باختيار الألعاب، التي تكون مناسبة لجنسهم، يتعلمون، وبوقت مبكر تسميات الجنس المضبوطة أكثر من الأطفال، الذين يكون آباؤهم أقل تركيزا على ملائمة الجنس لألعاب الأطفال. في حين يرى (ميشيل Mischel) أن الطفل يقلد الأنموذج المماثل لجنسه، ويتعلم منه؛ لاعتقاده بأنه أنموذج مشابه له، ويعطي (باندورا Banduras) معيارا إضافيا لهذه النظرية؛ إذ يشير إلى أن الأطفال ـ فضلا عن تقليدهم سلوك الراشدين ـ يشتركون في الملاحظة؛ إذ يحول الأطفال عقل سلوك الأنموذج عند مشاهدته، ولكنهم لا يقلدون السلوك، الذي شاهدوه، إلا إذا اعتقدوا بأن هذا الأنموذج يعود عليهم بنتيجة إيجابية. ويقول ـ أيضا ـ إن الأطفال يميزون السلوكيات الملائمة لجنسهم؛ وذلك عن طريق ملاحظتهم العديد من نماذج الذكور والإناث، وليس كل ما يتعلمه الأطفال يوظف بشكل صحيح؛ فعلى الرغم من معرفة الأطفال الملابس، والفعاليات الملائمة لجنسهم، نجد أن القليل منهم ينجزون هذه السلوكيات فعليا، وهناك طريقة أخرى، يتعلم بموجبها الطفل السلوك الملائم لجنسه، وهي ملاحظته لردود أفعال الآخرين على بعض سلوكيات الأطفال الاخرين، التي تعد تصرفات غير ملائمة لجنسهم؛ فمثلا: عند ملاحظة الأطفال الآباء، والمعلمين، والأقران، الذين يبدون مشاعر عدم الرضا لما يقوم به بعض الذكور من ألعاب غير ملائمة لجنسهم، فإنهم يتقبلون ذلك للإناث، ويؤكدون أنه ملائم لجنسهم فقط؛ لذا، فإن التعلم بالملاحظة يدفع الأطفال ـ وبصورة تدريجية ـ إلى معرفة السلوكيات، والأدوار المتوقعة من كل جنس.

وعند الرجوع إلى الدراسات، التي أجريت في هذا المجال، تجد أنها اقتربت كثيرا في تفسير نتائجها من هذا المنظور؛ فدراسة (وايتنك وادوارز Whiting & Edwards،1988)، التي استهدفت تعرف أنماط التأهيل الاجتماعي للجنس في (11) ثقافة مختلفة، أظهرت أن الإنسان هو نتاج الصحبة التي يقيمها، فوجد أن الذكور والاناث ـ في أغلب الثقافات ـ يقومون بصحبة، تبدأ في وقت مبكر، فالإناث يقضين أكثر أوقاتهن مع الجنس المماثل، وممارسة الأدوار الملائمة للجنس، في حين يقضي الذكور معظم أوقاتهم ـ أيضا ـ مع الجنس المماثل، وممارسة الأدوار الملائمة لجنسهم، وتوصل كل من (ماكوبي وجاكلن 1974 ،Maccoby&Jacklin)؛ عبر تقويمهما لـ (23) دراسة، تناولت موضوع الجندر أن (7) منها اظهرت أن الأطفال من الذكور، والإناث أبدوا تقليدا أكبر للأنموذج من الجنس نفسه، أما الدراسات الـ (16) الباقية، فلم تبد أي تفاعل واضح لجنس الطفل من الأنموذج المماثل لجنسه، ووجد أن سلوك الأطفال منمط جنسيا قبل تطور مفاهيم، أو افكار واضحة حول الجنس؛ اذ يبدأ الاطفال بتفضيلٍ ما نحو الدمى المنقطة جنسيا، وتفضيل أقرانهم في اللعب من الجنس نفسهـ في الوقت، الذي لا يكون لدى كثير منهم أي فكرة عن ثبات الجنس.

وتشير دراسة (براون Brown،1964) إلى أن الآباء أكثر اهتماما، ورغبة من الأمهات بالسلوك الملائم لجنس أبنائهم، ويصرون على أن يروا أطفالهم من الذكور يتكلمون، ويتصرفون مثل الرجال؛ وهذا الأسلوب من المعاملة له أثر أكبر في الذكور منه على الإناث.

وهناك دراسات عدة، قامت بمقارنة عيّنة من الذكور فاقدي الآباء مع عينة ـخرى من الذكور، الذين تربوا في وجود آبائهم، وقد ظهر أن فقدان الأب يؤثر في السلوك المنمط جنسبا للذكر؛ فقد حصل الذكور فاقدوا الآباء على درجات أقل في صفات الذكورة على مقاييس تفضيلات الدور الجنسي، وقد كانوا أقل حزما، وأكثر ميلا إلى استخدام العدوان اللفظي على العدوان الجسمي، في حين حصل الذكور، الذين تربوا مع آبائهم على درجات أكثر في صفات الذكورة على مقاييس تفضيلات الدور الجنسي.

ومما تقدم نلحظ أن بعض نتائج الدراسات أعطت دورا كبيرا، ومهما للآباء في عملية اكتساب الطفل لجندره؛ عن طريق عمليات التقليد (النمذجة)، وتعزيز الثواب والعقاب.

وللأقران دور يساعد على اكتساب الطفل هويته الجندرية، وقيامه بالأدوار الجندرية الملائمة؛ إذ يحدد مقدار ما يتخذه الطفل من السمات الملائمة لدوره الجندري (ذكراً أو انثى) درجة قبوله عند أقرانه، أو رفضهم له، فقد وجد (لامب وروبراني 1979، Lamb&Rooparine) أن الأطفال بعمر ثلاث سنوات، الذين يُنتَقدون من قبل أقرانهم؛ بسبب مشاركتهم بفعاليات، تعد للجنس المغاير، حاولوا ـ وبسرعة ـ تغيير هذه الفعاليات بأخرى، تتناسب مع جنسهم، وأظهرت دراسة فاكوت Fagot 1977) أن الأطفال، الذين يمارسون الألعاب مع أقرانهم من الجندر نفسه يصبحون انتقاديين؛ عندما يكتشفون أن الطفل، ولا سيما (الذكر) يمارس ألعابا من الجندر المغاير، ويجب أن لا ننسى دور (الإخوة والأخوات)، ومدى تأثيرهم في الهوية الجندرية للطفل؛ إذ تبين أن ممارسة الأطفال الإخوة للألعاب المماثلة لجندرهم، تساهم في إدراكهم هويتَهم الجندرية، والأدوار، التي تتطلبها تلك الهوية، كذلك، فإن وجود الإخوة من الجندر المغاير (ذكورا أو اناثا) قد يعرضهم إلى اللعب مع بعضهم البعض في ألعاب، قد تكون غير ملائمة لجندر أحدهم. وقد بينت بعض الدراسات أن الأطفال الذكور، الذين لديهم (أخت) أبدوا بعض الميول للتنميط الجنسي الأنثوي، فضلا عن غياب الأب، الذي يقلل من التنميط الجنسي الذكوري عند الأخ الذكر.

وعلى عكس؛ ذلك فقد أشار بعض علماء نظرية التعلم الاجتماعي إلى أن وجود (أخوين اثنين) من الجنس نفسه في أسرةٍ ما، يدفعهم إلى السعي إلى تكوين شخصيات مستقلة واحدة عن الأخرى؛ مما يقودهم إلى تطوير صفات شخصية مختلفة عن الأخرى، وتسمى هذه أحيانا بالفرضية المغايرة، وإذا كانت هذه الفرضية تمتاز بالثقة، فإن من المتوقع أن يمتلك الإخوة من الجنس نفسه صفات مميزة للجندر، تكون أقل من الإخوة من الجنس المغاير.

ثالثا: النظرية المعرفية التطورية لكولبرج (Kohlbe,s Cognitive-Development Theory): يعتقد كولبرج أن تعلم الأطفال هويتَهم الجندرية لا يعتمد على الراشدين كنماذج، أو كعوامل للتعزيز وللعقاب، وإنما يقوم الأطفال بتصنيف أنفسهم، والآخرين كذكور أو إناث؛ ومن ثم ينظمون سلوكياتهم بما يتسق وهذا التصنيف؛ ثم يتخذون سلوكيات تناسب جنسهم؛ وانطلاقا من هذا التوجه، فإن الإناث يفضلن الدمى على الشاحنات، ليس

لألهن حصلن على الموافقة، أو القبول للعب بالدمى من الكبار ـ كما تشير نظرية التعلم الاجتماعي ـ وإنما لأنهن طورن وعيا معرفيا بأن اللعب بالدمى متسق مع فكرتهن عن أنفسهن؛ بوصفهن بنات إناث؛ وهكذا، فإن (كولبرج) قد طرح نظرية في التنميط الجندري مختلفة عن النظريات الأخرى، التي تمت الإشاره إليها، التي ترى أن الأطفال يتعلمون ـ أولا ـ أن يكونوا أولادا، أو بنات؛ لأن والديهم يشجعانهم على ذلك؛ من ثم يقومون بالتوحد على وفق النظرية التحليلية، أو بتقليد النماذج من الجنس نفسه على وفق نظرية التعلم الاجتماعي؛ وبذلك يكتسبون هوية جندرية، تتسم بالثبات، وقد يتجهون بفعالية نحو نماذج من الجنس نفسه، ويحصلون على المعلومات ذات الصلة؛ ليتعلموا: كيف يتصرفون؛ كونهم أولادًا، أو بنات.

والمسألة عند (كولبرج) ليست كما تدعي نظرية التعلم الاجتماعي ـ يتم التعامل معي كوني ولدًا؛ إذن يجب أن أكون واحدا منهم، وانما هي: انظروا أنا ولد؛ ولذلك، فمن الأفضل أن أفعل كل شيء؛ لمعرفة كيف أتصرف. ويعتقد (كولبرج) أن التطور الجندري يسير عبر المراحل الآتية:

ـ لا يستخدم الأطفال الجندر قبل السنة الثانية لتصنيف أنفسهم، أو الآخرين؛ فتارة يشيرون إلى أنفسهم على أنهم إناث، وذكور تارة أخرى، فليس لديهم بعدُ أيُّ فهم عن أن الجندر خاصية لديهم لا تتغير.

ـ مرحلة الهوية الجندرية: تبدأ هذه المرحلة في السنة الثانية من عمر الطفل، حيث يستطيع الأطفال تسمية أنفسهم، والآخرين كذكور أو إناث، ولكن على أساس الخصائص الجسدية؛ فالطفل أنثى لأن شعره طويل، أو أنه يرتدي تنورة. والطفل ذكر؛ لأن شعره قصير، ويضع ربطة عنق. ويتغير التصنيف الجندري مع تغير هذه الخصائص الجسدية.

ـ مرحلة استقرار الجندر Gender Stability: تبدأ هذه المرحلة في السنة الرابعة من عمر الطفل، حيث يفهم الطفل في هذه المرحلة أن الشخص، الذي يعد ذكرا، أو أنثى في الوقت الراهن كان ذلك في السابق، وسيبقى في المستقبل كما هو. فالبنات يكبرن ليصبحن أمهات، والأولاد يكبرون ليصبحوا آباءا، ففي المرحلة الثانية يدرك الأطفال أن الجندر مستقر عبر

الزمن، بيد أنهم لا يدركون أن الجندر ثابت عبر المواقف. فإذا شارك طفل ما في نشاطات ذات طابع أنثوي، مثل اللعب بالدمى؛ فإن أطفال هذه المرحلة يعتقدون أن مثل هذا الطفل الذكر قد تحول إلى أنثى.

ـ مرحلة ثبات الجندر Gender Constancy: تبدأ هذه المرحلة قرابة السنة الخامسة من العمر، حيث يدرك أطفال هذه المرحلة أن الجندر ثابت عبر الزمن، ويعرف الأطفال أن الجندر لن يتغير بصرف النظر عن ملابس الشخص، أو النشاطات، التي يشترك فيها.

رابعا: نظرية السكيما الجندرية Gender Schema Theory: طورت هذه النظرية (ساندرا بم) سنة 1983؛ إذ تحتوي هذه النظرية على عناصر النظريتين: المعرفية، والتعلم الاجتماعي كلتيهما، والسكيما (تشبه السكيما في نظرية بياجيه، وهي عبارة عن أنماط معرفية منتظمة من السلوك، تساعد الطفل في تصنيف المعلومات). أما (السكيما الجندرية)، فهي نمط من أنماط السلوك المتسق مع الجندر. و يشير هذا الاتجاه إلى أن اكتساب الهوية الجندرية يعتمد ـ إلى حد ما ـ على نشوء السكيمات الجندرية؛ فـ (السكيمات الجندرية) عبارة عن أطر مرجعية معرفية، تعكس خبرات الأطفال المتصلة بالمعتقدات الاجتماعية، المتعلقة بصفات الذكور والإناث، مثل: تعليمات الوالدين، وملاحظاتهم المتعلقة بتصرفات الذكور والإناث في مجتمعهم. وينتبه الأطفال إلى أن ثقافتهم تصنفهم إلى ذكور وإناث، يرتدون ملابس مختلفة، ويلعبون بألعاب مختلفة، ويذهبون إلى مدارس منفصلة؛ عندئذ يقوم الأطفال بتكييف اتجاهاتهم، وسلوكياتهم على وفق السكيمات الجندرية، التي تسود في ثقافاتهم؛ أي: ما يفترض أن يكون عليه الأولاد والبنات، وعندما يتصرف الاطفال على وفق معايير جندرهم، فإن تقديرهم لذواتهم يرتفع، وعندما لا يفعلون ذلك، يشعرون بعدم الكفاية؛ وعندما تتشكل السكيمات، فإنها تبدأ بالتأثير في معالجة الأطفال للكثير من أنماط المعلومات الاجتماعية؛ ففي سبيل التمثيل: أن الاطفال من ذوي السكيمات الجندرية الراسخة يميلون إلى تصنيف سلوك الآخرين على أنه ذكري، أو أنثوي، فضلا عن أن استدعاء السلوكيات المتسقة مع سكيماتهم الجندرية يكون أسهل عندهم. ولا تنظم السكيمات الجندرية معلوماتنا المتعلقة بالجندر، فحسب، وإنما توجه طريقة فهمنا للمعلومات الجديدة

عن الجندر، ومهما يكن من أمر، فنحن نميل ـ والكلام لأصحاب النظرية، وأتباعهم ـ إلى توجيه اهتمام أعلى للمعلومات، التي تؤيد ما لدينا من سكيمات أكثر من تلك التي تنفيها؛ ونحن قد ننسى، أو نشوه المعلومات بطرائق، تجعلها أكثر اتساقا مع سكيماتنا، وعندما يتم تعلم السكيمات الجندرية، فمن الممكن تعديلها كما هي الحال في نظرية التعلم الاجتماعي، وقد بينت (Bemساندرا بم) أن بأمكان الراشدين تعليم أطفالهم سكيمات أخرى جديدة؛ عوضا عن تلك، التي تعزز الدور الجندري التقليدي، ويستطيع الراشدون تغيير السكيمات الجندرية التقليدية لدى الأطفال؛ عن طريق:

* مشاركة الآباء في الاعمال المنزلية.
* تعريف الأطفال على رجال ونساء، يعملون في مهن غير تقليدية.
* التمييز بين الرجال والنساء؛ بناء على الخصائص التشريحية، والإنجابية بدلا من الملابس.

وإن الطفل، الذي ينشأ في مثل هذه البيئة الثقافية ينمو بشخصية اندروجينيه (Androgynous) ـ إن كلمة أندرو جيني مشتقة من (Andro)، وتعني: ذكر، والباقي أنثى ـ فالشخص الأندروجيني هو الذي يعمل على دمج الخصائص الإيجابية، التي يعتقد أنها ذكرية مع تلك التي ينظر إليها عادة على أنها انثوية، في سبيل التمثيل: من المحتمل أن يكون الشخص الأندروجيني مؤكدا لذاته، ومسيطرا، واستقلاليا (خصائص ذكرية)، وقد يكون في الوقت نفسه شغوفا، ومتعاطفا، ومتفهما (خصائص انثوية).

ولقد استثار هذا الاتجاه، الذي طرحته (Bem) العديد من الدراسات، التي حاولت معرفة ما اذا كان الشخص الأندروجيني يتمتع بصحة نفسية أفضل، وقدرة أعلى على التكيف من أولئك الأفراد، الذين يتصفون إما بالذكورية، أو الانوثة على نحو (لا مرونة فيه)؛ إذ بين كثير من الدراسات أن الأفراد الأندروجينيين يسجلون علامات أعلى على مقاييس تقدير الذات من الأفراد المنمطين جنسيا بشدة، في حين وجدت دراسات عديدة أخرى فروقا قليلة، أو معدومة بين الأندوروجينيين، والنمط الذكري على مقاييس تقديرالذات؛ وقد يعزى السبب إلى أن الخصائص الذكرية تأخذ عادة المكانة الأعلى في معظم المجتمعات من الخصائص

الأنثوية، ولعل الجوانب الذكرية للشخصية الأندروجينية ترتبط بالمرونة السايكولوجية، والتكيف.

خامسا: نظرية المخططات الجنسية (البنية والوظيفة) (GenderSchemasTheory:Structure&Fanctioning): في بداية الثمانينيات من القرن الماضي اتخذ كلٌّ من (مارتن وها لفرسون) هذه النظرية؛ وذلك بوصفها بديلا للانتقادات، التي واجهتها نظرية (ساندرا بم) حول تطور الهوية الجندرية؛ إذ رأى (مارتن، وهالفرسون) أن الأطفال يطورون بِنى، أو تراكيب ادراكية (Cognitive Stractures) تقوم بتنظيم معلوماتهم حول الجنس، والأنماط الخاصة بالدور الجنسي، وتؤثر في إدراكهم الحسي نحو جنس الآخرين، وفي العمليات المعرفية، التي توجه سلوكهم. وقد تم تسمية هذه البنى اسم (المخططات الجندرية Gender Schemas)، فضلا عن أن مصطلح (المخطط Schemas) تم أخذُه من نظرية (بياجيه) في (التطور الإدراكي)، وإنما أخذ من (النظريات النفسية الاجتماعية Social-Psychdogical) الخاصة بمعالجة المعلومات؛ ولغرض وصف نظرية مخططات الجندر، فإن أفضل طريقة لذلك هو أن نذكر وظائفها، ثم نعطي أمثلة تبين كيفية عملها لدى الأطفال؛ إذ يؤكد (مارتن وهالفرسون) أن هناك ثلاث وظائف لهذه المخططات، وهي:

1. أثر المخططات في الاستدلالات الحاصلة من المعلومات.

إن افكار الطفل المختلفة تربط مع بنيته المعرفية؛ عن طريق المخططات الجنسية، فيستطيع عن طريق استخدامها أن يحصل على استدلالات من المعلومات الجزئية، ففي أسهل الأمور يتمكن الطفل من أن يتعرف أي لعبة يحبها الطفل الآخر؛ وذلك عن طريق معرفته بنوع جنس ذلك الطفل، والصورة النمطية الجنسية الخاصة باللعب، كذلك يتمكن الطفل من أن يتوصل إلى استدلالات معقدة، فعندما يحصل على خصائص طفل معين (ذكر)، يفترض أن الذكور الآخرين، لهم الخصائص أنفسها؛ فمثلا: عندما يسمع الطفل في مرحلة ما قبل المدرسة أن الذكر يمتلك شيئا، اسمه (اندرو Andro) في دمه؛ فذلك يعني أن الذكور الآخرين لديهم (Andro) في دمهم. أما الأطفال الأكبر سنا، فإنهم يقومون باستدلالات أكثر تعقيدا؛

بالاعتماد على المخططات الجنسية، فمثلا: يتوقعون السلوك المستقبلي لطفلٍ ما؛ باستخدام نوعين من المعلومات، هما:

1. تجنس الشخص.

2. وسلوكه السابق.

وقبل ذلك يقومون باستنتاجات عدة، وهي:

- هل سلوكه في الماضي لم يكن نمطيا بالنسبة لجنسه؟

- إذا كان سلوكه في الماضي لم يكن نمطي الجنس.

- إذن هو لا يفضل السلوك النمطي.

- إذن سلوكه المستقبلي لايكون نمطيا.

2. أثر المخططات في اهتمام الأطفال بالمعلومات، وتنظيمها:

إن مخططات الجندر هي التي تسيطر على معالجة المعلومات الجديدة، وهي التي تقوم بتنظيمها؛ فهي تساعد على تحسين المعلومات الجديدة، التي تنسجم مع البنى المنظمة سابقا، وتفسيرها، وتحرف المعلومات الجديدة، التي لا تنسجم معها، فمثلا :عندما تعرض على الأطفال مجموعة من الصور لأشخاص من كلا الجنسين، يؤدون فعاليات منمطة، أو غير منمطة جنسيا، مثل:

1. صورة لرجل ينظم المرور، وفي صورة أخرى يغسل الصحون.

2. صورة لامرأة تغسل الصحون، وفي صورة أخرى تنظم المرور .... إلخ

وبعد أن يلاحظ الأطفال الصور المذكورة، يطلب منهم أن يصرفوا انتباههم إلى الفعاليات بعض الوقت، ثم يوجه اليهم السؤال الآتي:

- ماذا رأيتم في تلك الصور؟

نلحظ أن أغلب الأطفال يسترجعون الصور، التي تبين الفعاليات المنمطة جنسيا؛ وذلك لأن الفعاليات المنمطة جنسيا تمثل جزءا من مخططاتهم الإدراكية الجنسية؛ مما يجعلهم يحاولون فك رموزها، وتذكرها؛ ويرجع سبب ذلك إلى الحالات الآتية:

1. أن الأطفال يدركون ـ وفي وقت مبكر ـ فكرة عن الجندر على أنهم ذكور أو اناث؛ وبذلك، فإن هذا التصنيف يساعدهم على تعرف المعلومات الأخرى، وكما وصفه (ماكوبي) أنه: نوع من المغناطيس لجذب المعلومات الأخرى، التي تتعلق بالدور الجنسي، والفعاليات، والألعاب المنمطة جنسيا.

2. الفروق بين الجنسين، وكثرة الأسئلة عنها؛ فمثلا: هناك سؤال يسأله الكبار والأطفال حول جنس الطفل المولود فيما إذا كان ذكرا أو أنثى، واختيار نوع الملابس، التي تتناسب مع جنسه، والسؤال الذي يوجه للطفل عندما يلعب مع أقرانه: هل تلعب مع الذكور أو مع الاناث. إن هذه الحالات تساهم في معرفة الطفل الفروق بين الجنسين؛ مما يؤدي إلى زيادة احساسه، وإدراكه بمخططات الجنس.

وبناء على ما مر ذكره من آراء، ووجهات نظر في موضوع الجندر تُستَنتج المؤشرات الآتية:

1. إن نظرية التحليل النفسي تفسر فهم الطفل لجندره، وجندر الآخرين؛ بالعلاقة الوثيقة مع أحد والديه من الجنس نفسه.

2. على وفق (نظرية التعلم الاجتماعي) يتعلم الأطفال هويتهم الجندرية، وأدوارهم الجندرية، والاجتماعية بالطريقة نفسها، التي يتعلمون بها السلوكيات الاخرى؛ عبر الملاحظة، وتقليد الأنموذج، فضلا عن أن فهم الجنس هو نتاج للخبرات التعليمية المختلفة، التى يكتسبها الطفل، وأن الاطفال يميزون السلوكيات التعليمية المختلفة، التي يكتسبها الطفل، وأن الاطفال يميزون السلوكيات الملائمة لجنسهم.

3- السكيمات الجندرية عبارة عن أطر مرجعية معرفية، تعكس خبرات الأطفال، المتصلة بالمعتقدات الاجتماعية؛ ومن ثم يقوم الأطفال بتكييف اتجاهاتهم، وسلوكياتهم على وفق سكيمات الجندرية، التي تسود ثقافاتهم.

4. أن الأطفال يطورون بنى، أو تراكيب إدراكية، تقوم بتنظيم معلوماتهم حول الجنس، والأنماط الخاصة بالدور الجنسي.

#المطلب السابع:

مصطلحات الهوية الجنسية، والجنسية الاجتماعية (الجندرية).

ـ أبروسكشوال Abrosexual: وهو الشخص الذي يتقلب بين الصفات الجنسية.

ـ معدوم الهوية الجنسية الاجتماعية (معدوم الهوية الجندرية) Agender: الشخص ذو الاتصال، أو قليل الاتصال لدرجة كبيرة بالنظم الجندرية ـ الجنسية الاجتماعية ـ التقليدية، أو لا يتوافق مع المفاهيم الجندرية، أو يرى نفسه قائما من دون جندر.

ـ أكويروسكشوال، (أو ليثروسكشوال أو أپروسكشوال) Akoirosexual or lithrosexual or aprosexual: وهو مصطلحٌ يُستخدم للدلالة على التجاذب الجنسي، الذي يتلاشى، أو يختفي بمجرد تبادله.

ـ أكويسكشوال Akoisexual: وهو الشخص، الذي يختبر الانجذاب، ولكنه لا يتمناه أن يكون متبادَلا/ مُمارسًا عليه.

ـ حليف Ally: وهو شخص متوافق الجندر(متوافق الهوية الجنسية الاجتماعية)، مصطلح يطلق على الأشخاص، الذين تتوافق هويتهم الجندرية مع الجنس المعطى لهم عند ولادتهم ـ يدعم حقوق الـ LGBTQIA.

ـ الخنثوية/ بين الجنسين Androgyny: وهو تعبيرٌ جندري، يحتوي على عناصر من كلا الذكورة، والأنوثة.

ـ أندروسكشوال Androsexual: وهو الشخص المنجذب في المقام الأول جنسيا، أو رومانسيا، أو عاطفيا إلى بعض الرجال، أو لأولئك، الذين يُعرَفون كذكور، أو إلى الذكورية.

ـ مناهض جنسي Antisexual: وهو مصطلحٌ يُستخدم للدلالة على عدم الميل الجنسي، الذي لا يهتم بالجنس، أو لا يشعر بالانجذاب الجنسي على الإطلاق، أو ليس لديه الرغبة بأن يكون في أي نوعٍ من أنواع العلاقة الجنسية أيا كانت.

ـ اللارومانسي Aroman: وهو الشخص، الذي يختبر الانجذاب الرومانسي قليلا، أو عديم الانجذاب الرومانسي للآخرين و/ أو يملك نقصا في الاهتمام بالعلاقات الرومانسية، والسلوك الرومانسي.

ـ عدم الميل الجنسي/ اللاجنسي Asexual / Ace: وهو الشخص، الذي يختبر الانجذاب الرومانسي قليلا، أو عديم الانجذاب الرومانسي للآخرين و/ أو يملك نقصا في الاهتمام بالعلاقات الرومانسية، والسلوك الرومانسي.

ـ ثنائي الشغف الجنسي Bicurious: وهو الشخص، الذي يملك الفضول حول الإنجذاب تجاه الناس من نفس الجندر، أو الجنس.

ـ ثنائي الجندر، أو ثنائي الهوية الجنسية الاجتماعية Bigender: وهو الشخص، الذي يتقلب في السلوك، والهوية الجندرية، (الهوية الجنسية الاجتماعية) بين النساء والرجال التقليديات/ين، ويُحدد عموما بكلا الهويتين الجندريتين.

ـ الجنس البايولوجي Biological sex: يشير إلى المصطلح الطبي، الذي يتمثّل بالخصائص الكروموسومية، والهرمونية، والتشريحية، التي تُستخدم لتصنيف الشخص كذكر أو أنثى. ويُنظر إليه غالبا على إنه ثنائي، ولكنه ليس كذلك؛ بسبب أن هنالك مجموعاتٍ متعددة من الخصائص الجنسية الأساسية، والثانوية.

ـ مزدوج الميول الجنسية Bisexual: وهو الشخص، الذي ينجذب عاطفيا و/ أو جسديا و/ أو جنسيا إلى جنسين، أو جندرين ـ الخاص بهم، و الجندر/ الجنس الآخر.

ـ مسترجلة Butch: وهي الشخص، الذي يُعرّف كمذكّر ـ جسديا، أو عقليا، أو عاطفيا. ويُستخدم المصطلح في بعض الأحيان بطريقة مهينة/ إزدرائية للمثليات، ولكن يُزعم في أماكن أخرى عدُه هويةً إيجابية.

ـ ستروسكشوال Ceterosexual: وهو الشخص المنجذب عاطفيا، و/ أو جسديا، و/ أو جنسيا لغير ثنائيي الجنس/ الجندر فقط.

ـ متوافق الجندر/ هوية جندرية معيارية Cisgender: وهو الشخص، الذي يكون جندره/ نوعه الإجتماعي/ هويته الجنسية الاجتماعية، وجنسه البايولوجي، الذي تم تعيينه عند الولادة متوافقيَن مع بعضهما البعض.

ـ سيسنورماتيفتي (متوافق المعيارية) **Cisnormativity**: وهو افتراض أن الأشخاص المتوافقين جندريا هم المعيار، أو الأشخاص المتوافقين جندريا هم الأسمى بالنسبة إلى الهويات الجندرية الأخرى. وهو مصطلحٌ يميل إلى جعل الأنواع الاجتماعية الأخرى غير مرئية.

ـ سيسسكسزم **Cissexism**: السلوك، الذي يفضّل جزئيا، أو منحازا في تفضيل الناس المتوافقين جندريا، وتأكيد أن الغيرية البحتة ـ الإفتراض الاجتماعي أن جميع الأشخاص موجب عليهم التوافق مع الجندر، والجنس، الذي تم تعيينه لهم عند الولادة ـ أو كون الناس متوافقين جندريا هو الصحيح، أو الطبيعي بدلا من أي هوية جندرية أخرى. ويميل هذا السلوك إلى جعل الهويات الجنسية الإجتماعية ـ الجندر ـ الأخرى غير مرئية.

ـ الاختلاء/ عدم الاعتراف بالميول الجندرية **Closeted**: وهم أفراد غير منفتحين على الآخرين، أو على أنفسهم حول هويتهم الجندرية؛ يمكن أن يكون لمجموعة متنوعة من الأسباب تتراوح بين الخوف، والضغط الاجتماعي إلى الاختيار الشخصي. ويُعرف أيضا باسم (التواجد داخل الخزانة).

ـ الخروج/ الاعتراف بالميول الجندرية **Coming Out**: وهي العملية التي يقبل فيها الشخص هويته الجندرية، أو نشاطه الجنسي.

ـ الكوكبة **Constellation**: وهي صفة تنفع في وصف الترتيب لعلاقات عاطفية متعددة.

ـ محبو ارتداء ملابس الجنس/ الجندر الآخر **Cross-dresser**: الشخص، الذي يلبس الملابس، التي تُعد "محددة (للجندر)، أو الجنس الآخر.

ـ كوبيوسكشوال **Cupiosexual**: وهو الشخص الذي، يواجه نقصا في الإجذاب، ولكنه يرغب في علاقة.

ـ شبه/ نصف الرومانسي **Demiromantic**: وهو الشخص، الذي لديه قدرة من الضئيلة إلى المعدومة؛ ليواجه الانجذابات الرومانسية؛ حتى يتم تكوين علاقة جنسية، أو عاطفية قوية مع فردٍ آخر، وهذا يحدث بكثرة في العلاقة الجنسية.

ـ شبه/ نصف الجنسي Demisexual: وهو الشخص، الذي لديه قدرة من الضئيلة إلى المعدومة ليواجه الانجذاب الجنسي؛ حتى يتم تكوين علاقة رومانسية، أو عاطفية قوية مع فردٍ آخر، وهذا يحدث بكثرة في العلاقة الرومانسية.

ـ متحفّظ Down low: يشير المصطلح إلى الرجال، الذين يُعرفون بأنهم مغايرون جنسيا ـ ميل جنسي للجنس المغاير ـ لكنهم يمارسون الجنس سرا مع الرجال.

ـ ممثلة بلباس رجل Drag King: وهي الشخص، الذي يؤدي بشكلٍ ذكوري مسرحيا.

ممثل بلباس امرأة Drag Queen: وهو الشخص الذي يؤدي بشكلٍ أنثوي مسرحيا.

ـ دايك Dyke: وهو مصطلح يُستخدم للإشارة إلى مثلية الجنس المتمظهرة كمذكّر ـ يُستخدم في كثير من الأحيان للازدراء. مع ذلك، فهناك حالات تم إعتماده بتأييده من قِبَل المثليات كمصطلحٍ إيجابيّ للتعريف الذاتي.

ـ الانجذاب العاطفي Emotional Attraction: يُشير إلى القدرة على الرغبة في الانخراط في سلوكٍ رومانسيٍ حميم.

ـ شاذ/ لوطي Faggot: وهو مصطلحٌ احتقاري/ إزدرائي يُستخدم للإشارة إلى الشخص المثلي، أو الذي يُنظر إليه على أنه حر جنسيا ـ كوير.

ـ مركز الأنثوية Feminine-of-Center: وهي كلمة تشير إلى مجموعة من الهويات الجندرية، والمظاهر لشخصٍ يُظهر، ويُفهِم نفسه نسبةً إلى الآخرين بطريقةٍ أنثوية، ولكن ليس بالضرورة أن تكون امرأة. فيمكن أيضا أن يُعرف على أنه أنثى من أحرار الجنس، أو شخص محدد على أنه ذكر عند الولادة، ولكنه يُميّز على الجانب الأنثوي من الطيف الجندري.

ـ تمظهر أنثوي Feminine-presenting: وهو مصطلحٌ يصف الشخص، الذي يعبّر عن جندره بطريقةٍ أنثوية.

ـ فيمي Femme: وهو الشخص، الذي يعرّف نفسه كفردٍ أنثوي. وهذا قد يكون عاطفيا، أو عقليا، أو جسديا. يُستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى المرأة ذات التمظهر الأنثوي من أحرار الجنس.

ـ مرونة Fluid: وهي هوية ديناميةـ، يمكن أن تتغير بمرور الزمن، أو يمكن أن تكون مزيجا من الخيارات المتاحة. وغالبا ما يُستخدم هذا المصطلح مع الجندر ـ كما في المرونة الجندرية ـ والنشاط الجنسي ـ كما في المرونة الجنسية ـ.

ـ فرايسكشوال Fraysexual: وهو الشخص، الذي يواجه تلاشيا في الانجذاب بعد لقاء شخصٍ ما.

ـ FtM أو F2M: وهو إختصارٌ لمصطلحٍ يُستخدم للإشارة إلى الشخص المتحول جندريا، أو جنسيا من أنثى إلى ذكر.

ـ مثلي الجنس Gay: وهو مصطلح يُستخدم للإشارة إلى التوجه الجنسي للأشخاص المنجذبين في المقام الأول عاطفيا، و/ أو جنسيا إلى أشخاصٍ من نفس الجنس، و/ أو الجندر. وغالبا ما يُستخدم في الإشارة إلى الرجال المنجذبين إلى رجالٍ آخرين، ولكنه يمكن أن ينطبق أيضا على النساء. وقد استُخدِمَ هذا المصطلح أيضا كمصطلحٍ شامل للإشارة إلى مجتمع أحرار الجنس ـ كوير ـ ككل، أو يمكن أن يعزى كتسمية هوية الفرد لأي شخص لا يُعرَف كمغاير للجنس.

ـ ثنائية جندرية Gender Binary: وهو مصطلح يُستخدم للإشارة إلى فكرة أن هنالك نوعان من الجندرفقط، وأن الناس هم إما هذا النوع، أو النوع الآخر.

ـ تعبير جندري Gender Expression: هو مصطلح يُستخدم للإشارة إلى المظهر الخارجي لجندر الشخص. ويتم ذلك عادةً عن طريق الجمع بين الملابس، والمظهر، والسلوك من بين أمورٍ أخرى.

ـ مرونة جندرية Gender Fluid: هو مصطلحٌ يُستخدم للدلالة على الهوية الجندرية، وأفضل وصفٍ لها بأنها مزيج دينامي من الهويات الجندرية الذكورية والأنثوية. وفي العادة، قد يشعر الشخص، الذي يوصف بأنه مرن جندريا دائما بأن هناك مزيجا من كلا الجندرين التقليديين، ولكن، قد يشعر أيضا، على الأرجح، وكأنه أشبه بهوية جندرية واحدة في بعض الأيام، وأشبه بالأخرى في بعض الأيام.

ـ هوية جندرية Gender Identity: تشير الهوية الجندرية إلى التصور الداخلي لجندر الشخص، وكيفية تصنيف الفرد لنفسه؛ اعتمادا على مدى توافقه من عدمها، مع ما يفهمه من

الخيارات الجندرية. وتشمل تصنيفات الهوية الجندرية الشائعة الرجل والمرأة، وأحرار الجندر، والمتحولين جندرياً/ جنسيا من بين التصنيفات الأخرى. وغالباً ما يتم الخلط بين الهوية الجندرية مع الجنس البايولوجي، أو الجنس، الذي تم تحديده عند الولادة.

ـ حياديي الجندر Gender Neutrosis: وهو مصطلح يُستخدم لوصف كيفية امتلاك الشخص ارتباطا ضئيلا بالنظم الجندرية التقليدية، أو عدم امتلاكه توافقا مع مفاهيم الجندر بحيث يرى نفسه قائما من دون جندر.

ـ عدم مطابقة الجندر Gender non-conforming: وهو مصطلح يستخدم لوصف مظاهر الجندر غير التقليدي ـ في سبيل التمثيل، رجل أنثوي، أو مرأة ذكورية/ مسترجلة. كما أنه يُستخدم أيضا للإشارة إلى الشخص الذي يكون خارج نطاق ثنائية الجندر.

ـ معياري الجندر Gender normative: وهو مصطلحٌ يستخدم لتمثيل شخصٍ يتناسب مظهره الجندري سواءً كان طبيعيا، أو بحسب الإختيار، مع التوقعات الاجتماعية القائمة على الجندر، ويستخدم الناس أيضا (مستقيم الجندر) مصطلحًا لتمثيل هؤلاء الأشخاص.

ـ حُر الجندر Gender Queer: وهو مصطلحٌ يُستخدم للدلالة على الشخص، الذي لا يتوافق مع الثنائية الجندرية. ويُستخدم أيضا كمصطلحٍ شامل لتمثيل هويات عدم مطابقي الجندر، أو غير ثنائيي الجندر، والذين يتضمنون اللاجندرية، وثنائية الجندر، ومرونة الجندر من بين أمور أخرى. والشخص الذي يُعرَف كحُرٍ جندري، من قد تجمع هويته جوانب من الذكورة والأنوثة (ثنائي الجندر)، أو مجموعة من الهويات (بانجندر)، أو قد لا يمتلك جندرا، أو لا يتوافق مع الجندر (من دون جندر، أو لاجندري)، أو قد يتنقل بين الهويات الجنسية الإجتماعية ـ الجندر ـ (مرن الجندر)، أو ليس هنالك اسم للجندر الخاص به ـ وجود تداخل، أو وجود خطوطٍ غير واضحة بين الهوية الجندرية، والتوجهات الجنسية / الرومانسية.

ـ مختلف الجندر Gender Variant: وهو مصطلحٌ يُستخدم للدلالة على الشخص، الذي لا يطابق بشكلٍ طبيعي، أو باختياره توقعات المجتمع القائمة على الجندر.

ـ جرايسكشوال Graysexual: وهو مصطلحٌ شامل يُستخدم للدلالة على جميع أولئك، الذين يقعون في أي مكان من الطيف بين الجنسي، واللاجنسي.

ـ جاينسكشوال، (أو جاينفيليك) (Gynsexual (or Gynephilic: وهو مصطلحٌ يُستخدم للدلالة على الانجذاب في المقام الأول جنسيا، رومانسيا و/ أو عاطفيا للنساء/ الإناث / الأنوثة.

ـ خنثى Hermaphrodite: وهو مصطلحٌ يُستخدم للإشارة إلى الشخص، الذي يولد مع مزيجٍ من الخصائص الذكورية، والخصائص الأنثوية الجنسية الاعتيادية.

ـ هتروفلكسبل (مغاير مرن) Heteroflexible: وهو الشخص المنجذب في المقام الأول عاطفيا، و/ أو جسديا، و/ أو جنسيا إلى الأنواع الجنسية الأخرى، وأحيانا إلى الجنس نفسه.

معايرية المغايرة/ غيرية بحتة Heteronormativity: وهو مصطلحٌ يشير إلى الافتراضات، التي تقول إن كل شخص هو مغاير للجنس، أو أن المغايرة الجنسية هي (الصحيحة)، أو الطريق (الأسمى)؛ ليكون الشخص عليه. وكثيرا ما تتجلى في طريقة تصرفنا مع الآخرين من حولنا ـ مثل سؤال امرأة ما إذا كان لها حبيب، أو سؤال رجل ما إذا كان لديه حبيبة. وهو يؤدي إلى الافتراض أن الرجال المذكّرين، والنساء الأنثويات هم فقط الذين (على صواب)، أو (الإعتياديين).

ـ تفضيل المغايرة الجنسية Heterosexism: وهو مصطلحٌ يُستخدم للدلالة على المعاملة التفضيلية الممنوحة للأشخاص المغايرين جنسيا، وتعزيز فكرة أن المغايرة الجنسية هي الأفضل، أو الأسمى للأشخاص غير الأحرار جنسيا ـ الأشخاص غير الكوير ـ أو جعل الأنواع الجنسية الأخرى غير مرئية.

ـ مغاير جنسي Heterosexual: وهو مصطلحٌ يشير إلى الشخص المنجذب في المقام الأول عاطفيا، أو جسديا، أو جنسيا إلى أفراد الجنس (المعاكس)؛ لذلك تم التعبير عنه بالثنائية. وهو أيضا يدعى بشكلٍ بديل بـ (المستقيم/ السويّ)، لكن هذا المصطلح ينبع من تفضيل المغاير الجنسي، ومعايرية المغايرة.

ـ هوموفلكسبل (مثلي مرن) Homoflexible: وهو الشخص المنجذب في المقام الأول عاطفيا، و/ أو جسديا، و/ أو جنسيا إلى الجنس نفسه، وأحيانا إلى جنسٍ آخر.

ـ هوموفوبيا / رهاب المثلية Homophobia: وهو مصطلحٌ يُستخدم كمرجعٍ شامل لمجموعة من المواقف السلبية: الخوف، والغضب، والتعصب، والاستياء، والمحو، وعدم الارتياح، وغيرها

من الأمور المشابهة، التي قد يمتلكها شخص تجاه أعضاء مجتمع LGBTQI ـ المثليين والمثليات، وثنائي وثنائيات الميل الجنسي، والمتحولين والمتحولات جنسيا، وحاملي وحاملات صفات الجنسين، والكوير. ويُستخدم هذا المصطلح أيضا لوصف الأفراد، الذين لديهم مواقف مماثلة تجاه الشخص، الذي يُعرف على أنه مثلي الجنس. على الرغم من أنه يمكن استخدامه للدلالة على الرهاب تجاه الأشخاص ازدواجي الميول الجنسية، والمتحولين جندريا، فإن هناك مصطلحات محددة للإشارة إلى هذا التحيز في سياقاتٍ محددة، مثل رهاب ازدواجيي الميول الجنسية biphobia، ورهاب المتحولين جنسيا، وجندريا transphobia. ويمكن أيضا أن يتم مواجهة هذا الشعور داخليا من قِبَل الشخص، الذي يُعرف بأنه حر جنسيا، وهذا ما يدعى بـ (الهوموفوبيا الذاتية).

ـ مثلي/ة الجنس Homosexual: وهو مصطلحٌ يُستخدم للدلالة على الشخص المنجذب في المقام الأول عاطفيا، جسديا، و/ أو جنسيا إلى أفرادٍ من نفس الجنس، أو الجندر. ويعد المصطلح مشوِها للسمعة عند استخدامه؛ بسبب أنه كان يُستخدم أيضا ليُقصد به مرض عقلي في التاريخ الطبي. ومن المثبط عموما للاستخدام الشائع. مثليّ الجنس gay أو مثلية الجنس lesbian هي المصطلحات المفضلة.

ـ ثنائية جنسية Intersex: وهو مصطلحٌ يُستخدم للدلالة على مزيج من الكروموسومات، والغدد التناسلية، والهرمونات، والأعضاء الجنسية الداخلية، والأعضاء التناسلية، التي تختلف عن الأنماط البايولوجية المتوقعة للذكور والإناث. سابقا، كان يطلق عليه اسم خنثى hermaphrodite أو خنثوي hermaphroditic، ولكنّ المصطلحين كليهما قد عفا عليهما الزمن، ولم يعد يتم استخدامهما بعد الآن، أي: أن استخدامهما يعد احتقارا، أو إهانة.

ـ مثلية الجنس Lesbian: وهو مصطلحٌ يُستخدم للدلالة على النساء اللاتي لديهن القدرة على الانجذاب رومانسيا، أو عاطفيا، أو جسديا للنساء الأخريات.

LGBTQIA / GSM / DSG: هذه هي المختصرات الشاملة، التي تُستخدم للدلالة على الأشخاص، الذين يمتلكون جندرا، أو جنسا حرا، أو غير مطابق، وهنالك كثير من

الإصدارات الأولية، التي يستخدمها الناس لهذه الاختصارات. يشير المختصر LGBTQIA إلى:

* مثليات الجنس Lesbian

* مثليي الجنس Gay

* إزدواجي الميول الجنسية Bisexual

* المتحولين جندرياً Transgender/ المتحولين جنسيا Transsexual

* التشكيك/ التساؤل Questioning/ الأحرار جنسياً Queer

* اللاجنسية Asexual/ اللارومانسية Aromantic / اللاجندرية Agender

* ويشير المختصر GSM إلى الأقليات الجندرية، والجنسية.

أما المختصر DSG، فيعني الجنسيات، والأنواع الاجتماعية المتنوعة Diverse Sexualities and Genders.

وبعض الأحرف الأولى الأخرى المستخدمة، التي تتضمن GLBT أو LGBT، أو حتى QUILTBAG (هي إعادة تجميع للمصطلحات).

ـ مثلية أحمر الشفاه Lipstick Lesbian: وهو مصطلحُ يُستخدم للدلالة على المرأة، التي تُعرف كمثلية الجنس، وتمتلك تعبيرا جندريا أنثويا. ويمكن استخدام المصطلح بكلتا الطريقتين، إيجابية، واحتقارية، وغالبا ما يتم استخدامه للإشارة إلى مثلية الجنس، التي يتم الافتراض بأنها إما أن تكون مغايرة جنسيا، أو أن تكون شخصا ذا هوية مزيفة.

ـ مركز الذكورة Masculine-of-Center: وهي كلمة تشير إلى مجموعة من الهويات، والمظاهر الجندرية لشخصٍ يُظهِر، يُفهِم نفسه، أو للآخرين بطريقةٍ ذكورية، ولكن ليس بالضرورة أن يميّز كرجل. فقد يميّز أيضاً كمسترجلة، المثليات، أو المتحررين جندريا، الذين يتصرفون بذكورة، أو المتحولين ذكوريا.

التمظهر الذكوري Masculine-presenting: وهو مصطلحُ يصف الشخص، الذي يعبّر عن جندريته بصورةٍ ذكورية.

ـ متروسكشوال Metrosexual: وهو مصطلحٌ يُستخدم للدلالة على الرجل، الذي لديه شعور جمالي قوي، وينفق كثيرًا من الوقت، والطاقة، والمال، والجهد على مظهره. بحيث إنه يقرر التهندم/ الاعتناء بنفسه أكثر مما (يسوغه الجندر الخاص به)، ويُعد هذا هو أساس التصنيف.

MSM: وهو مصطلحٌ يُستخدم للإشارة إلى الرجال، الذين يمارسون الجنس مع الرجال. ويُستخدم المصطلح لتمييز السلوكيات الجنسية من الهويات الجنسية ـ مثلا، رجلٌ مغاير للجنس قد يمارس الجنس مع الرجال أيضا.

MtF أوM2F: هو اختصارٌ لمصطلحٍ يُستخدم للإشارة إلى شخصٍ متحول جنسيا، أو جندريا من ذكر إلى أنثى.

Mx أو Mix أو Schwa: وهو مصطلحٌ شرفيّ محايد جندريا. وهو خيارٌ يُستخدم لأولئك، الذين يُعرفون بأنهم لا ينتمون إلى الثنائية الجندرية.

ـ كشف الهوية غير الطوعي Outing: وهو مصطلحٌ يُستخدم للدلالة على الكشف غير الطوعي عن التوجه الجنسي للشخص، أو الهوية الجندرية، أو حالة الثنائية الجنسية.

ـ بانسكشوال Pansexual: هو مصطلحٌ يُستخدم للدلالة على الشخص، الذي يختبر انجذابا جنسيا، رومانسيا، عاطفيا، نفسيا، جسديا، و/ أو روحانيا لأفراد جميع الهويات الجندرية، أو تعبيراتها، وغالباً ما يتم اختصاره بالمختصر (بان – pan).

ـ الاجتياز Passing: وهو مصطلحٌ يُستخدم للدلالة على الأشخاص، الذين تم قبولهم، أو تمريرهم؛ ليصبحوا أفرادا في هويتهم الجندرية، التي تعرّف ذواتهم بصرف النظر عن ما هو جنسهم المحدد عند الولادة، ومن دون أن يتم تعريفهم على أنهم متحولون. ويمكن استخدامه أيضا للدلالة على شخصٍ من مجتمع الـ LGBQA تم تحديده، أو تم الافتراض بأنه مغاير جنسي. وكمصطلح، فإن الاجتياز هو مصطلح مثير للجدل إلى حدٍ ما. وهناك تشديدٌ، وتركيزٌ أكبر على الناس، الذين يراقبون، أو يتفاعلون مع الشخص الذي يقوم بالاجتياز؛ ومن ثم توضع القوة في أيدي المراقب بدلا من وضعها في أيدي الفرد المعني. بعض الناس يرغبون في الاجتياز، والبعض الآخر لا يرغب؛ لذا، فمن المهم تحديد ما يريدون فعله من ذلك؛ لأن الاجتياز ليس بتجربةٍ إيجابيةٍ دائما. فبعض الأفراد يواجهون الاحساس بالمحو، الذي يدينون

به؛ بسبب كونهم غير مرئيين في ضمن مجتمعاتهم عندما كان يُنظر إليهم على أنهم جزء من المجموعة المهيمنة.

PGPs: وهو اختصارٌ يعني الضمائر الجندرية المفضلة Preferred Gender Pronouns، يُستخدم للإشارة إلى التفضيل الشخصي للفرد؛ نسبةً إلى الضمائر الجندرية، التي يرغبون في أن تُستخدم لهم.

ـ بولياموري / بوليامورِوس (تعددية العلاقات العاطفية) Polyamory / Polyamorous: وهو مصطلحٌ يُستخدم للدلالة على الممارسة، أو الرغبة في أو التوجه نحو امتلاك علاقاتٍ أخلاقية، ونزيهة، وتوافقية غير أحادية الزوج/ة – أو علاقاتٍ مع شركاء متعددين. فيمكن أن تكون هذه العلاقات مفتوحة، ومتعددة الإخلاص < > (أكثر من شخصين مشتركين رومانسيا، وجنسيا، ولكنهم ليسوا منفتحين لشركاءٍ جدد).

ـ متعدد الجنس Polysexual: وهو الشخص المنجذب عاطفيا، و/ أو جسديا، و/ أو جنسيا إلى أجناس، وأنواعٍ اجتماعية متعددة، (وليس جميعهم).

QPOC / QTPOC: وهو اختصار يُستخدم للدلالة على الأشخاص أحرار الجنس، الذين ليسوا من البِيض queer people of colour، أو الأشخاص المتحولين، وأحرار الجنس، الذين ليسوا من البِيض queer and trans people of colour.

ـ كوير/ أحرار الجنس Queer: وهو مصطلحٌ شامل يُستخدم لوصف الأفراد، الذين لا يُعرفون بأنهم مغايرون جنسيا. ويمكن أن يُستخدم أيضاً للإشارة إلى الأشخاص، الذين يملكون هويات جندرية غير مقياسية/ معيارية، أو حتى كانتماءٍ سياسي. تاريخيا، تم استخدام المصطلح بشكلٍ احتقاري؛ ولذلك لم يتم احتضانه بالكامل من قِبَل أفراد مجتمع LGBTQIA.

ـ التشكيك/ التساؤل Questioning: وهو مصطلحٌ يُستخدم للدلالة على الشخص غير المتأكد من توجهه الجنسي، أو هويته الجندرية، أو الذي يستكشف توجهه الجنسي، أو هويته الجنسية.

ـ الانجذاب الرومانسي Romantic Attraction: وهو مصطلحٌ يُستخدم للدلالة على القدرة على الانخراط في سلوكٍ رومانسي، و/ أو حميم. ويمكن أن يتم اختباره بدرجات متفاوتة، وهو شخصيٌ للغاية. وغالبا ما يتم اختباره بدرجاتٍ مختلفة، وغالبا ما يتم خلطه مع الانجذاب الجنسي / العاطفي / النفسي / الجسدي / الروحي.

ـ محبة نفس الجندر Same Gender Loving: وهو مصطلحٌ يُستخدم للدلالة على التوجه الجنسي اللامغاير من قِبَل بعض الأفراد الأميركيين من أصلٍ أفريقي، أو الأشخاص غير البِيض من دون الاعتماد على المصطلحات، والرموز الاعتيادية، المرتبطة بالأصل الأوروبي، أو الغربي.

ـ مُحدَد الجنس عند الولادة Sex Assigned at Birth: وهو مصطلحٌ يُستخدم للدلالة على جنس الشخص، الذي تم تحديده عند الولادة. ويدعى أيضا بالجنس المعين عند الولادة، أو حتى الجنس المحدد قسرًا عند الولادة. وبشكلٍ خاص، يقول الناس أيضا (تحديد الأنثى والذكر عند الولادة).

ـ جراحة إعادة تحديد الجنس Sex Reassignment Surgery: وهو مصطلحٌ يُستخدم عن طريق بعض المهنيين الطبيين للإشارة إلى مجموعة من الخيارات الجراحية، التي يمكن أن تغيّر الجنس البايولوجي للشخص. ويتم إستخدام المصطلح (جراحة تأكيد الجندر) أيضا كمصطلحٍ أكثر تأكيدا. وفي بعض الأحيان، قد يُضطر بعض الأفراد للقيام بعملياتٍ جراحية متعددة لتحقيق اعترافٍ قانونيّ بالاختلافات الجندرية الخاصة بهم. كما يفصل البعض عملياتهم الجراحية إلى فئات مثل الجراحة العليا، والجراحة السفلى، للإشارة إلى نوع الجراحة، التي سيقومون بها.

ـ الانجذاب الجنسي Sexual Attraction: وهو مصطلحٌ يُستخدم للدلالة على القدرة في الانخراط في سلوكٍ جسديٍ حميم. وغالبا ما يتم خلطه مع الإنجذاب الرومانسي / العاطفي / الجسدي / النفسي، ويتم اختباره بدرجاتٍ متفاوتة.

ـ التوجه الجنسي Sexual Orientation: وهو مصطلحٌ يُستخدم للدلالة على نوع الانجذاب الجنسي، أو الرومانسي، أو العاطفي، الذي يتمتع المرء به، وقدرته على الشعور بهذه الانجذابات

تجاه الآخرين. وعادةً ما يوصف بأنه العلاقة الجندرية بين الشخص، والأناس المنجذب لهم. وغالبا ما يتم خلطه مع التفضيلات الجنسية.

ـ التفضيل الجنسي Sexual Preference: وهو مصطلحٌ يُستخدم للدلالة على أنواع الجِماع الجنسي، والتحفيز، والإشباع، الذي يحب الشخص أن يستقبله، و/ أو يشارك / ينخرط فيه. وغالباً ما يُستخدم المصطلح عن طريق الخطأ؛ للدلالة على التوجه الجنسي، ومن ثم تقديم افتراض خاطئ بأنه يجب على الفرد (اختيار)، الذي ينجذب إليه.

ـ سكوليوسكشوال Skoliosexual: وهو مصطلحٌ يُستخدم للدلالة على كون الانجذاب في المقام الأول جنسيا، رومانسيا، أو عاطفيا إلى الأشخاص من أحرار الجندر، المتحولين جندريا، المتحولين جنسيا، و/ أو غير الثنائيين.

ـ الانجذاب الروحاني Spiritual Attraction: وهو مصطلحٌ يُستخدم للدلالة على القدرة في الرغبة بالانخراط في سلوكٍ حميم قائم على تجربة المرء مع الخوراق، أو تفسير، أو الاعتقاد بالخوارق. وغالباً ما يتم خلطه مع الإنجذاب الجنسي / الانجذاب الرومانسي / الانجذاب العاطفي.

ـ التخفي Stealth: هو مصطلحٌ يُستخدم للدلالة على الشخص المتحول الذي لم (يظهر) كمتحول، ويُنظر إليه من قِبَل الآخرين على أنه شخصٌ متوافق جندريا.

ـ ستَد Stud: وهو مصطلحٌ يُستخدك للإشارة إلى السود / الأميركان من أصل أفريقي، و/ أو المثلية اللاتينية المسترجِلة/ المرأة من أحرار الجنس. ويتم أيضا استخدام المصطلحين المسترجلة، والعدواني.

ـ النوع الإجتماعي/ الجندر الثالث Third Gender: وهو مصطلحٌ يُستخدم للدلالة على الشخص، الذي لا يُحدد على أنه رجل، أو امرأة، ولكنه يتوافق مع نوع اجتماعي/ جندر آخر.

ـ الجراحة العلوية Top surgery: وهو مصطلحٌ يُستخدم للدلالة على العمليات الجراحية المُستخدمة في بناء الصدور الذكرية، أو لبناء الصدور الأنثوية.

ـ رجل متحول Trans man: وهو مصطلحٌ يُستخدم للدلالة على الشخص، الذي اتخذ انتقالاً من أنثى إلى ذكر.

ـ امرأة متحولة Trans woman: وهو مصطلحٌ يُستخدم للدلالة على الشخص الذي اتخذ انتقالاً من ذكرٍ إلى أنثى.

ـ متحول* Trans*: وهو مصطلحٌ يُستخدم للدلالة على مجموعة من الهويات، التي تتجاوز معايير الأنواع الإجتماعية (المعرّفة اجتماعيا)؛ إذ إن استخدام العلامة النجمية يعود إلى اقتراح (في الكتابة) وجود إشارة إلى مجموعة أكبر في ضمن المصطلح، بما في ذلك جميع الهويات غير الثنائية، التي تنطوي داخله.

ـ المتحول جندريا Transgender: وهو مصطلحٌ يُستخدم للدلالة على الشخص، الذي يعيش، ويحدد كفردٍ من جندرٍ آخر، بخلاف ذلك الذي تم تعيينه عند الولادة بناءً على الجنس المعين/ التشريحي. ويمكن للشخص المتحول جندريا أن يمتلك أي توجهٍ جنسي ـ مغاير الجنس، أو مثلي الجنس، أو مزدوج الميول الجنسية، أو حر جنسي، أو أي توجهٍ جنسيٍ آخر.

ـ الانتقال Transition: وهو مصطلحٌ يُستخدم للإشارة إلى العملية التي يمر بها الشخص المتحول؛ حين يغيّر مظهره الجسدي؛ من أجل أن يكون أكثر انسجاما مع الجندر / الجنس الخاص به، الذي يشعر به، و/ أو ليكون منسجما مع التعبير الجندري المُفضّل.

ـ ترانسوفوبيا (رهاب التحول الجنسي، والجندري) Transphobia: وهو مصطلحٌ يُستخدم للدلالة على الخوف من، أو التمييز ضد، أو الكراهية للأناس أو لمجتمع المتحولين، أو الالتباس في الجندر.

ـ المتحول جنسيا Transsexual: وهو مصطلحٌ يُستخدم للدلالة على الشخص، الذي يُعرف نفسيا، على كونه من جندر، أو جنس بجانب الجنس، الذي تم تعيينه له عند الولادة. وغالبا ما يرغب في تحويل جسده هرمونيا، وجراحيا؛ ليتناسب مع إحساسه الداخلي بالجندر، أو بالجنس.

ـ تلبس ملابس الجندر الآخر Transvestite: وهو مصطلحٌ يُستخدم للدلالة على الشخص، الذي يلبس كتعبير الجندر الثنائي المعاكس لأي شيءٍ يتراوح من الاسترخاء، والمتعة إلى الإشباع الجنسي.

ـ ذو/ ذات الروحين Two-spirit: وهو مصطلحٌ يُستخدم للدلالة على الأفراد، الذين يملكون صفات، أو الجزء المناسب من كلا الجندرين. تم إستخدام المصطلح تقليديا عن طريق السكان الأميركيين الأصليين.

WSW: وهو مصطلحٌ يُستخدم للإشارة إلى النساء، اللاتي يمارسن الجنس مع النساء. ويُستخدم المصطلح لتمييز السلوك الجنسي من الهوية الجنسية؛ أي: أن المرأة مغايرة الجنس قد تُمارس الجنس مع النساء أيضا.

Ze / Zir / Zee & Zerr / Zeer: وهي مصطلحاتٌ تكون كضمائر بديلة، وحيادية جندريا، ومفضّلة من قِبَل بعض الأشخاص المتحولين. ويُقصَد من المصطلحات أن تحل محل الضمائر هو وهي، وله ولها. يُفضّل بعض الناس استخدام الضمير هم/ هؤلاء كضميرٍ مفرد محايد جندريا.

ـ بايسكشوال: ازدواجية التوجه الجنسي (بالإنجليزية: Bisexuality) هو واحد من الأنواع الأربعة الأساسية للتوجه الجنسي، ويعني ميل الشخص عاطفيا، أو جنسيا/ أو كليهما لنفس جنسه/ وللجنس الآخر أيضًا. وهي واحدة من أربعة تصنيفات أساسية للتوجه الجنسي عند البشر جنبا إلى الغيرية، والمثلية واللاجنسية. لوحظت ازدواجية الميول الجنسية في مجتمعات عدة، وفي عالم الحيوان أيضا. تم صياغة كلمة bisexuality مع heterosexuality (مغايرة جنسية) وhomosexuality (مثلية جنسية) في القرن التاسع عشر. وهناك عدة مصطلحات فيها بعض من الغموض على الرغم من أنها تحتوي على كلمات، يفهمها الجميع وربما أشهرها هو مصطلح التوجه الجنسي Sexual Orientation فضلا عن مصطلح التوجه الجنسي هناك مصطلح التفضيل الجنسي Sexual Preference التعبير الأول شائع الاستعمال في الوسط العلمي غير أن التعبير الثاني ربما يجوز استعماله عند الحديث عن الدفاعات النفسية ضد الرغبات الجنسية ثنائية التوجه؛ والسبب في ذلك يعود إلى أن كلمة تفضيل تحمل في طياتها عاملًا عفويًا، وإراديًا، وطوعيًا بنسب مختلفة على عكس مصطلح التوجه؛ فهو منطقيا يعني التوجه نحو قطب واحد، ويحمل في طياته عاملا لا إراديا.

ـ الخاتمة:

ومهما يكن من أمر، فقد وضح النائب في البرلمان العراقي د عمار طعمة مخاطر (مشروع قانون الهيأة العليا لتمكين المرأة) المرسل من رئاسة الجمهورية، وعلى النحو الآتي:

1. يذكر القانون من أهدافه تحقيق المساواة، والعدالة القائمة على النوع الاجتماعي؛ وهذا من دسّ السم في العسل؛ فإن مصطلح النوع الاجتماعي يعني أن الإنسان المخلوق بتكوين بايولوجي، وفسلجي ذكرا يجوز له أن يتصرف في علاقاته الجنسية كأنثى؛ بمعنى: جواز زواج الرجل من الرجل، وكذلك زواج الأنثى من الأنثى .

2. النوع الاجتماعي يجيز للإنسان أن يتصرف كذكر نهارا، ويتصرف كأنثى ليلا، ويجيز التحول الجنسي لأغراض النزوات الحيوانية المتسافلة، بمعنى: أن تشريع هذه القانون سيفتح المجتمع على فوضى أخلاقية، تنتشر فيها ممارسة اللواط، والمساحقة، وبقية أشكال الشذوذ الجنسي.

3. يذكر القانون أنه يهدف إلى المساواة بين الرجل والمرأة، وهذا العنوان غالبا مايستخدم لتمرير المشاريع التخريبية لأخلاق المجتمعات؛ ظنا منهم أن جمال العنوان سيسهل خداع الناس، واستغفالهم عن حقيقة الأغراض الخبيثة، المتضمنة، والمَخفِية خلف هذا العنوان.

4. إن المساواة بين الرجل والمرأة يعارض أحكام العقل، والفطرة السليمة، وثوابت الاسلام، وينتج ظلما للمرأة نفسها؛ والصحيح هو العدالة في استيفاء كل ذي حق حقّه.

5. إن المساواة تعني تحميل المرأة مسؤولية الإنفاق على الأولاد، والزوج، في حين أن الإسلام يلزم الرجل بالإنفاق على المرأة، وتوفير مستلزمات حياتها الكريمة، وإنْ كانت غنية ميسورة الحال، فمن الظلم سلب حقها هذا، وتحميلها التزاما، يرهقها.

6. إن المساواة سيحرمها من حقوق مالية كبيرة في بعض صور الميراث، فمثلا لو كانت المرأة بنتا للمورث، وعنده عشرة إخوة، فإن الإسلام يحكم باستحقاقها كامل الإرث، في حين أن مبدأ المساواة المستورد سيجعلها تأخذ حصة واحدة من (١١) حصة. وتجد أن اتصافها بوصف إضافي، وهو (الأقربية) في العلاقة مع المورث كان سببا، وموجبا؛ لتمتعها بكامل تركة المورث.

7. مما ذكرنا في أعلاه يتضح أن التمايز في الأوصاف يُنتج تمايزا مناسبا في الاستحقاق، وفي الوظيفة أيضا؛ لذلك، فإن تمايز المرأة من الرجل بالتكوين العضوي، والفسلجي يترتب عليه اختصاصها بوظائف، لا يتسطيع الرجل إنجازها كالحمل، والأمومة، فهل سنرى بعد صيحات المساواة المخادعة رجلا يؤدي وظيفة الأمومة، كيف؟!

8. على وفق مبدأ المساواة هذا يجوز للمرأة أن تجري صيغة الطلاق، وهذا خلاف ثوابت الإسلام، وخلاف التكوين الخلقي للمرأة المفعمة بالعاطفة؛ فتتأثر قراراتها بضغطها، ونحن نرى مع كون اختصاص الطلاق بالرجل ارتفعت نسبة الطلاق إلى مستوى يقارب ثلث عدد الزيجات !! فهل يا ترى يريد واضع القانون رفع نسبة الطلاق الى (٥٧٪)؟

9. على وفق المساواة المزعومة ستكون شهادة المرأة كشهادة الرجل في الترافع القضائي في جميع موضوعاته، وهذا مخالف للدستور العراقي من جهة، وسيقحم المرأة بثقل تحمّل مسؤوليات الشهادة، وأدائها، في حين أن الإسلام خصّ بعض الموارد بقبول شهادة المراة دون الرجل؛ لتناسب تلك الموارد مع طبيعة المرأة.

10. سيسقط هذا القانون شرط إذن الأب، وموافقته على زواج البنت، وهو حرمان لها من خبرة الأب، وتجربته، وترشيد قرارها في موضوع مصيري، يرتبط بمستقبلها سنين طويلة؛ إذ إن الأب بحكم كونه رجلا يكون أكثر اطلاعا، ومعرفة بتفكير الرجل الآخر وميوله، وسيرته؛ فيزداد صواب القرار.

11. ينص القانون على التنسيق، والتعاون مع المنظمات الدولية؛ لرسم ستراتيجية شاملة لشؤون المرأة. واليوم نرى توجها لدى الدول الكبرى المؤثرة في قرارت هذه المنظمات الدولية لإباحة اللواط، والمساحقة، ونشرهما، وكذا بقية صور الشذوذ الجنسي. فكيف نطمئن لأفكارهم، ومقترحاتهم؟!

12. ينص القانون على آلية اختيار مجلس أمناء هيأة تمكين المراة؛ عن طريق لجنة، تضم مستشار رئيس الجمهورية، ومستشار رئيس الوزراء، وعضوين من منظمات المجتمع المدني، وأمين عام مجلس الوزراء، الذي يختار هو عضويّ منظمات المجتمع المدني في اللجنة، وهي آلية خطيرة، غير مطمئنة، نضيفها اعتراضا على أصل الموضوع.

13. يشترط القانون ألّا يقل تمثيل النساء في أعضاء مجلس الأمناء عن الثلثين، وفي ذلك خرق، ومخالفة لعنوان القانون العريض (المساواة)؛ فلماذا تخلفتم عن الالتزام به؟!

14. يشترط القانون أن يكون(٧) في الأقل من أعضاء مجلس الأمناء من منظمات المجتمع المدني؛ وهذا شرط غريب، ومثير للريبة، والشكوك، ومدعاة إلى القلق!

15. يشترط القانون أن يكون (٥) من بين أعضاء مجلس الأمناء من الأكاديميين المختصين بالدراسات والبحوث، وهذا عنوان فضفاض، قد ينفذ عن طريقه غير المؤهلين!

16. ينص القانون على انعقاد جلسات مجلس الأمناء بالأغلبية المطلقة، وإصدار القرارت بالأغلبية البسيطة من الحضور؛ بمعنى: يجوز لستة أعضاء من مجموع الأعضاء الكلي، البالغ (٢١) أن يصدر القرارات.

17. انتخاب رئيس المجلس، ونائبه يمكن أن يتحقق ـ في بعض الصورـ بالحصول على (٦) أصوات فقط من مجموع الأعضاء البالغ (٢١).

18. يمنح القانون رئيس الهيأة صلاحية وزير، والوزيرعادة ينتخب من مجلس النواب الممثل للشعب، وليس من لجنة بعض أعضائها مستشارون، وبعضهم من منظمات المجتمع المدني!!

19. ينص القانون على جواز عقد مجلس الأمناء اجتماعا طارئا؛ بطلب من رئيس المجلس، وتمضي القرارت بموافقة (٦) أعضاء فقط؛ بمعنى: إذا اتفق الرئيس مع (٥) أعضاء - مع اعتراض (١٥) عضوا - فيمكن للرئيس إبلاغ العدد القليل المؤيد له، وعقد اجتماع طارئ، وتمرير القرارات، التي يعارضها أغلبية ثلثي المجلس!!

20. يمنح القانون مجلس الأمناء صلاحية تقديم مقترحات القوانين، وهذه صلاحية حصرية على وفق الدستور بمجلس الوزراء مع رئاسة الجمهورية، وبمجلس النواب على وفق آليات، حددها نظامه الداخلي!

21. يشير نص المادة في أعلاه إلى انسجام مقترحات القوانين، التي يقدمها مجلس الأمناء مع الاتفاقيات الدولية، ولنا كلام، واعتراض شديد على بعض مضامين تلك الاتفاقيات.

22. يشير القانون إلى التنسيق مع الجهات الدولية فيما يتعلق بالبحوث، والدراسات المتعلقة بحقوق المرأة. ونعلم أن بعض الجهات الدولية تريد نشر الجندر، وحماية الشاذين، والشاذات جنسيا، ويعدون ذلك من حقوق الانسان!!

23. ينص القانون على تطوير مشاريع تمكين المراة؛ بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني على وفق خصوصية كل محافظة؛ وهذا عنوان فضفاض، يشمل حتى الأنشطة الممنوعة شرعا، ومخالفة لثوابت العراقيين؛ ولا سيما أن الصياغة اعتمدت التدرج في هذا الغرض؛ من خلال تفعيلها في بعض المحافظات كخطوة أولى تطبيعية، يتم نقلها بعد مدة إلى بقية المحافظات.

24. ينص القانون على قيام مجلس الأمناء برفع تقارير دورية إلى المنظمات الدولية، والإقليمية المتخصصة، ولم يحصل مثل هذا النشاط في بقية وزارات الدولة، ومؤسساتها. فلماذا تقدم تقارير من مؤسسة عراقية إلى جهات اجنبية؟!

25. ينص القانون على إعداد قاعدة بيانات لمراقبة تنفيذ الاتفاقيات المعنية بالمراة. ونكرر أن بعض الاتفاقيات الدولية تعارض أحكام ثوابت الإسلام، وقيم المجتمع العراقي.

26. ينص القانون على متابعة، ورصد اندماج النوع الاجتماعي في الا\ستراتيجيات الوطنية، والموازنات السنوية للدولة. ونبهّنا على أن مصطلح النوع الاجتماعي لا يحصر تصنيف الإنسان بالذكر والأنثى، وإنما يشمل الشاذ جنسيا، والمتحول جنسيا، ويحمي المرتكبين للشذوذ من لواط، ومساحقة.

27. ينص القانون على تدخل مجلس الأمناء، وإبداء الرأي في المناهج التربوية، والتعليمية؛ بهدف إلغاء العنف القائم على النوع الاجتماعي؛ بمعنى: لايجوز جرح مشاعر الشاذين جنسيا، ونقد انحرافهم السلوكي الشائن؛ لأن ذلك يعد عنفا بحسب توصيفهم!!

28. ينص القانون على عقد المؤتمرات، والندوات في الموضوعات المتعلقة بالنوع الاجتماعي؛ بمعنى: نشر ثقافة الشذوذ الجنسي، والمثلية، وممارسة اللواط، والمساحقة، وتقديمها على أنها أفعال جائرة.

29. يمنح القانون سلطة أعلى لمجلس الأمناء من سلطة مجلس الوزراء؛ إذ يشير إلى اتخاذ مجلس الأمناء القرارات، والتوصيات في قضايا المرأة، ورفعها إلى مجلس الوزراء؛ لكي ينفذها !!

30. ينص القانون على ذكر أحد مصادر مجلس الأمناء المالية من عائدات الحفلات، ولا ندري أي حفلات يقصدون؟!

#ما عقوبة زواج المثليين بالقانون العراقي؟

وقد علق الخبير القانوني علي التميمي، على عقوبة زواج المثليين في القانون العراقي، وقال: ان قانون العقوبات العراقي عاقبت المادة ٣٩٣ بالإعدام على هذه الجرائم، كذلك القانون ٨ لسنة ١٩٨٨ عاقب على جرائم الدعارة بالحبس، كذلك القانون ٢٣٤ لسنة ٢٠٠١ عاقب على الزنا، واللواط، والسمسرة بالإعدام.

وأشار إلى أن المواد ٢١٥ و٢٢٠ عاقبت بالحبس، والغرامة على الإساءة لسمعة البلد بمثل هذه الجرائم، فضلا عن المادة ٣٧٦ من القانون نفسه عاقبت بالسجن ٧ سنة على العقود الباطلة في عقود الزواج.

وأن المواد ٤٠١ وما بعدها، وما يتعلق بهتك الحياء العرضي، وأن المادة ٣ من قانون الأحوال الشخصية وضعت شروط العقد الصحيح، ومثل هذه الجرائم تخالف ذلك.

أما رفع أعلام المثليين فوق أعلام سفارات الدول في العراق؛ فهذا يخالف المواد ٩ و١٠ و١١ و٤١ من اتفاقية فينا لسنة ١٩٦١ الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية، ويحق للعراق الاعتراض عليها.

ومما مر بنا يتضح لنا أن أمة الإسلام مستهدفة، ولا سيما الأسرة، والمرأة؛ عن طريق بث السموم الغربية؛ لجعلها شعوبا مستعبدة، وضائعة، ومفككة، تسير خلف تحقيق الشهوات، والنزوات، والمتع، مثلها مثل الإنسان الأوروبي؛ الذي غايته الاستمتاع غير المحدود؛ استجابة للغريزة، وإجابة للذة، وتجنب الألم بالحمل، والوضع، والولادة.

والمطلوب منا ـ بوصفنا مسلمين رجالا ونساءً ـ هو الوقوف أمام هذا المد غير الشرعي، وغير الأخلاقي، التوعية بخطر هذا المفهوم، والتنبه للمؤامرات الخبيثة، والتحذير منها على صعيد الخطب، والمجالس، والمدارس، ومواقع التواصل عن طريق: النصح، والتبيين، وفضح المخططات، والتقرب من أبنائنا، وفتح مجال الحوار بأسلوب طيب، وهادئ، ومناقشة القضايا، التي تطرأ على الساحة كل بحسب عمره، وما يناسبه من أسلوب، فالحرب شرسة.

وعلينا ألّا نعبر عن أنفسنا مجرد رأي أمامهم، بل يجب أن نبيّن أننا نحن الطبيعيون، وهم الشواذ، المرفوضون، والذين لا حرية لهم بالتعبير عن أفكارهم الشاذة، بل كأن لا وجود لهم! لا يوجد شيء، اسمه (أنا لست مثليا)، لكني أتقبل وجودهم في مجتمعنا، أو أعطيهم المنصات يتحدثون، فالوقوع في هذا هو السقوط في ما بعد الحداثة، والسيولة؛ وهذا للأسف بتنا نراه عند شخصيات في تصريحاتها، بل حتى الخروج معهم في برامج، مثل: (جعفر توك)، فمهما كانت حجتنا جيدة، ونيتنا طيبة، فجعفر توك، سيجعل المشاهد يرى أنَّ (المستقيم) رأي، والشاذ (رأي آخر)!!

ولا بد من الحديث عن رؤية الدين الإسلامي؛ ولا سيما من الزاوية الشرعية، ويجب أن ينبني على بيان (المقاصد الجندرية)، وما تؤول إليه تلك الدعوات، التي جاءت تحت إطار (النظرية الجندرية)، وأن الدور المطلوب الأول في الخطاب الشرعي فيها ليس السب، والشتم، أو الحمية في الرد عليها، بقدر ما نحتاجه إلى الوصول إلى مرحلة (الوعي الفكري) العميق، وليس السطحي؛ حتى نخاطب العقول البشرية كلها؛ لأن خطر (الجندرية) كما أنه يتنافى مع روح الإسلام، وتعاليمه السامية، فإنه ـ في الوقت نفسه ـ يتنافى مع الأديان السماوية الأخرى، بل، والوضعية؛ إذ يجب فهم (النظرية الجندرية) في ضوء أنها جاءت لتؤسس لنوع جديد من المجتمعات البشرية، وهي (المجتمعات اللادينية).

وللوصول إلى مرحلة (الوعي) بنظرية الجندرية، يجب أن نُفهم الناس حقيقة تلك الدعوى، وأهم الأفكار، التي جاءت بها؛ لأنه ـ كما تقرر عند المناطقة - (الحكم على الشيء فرع عن تصوره)؛ فإن بانت الصورة واضحة للناس، والمجتمعات البشرية كلها، فضلا عن المجتمعات المسلمة، فإنه ساعتها نكون قد انتصرنا في (معركة الوعي) من دون اللجوء إلى الفكر المتطرف، أو الفعل المتطرف؛ لأن معرفة الناس للحقيقة الغائبة هو الدور المنشود، الذي سيقود الناس إلى الاحتكام إلى الفطرة الإنسانية، التي خلق اللهُ ـ عز وجل ـ الناسَ عليها من جانب، ولمراعاة الحدود الشرعية من جانب آخر.

إن الرجل والمرأة هما ذكر وأنثى من ناحية التعريف الجِنسي، لهما بحسب المصطلح الإنجليزي sex، يتم وصفُ الصِّفات البايولوجية، والفسيولوجية لكلٍّ منهما، وهي صفات واضحة، وثابتة،

ولا يمكن العبثُ بهما، عِلمًا بأنَّه كانت هناك محاولاتٌ للتغيير في هذه الفسيولوجية للرجل والمرأة؛ فكانت النتيجةُ إنتاجَ مسوخ بشرية من المتحوِّلين جنسيًّا، أو المتحولات.

وأمام هذا العجز في التغيُّر فيما خَلَق ربُّ العالمين الذكر والأنثى، وقف دعاة المساواة المطْلقة بين الرجل والمرأة عاجزين أمامَ هذه الحقيقة الواضحة، غير القابلة للتغيير، والعبث،

خَلَق الله - سبحانه وتعالى - الإنسان مِن ذَكَر وأُنثى؛ ليحقِّقَ التكاملَ بين رُكنَين هامَّين من أركان إعمار هذا الكوْن؛ بل هما الرُّكنان الأساسيَّان اللذان عُمِّر بهما ومن أجْلهما هذا الكونُ وهذه الأرض؛ قال - تعالى سبحانه -: {الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاء بِنَاءً وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاء مَاء فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ فَلاَ تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ} [البقرة: 22].

وهذا التكامُل ليس حالةً خاصَّة بالإنسان تعْزِله عن سُنَّة الخلق، والسياق الكوني؛ بل هي حالة تنسجم مع ثنائية تعمُّ، وتشمل المخلوقاتِ في هذا الكون، التي يتحقَّق بها التوازن، والاتِّزان، فسبحانه وتعالى يقول في كتابه العزيز: {وَالأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ} [ق: 7]، وتَمضي سُنَّة الله في هذا الكون، وهي تكاد تعمُّ لتشملَ كلَّ المخلوقاتِ في هذا الكون الفسيح، الذي يحمل أعظمَ المعاني على عظمة الخالِق البارئ، المصوِّر سبحانه، الذي يقول - جلَّ من قائل -: {وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْهَارًا وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ} [الرعد: 3].

فهذه الثنائية الرائعة تمتدُّ، وتعمُّ، وتشمل الوجودَ المادي، والوظائفَ الفسيولوجية، والبايولوجية، والفيزيائية للمخلوقات؛ وصولاً إلى أرْقى شكل من أشكال الوجود في هذا الكون، الذي يتربَّع عليه الإنسان بمنظوماته القِيميَّة، والاجتماعية، والثقافية، التي تلقَّاها من ربِّ العالمين - سبحانه وتعالى - بمعرفةٍ عجزتِ الملائكة عن الوصول لها؛ {وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاء كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلائِكَةِ فَقَالَ أَنبِئُونِي بِأَسْمَاء هَؤُلاء إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ * قَالُوا سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ} [البقرة:31].

وهذه المعرفة، والإدراك الإيماني السائر على دَرْب الهِداية مُحارَب بغَواية إبليس اللعين؛ عدوِّ الإنسان، الذي أقسم حسدًا وحِقدًا على الإنسان ليُحيدَه عن طريق الصواب، ويأخذه إلى دروب الهلاك، وخزي الدنيا والآخرة يُعمِي بصيرتَه عن الحقيقة القرآنية، ويوهمه بخيالات من الكَذِب الذي يُزيِّنه له بأنَّه حقيقة، ويجملها بكلِّ ما يملك من زُخرف فكري كاذب، فيضل الإنسان، ويظلُّ يُكابِر ويقدِّم خِدْماتِه لولي نعمته إبليس اللعين، ويتحوَّل من خاضع للضلالة إلى شخص مفتون بها، ويُضلُّ بها كثيرًا من الناس؛ ليبوءَ بذنبه وذنوبهم.

ـ إن النوع الإجتماعي / الجندر مصطلح يُمرر تحت عناوين خادعة: حقوق المرأة، والعنف ضد المرأة !! وغايتهُ تقبل المثلية، وتحت مظلة قانونية.

ـ إذا لم نتحرك، ونكن يدًا واحدة ضد هذا المشروع الشيطاني، المراد منهُ طمس هوية الإسلام، وهدم الإسرة، فالقادم أمر، وأدهى، وأشد!

ـ لأجل أسركم.. لأجل أولادكم .. شاركوا معنا حملتنا لإيقاف هذهِ الكارثة الكبرى، التي تفتك بنا إن سكتنا، وتجاهلنا.

ـ شاركوا معنا هذا الهاشتاك على تويتر، وكل وسائل التواصل؛ فالميدان ميدانكم الآن.

#لا_للشذوذ_تحت_مسمى_النوع_الإجتماعي.

#الجندر_نقيض_الفطرة_الإنسانية.

#المصادر والمراجع:

ـ القرآن الكريم.
ـ أثر الإعلام على المرأة المسلمة في التاريخ المعاصر، ساميه محمد عبد الرحمن، بحوث مؤتمر المرأة في السيرة النبوية والمرأة المعاصرة، المحور الرابع، الجزء الأول، جامعة القصيم، كرسي الشيخ عبد االله بن صالح الراشد الحميد لخدمة السيرة والرسول صلى االله عليه وسلم.
ـ أثر مخططات التنميط الجنسي في ذاكرة الأطفال: طلال غالب المولى، رسالة ماجستير، جامعة بغداد/ كلية التربية ابن رشد، (2002).
ـ الاختلاط في التعليم النشأة الأثر: فريد الأنصاري، مركز باحثات لدراسات المرأة، ط 2 الرياض: (١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣ م).
ـ الإساءة والجندر: إبراهيم عبد الرزاق، عمان: دار الفكرأبو صرة، (١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م).
ـ أسر مسلمة في وجه الطغيان: أبو غدة، حسن عبد الغني،، جده: دار الأندلس الخضراء. ١٤٣٥هـ، ٢٠١٤م.
ـ اقسام تمكين المرأة ورصد الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة (المساواة بين الجنسين) وخطة عام 2030 في العراق: سندس عباس مستشارة النوع الاجتماعي ومديرة مشروع التنمية المستدامة، 21 سبتمبر 2021، icon-global icon-search.
ـ أنواع التمكين وأهدافها .. وأبرز النظريات: علا علي، المرسال،24 يونيو 2021.
ـ تحديدات جديدة لمفاهيم الأنوثة والذكورة - دار الحياة - تاريخ النشر 6 مارس-2004.
ـ تطور الطفل عند بياجيه بيروت: يعقوب غسان، دار الكتب اللبناني (1978).
ـ تطور مفهوم الجندر لدى أطفال ما قبل المدرسة: مناف فتحي عبد الرزاق الجبوري، رسالة ماجستير، كلية التربية - ابن رشد / جامعة بغداد، 1430هـ2009.
ـ تمكين الاسرة لاتمكين المرأة: د. ست البنات خالد، شبكة المشكاة الإسلامية ، الأحد ، 23 جماد ثاني 1444 هـ، 15 يناير 2023 م، Copyright © 2023 meshkat.net All Rights Reserved.

ـ تمكين المرأة: وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، مركز المعرفة، المركز الإعلامي08 ربيع الثاني 1444.
ـ تمكين المرأة: من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، 28 يونيو 2022.
ـ تمكين المرأة: محمد مروان، ٢٢ يوليو ٢٠٢٠. https://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%AA%D9%85%D9%83%D9%8A%D9%86_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9.
ـ تمكين المرأة بالأرقام: سمر المقرن، شبكة العربية، 2022.
ـ (تمكين المرأة).. إشكاليّة مصطلح ووعورة تنفيذ: ليلى الرفاعي، 2017/2/26.
ـ تمكين المرأة .. اقتصاديا: موسى الساكت، جريدة الغد، © Copyright 2022, All Rights Reserved | جريدة الغد© JOOS | Powered By، م03-12-2022
ـ (تمكين المرأة) حضور لتغييب متعمد !: منى المالكي، العربية، 2022.
ـ تمكين المرأة: حقوق المرأة في السعودية، مساواة بين الجنسين فجوة الأجور بين الجنسين: من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.
ـ تمكين المرأة ضرورة ملحة لتنمية المجتمعات: ريهام كامل، 15 أغسطس 2018.
ـ تمكين المرأة: عندما تؤدي شعارات مثل (الفتاة المديرة) إلى نتائج عكسية: هيفزيبا أندرسون، بي بي سي، 5 فبراير/ شباط 2020.
ـ تمكين المرأة... لماذا ؟ وكيف ؟: الدكتورة نهلة عبد الله الحربي، 2 ديسمبر 20133. Pingback: http://aletihadiyanews.net/
ـ تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين والحماية الاجتماعيّة: ماذا بعد؟: مركز وسائل الإعلام البيانات المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 16 أيلول/سبتمبر 2019.
ـ تمكين المرأة: مشروع نهضة أم دعاية دولة؟ بودكاست (توّ النهار)، 2022.
ـ تمكين المرأة المصرية .. الإستراتيجية والواقع والمستقبل: راجية الفقي، بوابة الاهرام، السبت 3 ديسمبر 2022.

ـ تمكين المرأة يستهدف اقتلاعها من جذورها الدينية والثقافية: د. نشوى ثابت ، الألوكة، 2007/12/15 ميلادي - 1428/12/5 هجري.

ـ الثقافة الإسلامية والتحديات الفكرية المعاصرة وحقوق الإنسان: إبراهيم بن عبد االله، الرياض: جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع الأزرق، (١٤٣٠هـ).

ـ الجسد الأنثوي وهوية الجندر: خلود السباعي، لبنان: جداول للنشر والتوزيع، (٢٠١٢م).

ـ الجندر الأبعاد الاجتماعية والثقافية: عصمت محمد حوسو، (٢٠٠٩)، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

ـ الجندر ـ مفهومه ـ أهدافه وموقف الإسلام منه: حسن محمد علي شبالة، جامعة إب. اليمن، (د. ت).

ـ الجندر: المفهوم والحقيقة والغاية: حسن حسين الوالي، (د. ت).

ـ (الجندر).. المفهوم والغاية: د.نورة السعد، (د. ت).

ـ الجندر/النوع الاجتماعي: أدواره وإدماجه في المجتمعات العربية: السيد إبراهيم أحمد، الحوار المتمدن-العدد: 6651 - 2020 / 8 /19.

ـ الجندر (النوع الاجتماعي): د. ميه الرجي، جريدة قاسيون ، العدد 290 في 24/1/2007 (.com.سودانيزاونلاين (WWW).

ـ الجندر في اللغة، بين السلطة والمقاومة: ترجمة البودكاست : آمنة المرناقيinkyfada.com

ـ حركات تحرير المرأة من المساواة إلى الجندر دراسة إسلامية نقدية: الكردستاني، ٢٠١١م.

ـ حروف الجندر : براءه نعيم، جريدة ثقافية أسبوعية، العدد 189 في 3/2/2005 ص 2-1-2 (WWW) an) nour.com-

ـ حقوق المرأة بين المواثيق الدولية وأصالة التشريع الإسلامي: منال محمود المشني، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع. ٢٠١١م.

ـ حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية دراسة تأصيلية من فقه القرآن الكريم والسنة النبوية والآراء الفقهية المعتمدة: إبراهيم عبد الهادي النجار، ط٢،عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع. رسالة دكتوراه منشورة، (٢٠١٥).

ـ حقيقة الجندر وموقف الإسلام منه: منى السروري ، net .dorar
ـ دراسة تحليلية نقدية للفلسفة الجندرية: جمال الدين بغورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بو ضياف ـ المسيلة، الجزائر،2017م.
ـ دور المرأة السياسي في عهد النبي صلى االله عليه وسلم والخلفاء الراشدين: أسماء محمد زيادة، (١٤٢١هـ- ٢٠٠١ م)، القاهرة: دار السلام للطباعة والتوزيع والترجمة.
ـ دور المرأة في المجتمع وأهمية تمكين المرأة: عيد محمد، حلوها، 29-10-2020.
ـ رؤيةٌ شرعيةٌ لمصطلح (تمكين المرأة) أو(استقواء المرأة Women Empowerment): حسام الدين عفانه، شبكة يسألونك الإسلامية.
ـ رؤية نقدية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة CEDAW، ١٤٣١هـ، ط٤، اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل.
ـ سيماء المرأة في حرب القيم بين النفس والصورة: عدنان حسن مجلة البيان السنة الثامنة عشرة، عدد .١٩٤ ، (١٤٢٤هـ).
ـ علم اجتماع الجندره: معن خليل العمر، عمان دار الشروق للنشر والتوزيع، (٢٠١٥).
ـ علم اجتماع النوع ـ مقدمة في النظرية والبحث: إيمي ـ إس وارتون، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، 2014.
ـ عمل المرأة في الفقه الإسلامي: نورة أحمد حامد الحارثي، الرياض: مركز باحثات لدراسات المرأة.
ـ عمل المرأة في الميزان: محمد بلتاجي، ط٢، جدة: الدار السعودية للنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.
ـ عقدة أوديب في الأسطورة، وعلم النفس: باتريك مولاهي، ترجمة جميل سعيد، بيروت، مكتبة المعارف، (1962) .
ـ عنصر الأنوثة في المرأة والعمل السياسي من المنظور التربوي الإسلامي: محمد علي البار، جدة: دار المجتمع للنشر والتوزيع، (١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م).
ـ العودة إلى الجندر: مايكل يونغ، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 13 حزيران/يونيو 2023.

ـ عولمة المرة المسلمة الآليات وطرق المواجهة: إكرام كمال عوضي المصري، الرياض: مركز باحثات لدراسات المرأة، (١٤٣١هـ، - ٢٠١٠م).
ـ فتياتنا والإعجاب: نوال عبد االله، الرياض: دار الصميعي للنشر والتوزيع. عداماد أفندي، عبد الرحمن بن الشيخ محمد بن سليمان شيخي زاده: مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، دار إحياء التراث العربي، د. ت.
ـ الفرق بين الجنس والجندر: من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة Pocosham Hatcheries (2899334614).jpg .
ـ قواعد تكوين البيت المسلم: رضا أكرم، (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م)، القاهرة: دار التوزيع، والنشر الإسلامي.
ـ قضايا المرأة في الفقه الإسلامي: عبد الحليم العويس، جده: الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، (د. ت).
ـ قضايا المرأة في المؤتمرات الدولية: فؤاد بن عبد الكريم، ج١، ط٢، الرياض، مركز باحثات لدراسات المرأة، (٢٠١١م – ١٤٣٢هـ).
ـ كلّ ما تريد معرفته عن مفهوم الجندر؟ دلال العكيلي annabaa@gmail.com
ـ ما عقوبة زواج المثليين بالقانون العراقي؟ وكالة بغداد اليوم الإخبارية 2022.
ـ ماهو مفهوم الجندرة: سارة عبدالسلام12 ديسمبر، 2019.
ـ ما هو الجندر وما هي الهوية الجندرية؟ تحرير: رؤى درخباني، 16 يناير 2018.
ـ متاهة (قوس قزح)... عن الجندر والحداثة وأسئلة الصغار: أمينة خيري، الأحد 16 أكتوبر 2022.
ـ المرأة بين (الجندرة) و(التمكين): رأفت صلاح الدين، الأحد، أكتوبر 9، 2016 http://www.lahaonline.com/articles/view/17463.htm.
ـ المرأة السعودية في المرحلة السيداوية: فهد محمد محمد الغفيلي، موقع هايبر كتب، (١٤٣٦هـ٢٠١٥).
ـ المرأة في موكب الدعوة، القاهرة: مصطفى الطحان، دار التوزيع والنشر الإسلامي. (١٤٢٠هـ).

ـ المرأة المبايعة للنبي صلى الله عليه وسلم ودورها في المجتمع النسوي دراسة تحليلية: عصمت محمد، جامعة القصيم.حوسو، (٢٠٠٩).
ـ المرأة المسلمة بين التمكين والاستقواء: خولة مرتضوي، نبض الوطن،29 /2017/12.
ـ المرأة المسلمة والمؤتمرات الدولية، بحوث مؤتمر المرأة في السيرة النبوية والمرأة المعاصرة: نوره خالد السعد، المحور الرابع، الجزء الثاني، جامعة القصيم، كرسي الشيخ عبد الله بن صالح الراشد الحميد لخدمة السيرة والرسول صلى الله عليه وسلم ١٨/٥/١٤٣٣هـ- ٢٠/٥/١٤٣٣هـ.
ـ مصطلحات نسوية... الجندر: Gender: شبكة النبأ المعلوماتية- الثلاثاء 10 نيسان/2007 -19/ربيع الاول/1428
ـ مصطلحات الهوية الجنسية والجنسية الاجتماعية (الجندرية): إعداد: محمد عدنان2023.
ـ مضامين الاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بقضايا المرأة المسلمة المعاصرة ـ دراسة شرعية، مؤتمر المرأة في السيرة النبوية والمرأة المعاصرة الفترة من ٢٠/٥/١٤٣٣-١٨هـ، ١٢/٤/٢٠١٢-١٠م، المؤتمر الرابع الجزء الثاني، جامعة القصيم: جيهان محمد الظاهر.
ـ معجم علم الاجتماع: ميشيل دينكن، ترجمة إحسان محمد الحسن، بغداد، دار الرشيد للنشر، (1980).
ـ مفهوم الجندر.. دعوة للمساواة أم التماثل؟ تحرير : أم تغرير، اسلام ويب، 2019/06/23.
ـ مفهوم الجندر النوع الاجتماعي في الفكر الإسلامي المعاصر: ريحان حسن عمر، كلية أصول الدين، جامعة أم درمان الاسلامية، السودان،2015.
ـ مفهوم مصطلح (تمكين المرأة) في منشأه: دكتورة كاميليا حلمي، رؤى وأبحاث، 26-10-2019.
ـ مفهوم النوع الاجتماعي، الوحدة الأولى، ص5-6، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، المكتب الإقليمي للدول العربية، ط4، 2001م.
ـ مكانة المرأة في القرآن الكريم والسنة الصحيحة: هيله إبراهيم التويجري، القاهرة: دار السلام، (١٤٣٢هـ).
ـ نظرية الجندر والهوية الجندرية: بدر البدر، 2017.

ـ النمو الجسمي في مرحلة الطفولة: خيري السيد، عالم الفكر/ الكويتـ العدد 34، (1976).

ـ النوع الاجتماعي: بسام جرار، (www. Islam noon .com/Motafarkat/Gender.htm)، 2006)).

ـ النوع الاجتماعي: نحو تأصيل المفهوم في الوطن العربي واستخدامه في صوغ سياسات عاملة نافعة: مي الدباغ، ع24، ج23، كلية التربية، المجلة العربية لعلم الاجتماع (إضافات)، لبنان، 2013.

ـ النوع الاجتماعي الجندر: سيما عدنان أبو رموز، ماجستير دراسات إسلامية معاصرة، إشراف الدكتور مصطفى أبو صوي، القدس- فلسطين، 1426هـ 2005- م.

ـ وثيقة حقوق المرأة وواجباتها في الإسلام: إبراهيم النصر، ط٢، الرياض: مركز باحثات لدراسة المرأة، (١٤٢٩هـ).

تصميم الغلاف: د. عليّ حكمت فاضل محمّد